



الحرب في السودان

وتحولات الوعي الجمعي

دراسات في أثر العنف والانهيار
على المجتمع والدولة

أكرم إبراهيم البكري

الكتاب	الحرب في السودان وتحولات الوعي الجمعي
الكاتب	اكرم إبراهيم البكري
تاريخ النشر	الطبعة الأولى 2026
التنسيق	الفنان التشكيلي بكري خضر

الناشر

إبراهيم البكري للنشر والتوزيع

حقوق النشر محفوظة للمؤلف والناشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف

الحرب في السودان وتحوّلات الوعي الجمعي

دراسة في أثر العنف والانهيار
على المجتمع والدولة

أكرم إبراهيم البكري

إهداء

إلى أبنائي

محمد..... وأسر..... وعبدالله...

أهدي هذا العمل، وأعلم أنني كنت، خلال فترات طويلة من الكتابة والانشغال، بعيداً عنكم أكثر مما ينبغي. لكنني كنت أكتب وأنا أحمل في داخلي خوف الأب على مستقبل أبنائه، ورغبة الإنسان في أن يفهم هذا الخراب الكبير الذي يحيط بوطنه وأبنائه. فأنتم، في النهاية، المعنى الأصدق لكل هذا التعب...

وإلى إخوتي اشقتي.....

الذين ظلوا، في أوقات الإحباط والتعب والشك، يدفعونني دائماً إلى المواصلة، ويمنحونني ما يكفي من القوة كي لا أتوقف في منتصف الطريق

وإليكم ...

أهدي هذا الجهد المتواضع

أكرم البكري



كل عنف يُمارس باسم الحقيقة لا
يُنتج يقين، بل يُنتج مجتمع متأزم يعيد
اكتشاف نفسه عبر الألم، لا عبر الوعي



مقدمة

تمثل الحروب الأهلية لحظات الانكشاف الكبرى في تاريخ الأمم ففيها تسقط الأقنعة

الأيديولوجية، وتنهار السرديات الرسمية التي طالما ادّعت تماسك الدولة ووحدة المجتمع، ويظهر الإنسان في مواجهة أسئلته الأولى من نحن؟

وكيف نعيش معاً؟

وما معنى الوطن حين يتحول إلى ساحة خوف وموت ونزوح؟

ولعل التاريخ الإنساني يبيّن أن كثيراً من الدول الحديثة لم تولد من الاستقرار، بل خرجت من رحم الكوارث والانقسامات الطويلة. فالدولة الحديثة في أوروبا لم تتشكل إلا بعد قرون من الحروب الدينية والطائفية والعرقية التي مزقت المجتمعات الأوروبية، بداية من حرب الثلاثين سنة في ألمانيا، مروراً بالثورة الفرنسية وما رافقها من عنف طبقي وسياسي، وصولاً إلى الحربين العالميتين اللتين أعادتا تشكيل الوعي الأوروبي كله حول مفهوم الدولة، والمواطنة، والقانون، والهوية.

لقد أدركت أوروبا، بعد أنهار الدم والخراب، أن استمرار

المجتمعات لا يتحقق عبر التفوق العرقي أو الهيمنة الجهوية أو احتكار السلطة والثروة، وإنما عبر بناء عقد اجتماعي يعترف بالتنوع ويؤسس للمواطنة باعتبارها رابطة قانونية وأخلاقية تتجاوز الانتماءات الضيقة. ولذلك لم تكن التجربة الأوروبية الحديثة نتاج تفوق حضاري عرقي كما تحاول بعض السرديات الاستعمارية تصويره، بل كانت حصيلة مراجعات قاسية فرضتها الحروب والانهيئات الكبرى. وقد أشار عالم الاجتماع الألماني نوربرت إلياس في كتابه عملية التحضر إلى أن تطور الدولة الأوروبية ارتبط بتحويل العنف من المجال الأهلي إلى المجال المؤسسي، أي من الاحتراب المجتمعي إلى احتكار الدولة للقوة ضمن إطار القانون. كما يوضح بندكت أندرسون في الجماعات المتخيلة أن الأمة ليست معطى طبيعي ثابت، بل بناء تاريخي وثقافي يتشكل عبر الوعي المشترك والمؤسسات واللغة والذاكرة الجمعية

وفي مقابل هذه التجارب، يبدو السودان وكأنه ظل عالقاً داخل أزمة تأسيس لم تُحسم منذ لحظة الاستقلال. فمنذ عام ١٩٥٦ لم يتمكن السودانيون من الاتفاق على تعريف جامع للدولة أو الهوية الوطنية أو طبيعة العلاقة بين المركز والهامش، بين العروبة والأفريقية، بين الدين والسياسة، وبين القبيلة والمواطنة. ولذلك تحولت الدولة السودانية إلى فضاء هش للصراع المستمر، حيث تعاقبت الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والانقسامات الإثنية والدعوى الجهوية بصورة جعلت العنف جزء من البنية السياسية والاجتماعية نفسها، لا مجرد حالة طارئة.

لقد عانى السودان من أزمة وعي تاريخية عميقة تمثلت في فشل النخب السياسية والثقافية في بناء مشروع وطني شامل. فبدل إنتاج دولة حديثة قائمة على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، جرى تكريس نموذج مركزي احتكاري هيمنت فيه نخب محددة على السلطة والثروة والخطاب الثقافي، بينما ظلت مناطق واسعة من البلاد تعيش التهميش الاقتصادي والإقصاء السياسي. وقد ناقش منصور خالد هذه الإشكالية في كتابه النخبة السودانية وإدمان الفشل حين اعتبر أن مأساة السودان ليست فقط في الحروب، بل في عجز النخب عن إنتاج رؤية وطنية تتجاوز المصالح الضيقة والصراعات الأيديولوجية. كما أشار محمد جلال هاشم في دراساته حول المركز والهامش إلى أن الأزمة السودانية تعكس خلل بنيوي في مفهوم الدولة نفسها، حيث جرى بناء السلطة على أسس ثقافية وإثنية غير عادلة

ومع تراكم الأزمات، تصاعدت الدعاوى الجهوية والقبلية بصورة غير مسبوقة، أصبح الانتماء الإثني أو الجغرافي في كثير من الأحيان أقوى من الانتماء الوطني. فالحرب لم تعد مجرد صراع سياسي بين أطراف مسلحة، بل تحولت إلى تفكك نفسي واجتماعي واسع كشف هشاشة الهوية الوطنية السودانية، وأعاد إنتاج خطاب الكراهية والخوف والانتقام. وفي ظل الانهيار الاقتصادي والنزوح الجماعي وتفكك مؤسسات الدولة، وجد السوداني نفسه أمام سؤال وجودي مؤلم: -

هل كانت فكرة السودان نفسها مشروع ناقص منذ البداية؟

غير أن التاريخ يوضح أيضاً أن الأمم قد تعيد اكتشاف نفسها

عبر الألم. فالحروب، رغم قسوتها، قد تدفع المجتمعات إلى مراجعة بنيتها الفكرية والأخلاقية، وإلى إعادة تعريف علاقتها بالدولة والسلطة والهوية. وقد شهدت دول عديدة تحولات كبرى بعد الحروب، مثل رواندا التي تجاوزت واحدة من أبشع الإبادة الجماعية في العصر الحديث عبر مشروع مصالحة وإعادة بناء للهوية الوطنية، ويوغوسلافيا السابقة التي انتهت إلى تفكك دموي بسبب تصاعد القوميات الإثنية، بينما استطاعت ألمانيا بعد النازية أن تعيد بناء وحيها السياسي على أساس الديمقراطية والاعتراف بالمسؤولية التاريخية

ومن خلال ما تم ذكره ، تأتي أهمية هذا الكتاب في اعتقادي ، فهو لا يسعى إلى تقديم سردية سياسية مباشرة للحرب السودانية بقدر ما يحاول تحليل أثرها العميق على الوعي الجمعي السوداني، وعلى طريقة فهم السودانيين للدولة والمجتمع والإنسان والحياء اليومية.

فالكتاب ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الحرب ليست مجرد حدث عسكري، بل تجربة وجودية تعيد تشكيل الذاكرة واللغة والقيم والعلاقات الاجتماعية، وتكشف البنية الحقيقية للمجتمع والدولة ايضاً.

استعين في هذا العمل بعدد من المراجع الفكرية والتقارير الدولية لفهم طبيعة التحولات التي يعيشها السودان، من بينها أعمال فرانز فانون حول العنف والاستعمار، وبيير بورديو حول الهيمنة الرمزية، وزيغمونت باومان حول الحداثة السائلة والخوف الاجتماعي، إضافة إلى تقارير الأمم المتحدة والمنظمات

الإنسانية المتعلقة بالنزوح والانهيار المؤسسي وأثر الحرب على
البنية الاجتماعية والنفسية. كما أستفيد من الكتابات السودانية
التي ناقشت أزمة الهوية والدولة والتنمية، بوصفها مدخل حقيقي
لفهم الجذور العميقة للحرب الراهنة، لا مجرد نتائجها الظاهرة

إن السؤال المركزي الذي يحاول هذا الكتاب الاقتراب منه
ليس من انتصر في الحرب؟

بل ماذا فعلت الحرب بالسودانيين؟

وكيف أعادت تشكيل، وعيهم بأنفسهم، وبوطنهم، وبالأخر؟

وهل يمكن لهذا الألم الهائل أن يتحول، يوماً ما، إلى بداية
جديدة لإعادة بناء فكرة السودان على أسس أكثر عدالة وإنسانية؟

إكرم إبراهيم البكري



الورقة البحثية الاولى

الدولة الهشة وسقوط المركز

مفهوم الدولة الهشة:-

ظهر مفهوم الدولة الهشة في الأدبيات السياسية الحديثة بوصفه توصيف للدول التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية تجاه المجتمع، خاصة فيما يتعلق باحتكار العنف المشروع، وتقديم الخدمات العامة، وضمان العدالة، وصناعة هوية وطنية جامعة. وقد تطور المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة، حين بدأت مراكز الدراسات الغربية والمنظمات الدولية تلاحظ أن أخطر التهديدات العالمية لم تعد تأتي فقط من الدول القوية المتصارعة، بل من الدول الضعيفة المنهارة داخليا، التي تتحول إلى بيئات للفوضى، والنزاعات الأهلية، والهجرات الجماعية، والانحيار الاقتصادي. وقد ناقش علماء السياسة مثل ماكس فيبر مفهوم الدولة من زاوية احتكار العنف المشروع، بينما ركز باحثون معاصرون على قدرة الدولة في بناء المؤسسات وخلق الشرعية السياسية بوصفها أساس الاستقرار.

إن الدولة الهشة ليست مجرد دولة فقيرة اقتصاديا، بل هي دولة تعاني من تآكل داخلي في بنيتها المؤسسية والأخلاقية

والسياسية. فالهشاشة تبدأ عندما تفقد السلطة قدرتها على تمثيل المجتمع بأكمله، وتتحول إلى جهاز يخدم جماعة إثنية أو طبقة اجتماعية أو نخبة مركزية ضيقة. هنا تصبح الدولة مجرد سلطة فوق المجتمع لا تعبير عن المجتمع، ويبدأ المواطن في البحث عن الحماية خارج مؤسسات الدولة، عبر القبيلة، أو الطائفة، أو الجهة، أو الميليشيا المسلحة. وفي هذه اللحظة بالتحديد، يتراجع الانتماء الوطني لصالح الولاءات الصغيرة، ويتحول الوطن إلى جغرافيا متنازع عليها بدل أن يكون إطار جامع للهوية والمصير

قد شهد العالم نماذج متعددة للدول الهشة والمنهارة. ففي الصومال انهارت الدولة المركزية بالكامل بعد سقوط نظام محمد سياد بري عام ١٩٩١، وتحولت البلاد إلى فضاء مفتوح للحروب الأهلية والميليشيات القبلية.

في يوغوسلافيا أدى الفشل في إدارة التنوع القومي والديني إلى تفكك الدولة واندلاع مذابح إثنية في البوسنة وكوسوفو. أما في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فقد كشفت عملية إسقاط الدولة المركزية دون بناء بديل مؤسسي عن هشاشة البنية الوطنية، حيث تصاعدت الانقسامات الطائفية والإثنية بصورة غير مسبوقة. كذلك ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي مثال واضح لدولة تفنقر إلى المؤسسات العميقة، إذ سرعان ما تحولت إلى ساحة صراع بين الجماعات المسلحة والمناطق المتنافسة

وفي إفريقيا تحديداً، ارتبطت هشاشة الدولة غالباً بالإرث الاستعماري، حيث رسم الاستعمار حدود سياسية مصطنعة دون بناء هوية وطنية حقيقية، ثم سلّم السلطة لنخب مركزية أعادت

إنتاج الهيمنة والإقصاء بعد الاستقلال. ولذلك نقول إن كثير من الدول الإفريقية ورثت دولة استعمارية أكثر من وراثتها دولة وطنية. وقد ناقش مفكرون أفارقة مثل فرانز فانون وأشيل مبيمبي هذه الإشكالية بوصفها أزمة بنيوية في تكوين الدولة الإفريقية الحديثة، حيث بقيت السلطة مرتبطة بالقوة والقهر بدل التوافق والتمثيل الشعبي

وفي الحالة السودانية، تبدو هشاشة الدولة متجذرة منذ لحظة التكوين الأولى للدولة الحديثة في العهد الاستعماري الثنائي. فقد قام الاستعمار البريطاني بإعادة تشكيل السودان وفق مركزية حادة تركزت في وادي النيل والخرطوم، مع تهميش واسع للأقاليم الطرفية مثل دارفور، وجنوب السودان، وجبال النوبة، والشرق. ولم يكن مشروع الدولة قائم على دمج المكونات السودانية المختلفة داخل عقد اجتماعي عادل، بل على إدارة السيطرة الأمنية والاقتصادية عبر نخبة مركزية محدودة. وبعد الاستقلال عام ١٩٥٦، ورثت النخب الوطنية ذات البنية المركزية هذا النموذج الاستعماري دون تفكيكه، فتحولت الدولة السودانية إلى جهاز لإعادة إنتاج الامتيازات التاريخية بدل بناء مواطنة متساوية

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، ظهرت علامات الهشاشة بوضوح. فقد اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان قبل أن يتشكل حتى مشروع وطني جامع، ثم تعاقبت الانقلابات العسكرية بصورة كشفت ضعف المؤسسات المدنية وعجز النخب السياسية عن إدارة التنوع السوداني. ومع مرور الزمن، تعمقت

الأزمة بسبب احتكار السلطة والثروة داخل المركز النيلي، مقابل تهميش الأطراف اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وهكذا نشأت علاقة مختلة بين الدولة والمجتمع، حيث لم يشعر كثير من السودانيين بأن الدولة تمثلهم، بل رأوا فيها أداة قمع أو إقصاء.

كما لعبت الأيديولوجيا دور خطير في زيادة هشاشة الدولة السودانية. فبدل بناء هوية سودانية متعددة ومتنوعة، جرى فرض تصورات أحادية للهوية تقوم على العروبة أو الإسلام السياسي، الأمر الذي عمق الإحساس بالتهميش لدى جماعات واسعة. وقد أدى ذلك إلى انفجار النزاعات المسلحة في الجنوب ثم دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة، حيث تحولت مطالب العدالة والتنمية إلى حروب طويلة ضد المركز. وبذلك لم تعد الأزمة السودانية مجرد أزمة حكم، بل أزمة دولة وهوية في آن واحد

ومع اندلاع الحرب الأخيرة في السودان، وصلت هشاشة الدولة إلى ذروتها التاريخية. فقد انهار المركز نفسه الذي ظل ل عقود يحتكر القوة والثروة والقرار السياسي. وتحولت العاصمة الخرطوم، التي كانت تمثل رمز الدولة وهبتها، إلى ساحة حرب مفتوحة، بينما تفككت المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية بصورة غير مسبوقة. وهذه اللحظة تكشف حقيقة عميقة وهي أن الدولة التي لم تُبنَ على العدالة والتوازن الاجتماعي قد تبدو قوية ظاهرياً لعقود، لكنها تحمل في داخلها عناصر انهيارها منذ البداية. فالهشاشة ليست حدث مفاجئ، بل مسار تاريخي طويل من الإقصاء، وسوء إدارة التنوع، واحتكار السلطة، وفشل

في اعتقادي أن الحرب السودانية الحالية لا يمكن فهمها باعتبارها مجرد صراع بين جنرالين أو مواجهة عسكرية عابرة، بل هي التعبير الأكثر عنفاً عن أزمة الدولة السودانية نفسها.

إنها لحظة انكشاف تاريخي لبنية سياسية ظلت تؤجل أسئلتها الكبرى

من يحكم السودان؟ ولصالح من؟ وما معنى أن يكون الإنسان سوداني داخل دولة لم تنجح يوماً في تمثيل جميع أبنائها على قدم المساواة؟

وهكذا يتضح أن هشاشة الدولة لا تتجلى فقط في ضعف قدرتها العسكرية أو الاقتصادية، بل تظهر بصورة أعمق في علاقتها المتصدعة مع المجتمع نفسه. فالدولة التي تعجز عن تحقيق العدالة، وإدارة التنوع، وتوزيع السلطة والثروة بصورة متوازنة، تبدأ بالتدرج في فقدان شرعيتها الرمزية داخل وعي المواطنين. وعندما تتحول مؤسساتها إلى أدوات للإقصاء أو الهيمنة أو العنف، فإن المواطن لا يفقد ثقته بالحكومة فحسب، بل يفقد إيمانه بفكرة الدولة كمظلة جامعة للجميع. ومن هنا يصبح انهيار الثقة بالمؤسسات ليس نتيجة لاحقة لهشاشة الدولة فقط، بل أحد أبرز تجلياتها التاريخية وأكثرها خطورة، لأن الدول قد تستمر سنوات وهي تعاني من الفقر أو الصراع، لكنها نادراً ما تنجو حين يفقد المجتمع ثقته الكاملة في مؤسساتها السياسية والقانونية والأمنية وهذا ما سوف أحاول أن أناقشه في الفقرة

الثانية من هذه الورقة الدولة الهشة وسقوط المركز.

انهيار الثقة بالمؤسسات

تُعدّ الثقة بالمؤسسات أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ لا يمكن لأي نظام سياسي أن يحافظ على استقراره أو شرعيته بالقوة وحدها، مهما امتلك من أدوات القمع أو السيطرة العسكرية. فالدولة الحديثة، وفق التصورات الكلاسيكية في علم الاجتماع السياسي، ليست مجرد جهاز إداري أو أمني، بل هي منظومة من العلاقات الرمزية والمعنوية التي تمنح المواطن شعور بالانتماء والثقة والقدرة على التنبؤ بسلوك السلطة. ولذلك فإن أخطر مراحل تفكك الدول لا تبدأ في الغالب بالانهيار العسكري، بل بانهيار الثقة التدريجي بين المجتمع ومؤسسات الدولة

وقد تناول يورغن هابرماس هذه المسألة ضمن مفهوم أزمة الشرعية، حيث يرى أن الدولة تفقد تماسكها عندما تعجز مؤسساتها عن إقناع المواطنين بعديتها وحيادها وقدرتها على تمثيل المصلحة العامة. أما أنطونيو غرامشي فقد ميّز بين السيطرة بالقوة والسيطرة بالهيمنة الثقافية، موضح أن الدولة التي تعتمد فقط على العنف دون بناء قبول اجتماعي تدخل تدريجياً في حالة أزمة عضوية. ويربط فرانسيس فوكوياما بين قوة الدولة ومستوى الثقة بالمؤسسات العامة، معتبراً أن انهيار الثقة يؤدي إلى صعود الولاءات البديلة، مثل القبيلة والطائفة والمليشيا والأسرة الممتدة، باعتبارها مصادر أكثر موثوقية للحماية والعدالة.

وفي السودان، لم يكن انهيار الثقة بالمؤسسات حدث طارئ مرتبط بالحرب الأخيرة فقط، بل هو مسار تاريخي طويل بدأ منذ السنوات الأولى لتشكيل الدولة الوطنية بعد الاستقلال. فقد ورثت النخب السودانية مؤسسات دولة استعمارية لم تُبنَ لخدمة المجتمع بقدر ما صُممت لضبطه والسيطرة عليه كما ذكرنا سابقاً ، لذلك ظل المواطن السوداني يرى مؤسسات الدولة باعتبارها أدوات للجباية والقمع والإدارة المركزية، أكثر من كونها مؤسسات للرعاية والتنمية والعدالة. ومع مرور الزمن، تعمقت هذه الهوة نتيجة تراكم الفشل السياسي والانقلابات العسكرية والفساد الإداري وغياب العدالة الاجتماعية

لقد ساهمت الانقلابات العسكرية المتكررة في تدمير الثقة بالمؤسسة السياسية والمدنية بصورة عميقة. فمنذ انقلاب إبراهيم عبود عام ١٩٥٨، مروراً بحكم جعفر نميري، ثم نظام عمر البشير وأخيراً عبدالفتاح البرهان ، ترسخت فكرة أن السلطة في السودان لا تُكتسب عبر التوافق الديمقراطي والمؤسسات، بل عبر القوة العسكرية والتحالفات الأمنية. وهكذا أصبحت الدولة نفسها غير مستقرة في وعي المواطن، وتحولت السياسة إلى مجال للصراع الصفري لا للتنافس المؤسسي. كما أدت هذه الانقلابات إلى إضعاف الخدمة المدنية والقضاء والجامعات والنقابات، حيث جرى إخضاعها للولاء السياسي بدل الكفاءة المهنية.

وقد انعكس ذلك بوضوح على المؤسسة العدلية، التي تُعدّ من أهم مصادر الشرعية في أي دولة. فعندما يشعر المواطن أن القضاء غير مستقل، وأن العدالة تُطبق بشكل انتقائي وفق النفوذ

السياسي أو القبلي، يبدأ بالتدرّيج في فقدان ثقته بفكرة الدولة نفسها. ولذلك انتشرت في السودان أشكال العدالة الموازية، سواء عبر الإدارة الأهلية أو الأعراف القبلية أو الحركات المسلحة، بوصفها بدائل عن مؤسسات الدولة الرسمية. وهذه الظاهرة ليست سودانية فقط، بل ظهرت أيضاً في دول مثل أفغانستان والصومال، حيث فقدت الدولة احتكارها الرمزي والقانوني للعدالة.

كما لعب الفساد دور مركزي في تآكل الثقة بالمؤسسات السودانية. فالفساد لا يقتصر على سرقة المال العام، بل يتجاوز ذلك إلى تحطيم المعنى الأخلاقي للدولة. وقد ناقش صامويل هنتنغتون في كتابه حول النظم السياسية أن الفساد يصبح أكثر تدميراً حين يتحول إلى نظام حكم لا مجرد حالات فردية. وفي السودان، ارتبطت مؤسسات الدولة في الوعي الشعبي بالمحسوبية والوساطة والولاءات الحزبية والتمكين السياسي، خاصة خلال العقود الأخيرة. وأصبح الوصول إلى الوظيفة أو الخدمة أو العدالة مرتبط بالانتماء السياسي أو الاجتماعي أكثر من الاستحقاق القانوني. وهذا الوضع أنتج شعور واسع بالاغتراب داخل الدولة نفسها، حيث لم يعد المواطن يرى المؤسسات ككيانات محايدة، بل كأدوات تخدم فئة محددة

ومن أخطر نتائج انهيار الثقة بالمؤسسات في السودان هو صعود البنى ما قبل الدولة. فعندما يضعف الإيمان بالمؤسسة الوطنية، يعود الأفراد إلى الهويات الأولية طلباً للأمان والانتماء. وهنا استعادت القبيلة والطائفة والجهة المسلحة أدوار كانت الدولة الحديثة يفترض أن تتجاوزها. وقد ظهر ذلك بوضوح

خلال الحرب الحالية، حيث أصبحت الانتماءات الجهوية والعرقية أكثر حضوراً من الهوية الوطنية الجامعة. وهذا ما يفسر الانتشار السريع لخطابات الكراهية والتخوين والتصنيف الإثني، لأن المجتمع الذي يفقد ثقته بالدولة يعود في الغالب إلى أشكال التضامن البدائية بوصفها آليات للبقاء

وتشير دراسات بناء السلام في إفريقيا إلى أن انهيار الثقة بالمؤسسات دائماً ما تسبق الحروب الأهلية الكبرى. ففي رواندا قبل الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، كان الانقسام المجتمعي قد تفاقم نتيجة فقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها. وفي لبنان خلال الحرب الأهلية، أدت هشاشة المؤسسات إلى صعود الطوائف كبدايل للدولة. أما في السودان، فقد كشفت الحرب الأخيرة أن قطاعات واسعة من المجتمع لم تعد ترى الجيش أو الحكومة أو الأحزاب أو حتى النخب المدنية بوصفها مؤسسات وطنية جامعة، بل هي أطراف متصارعة على السلطة

والخطير أن الحرب لم تؤدي فقط إلى انهيار الثقة بالمؤسسات القائمة، بل إلى انهيار فكرة المؤسسة نفسها. فحين يرى المواطن المستشفيات تُقصف، والجامعات تُغلق، والبنوك تنهار، والشرطة تختفي، والقضاء يتعطل، فإنه لا يفقد الثقة بالحكومة فقط، بل يفقد إيمانه بإمكانية وجود نظام عام يحمي الحياة المشتركة. وهنا تدخل الدولة مرحلة التفكك الرمزي حيث يصبح المجتمع موجود جغرافياً لكنه فاقد للمعنى السياسي الموحد.

إن أزمة السودان اليوم ليست مجرد أزمة سلطة أو انتقال سياسي، بل أزمة ثقة تاريخية بين الدولة والمجتمع. وهذه الأزمة

لا يمكن حلها فقط عبر اتفاقات سياسية أو ترتيبات عسكرية، لأن إعادة بناء الدولة يبدأ في المقام الأول إعادة بناء الثقة، الثقة في العدالة، وفي حياد المؤسسات، وفي قيمة المواطنة، وفي إمكانية أن تكون الدولة ملك للجميع لا غنيمة لفئة أو جماعة. دون ذلك، ستظل أي تسوية سياسية مجرد هدنة مؤقتة فوق أرض هشّة قابلة للانفجار من جديد.

إذا كان انهيار الثقة بالمؤسسات يمثل المرحلة التي تبدأ فيها الدولة بفقدان شرعيتها المعنوية داخل وعي المجتمع، فإن النتيجة الطبيعية لذلك تظهر عندما تنتقل الأزمة من المجال الرمزي إلى المجال المكاني والسيادي نفسه. فالدولة الحديثة لا تُفاس فقط بوجود حكومة أو جيش، بل بقدرتها على حماية مركزها السياسي والإداري بوصفه رمز لوحدة السلطة واستمرارية النظام العام. وعندما تعجز الدولة عن حماية عاصمتها، أو تتحول العاصمة ذاتها إلى فضاء للفوضى والعنف والانقسام، فإن ذلك يكشف أن أزمة الدولة لم تعد أزمة مؤسسات جزئية، بل أزمة وجود سياسي شامل. ومن هنا يمكن فهم التحول التاريخي الذي شهدته الخرطوم خلال الحرب السودانية الأخيرة، حيث انتقلت من كونها مركزاً للسلطة والدولة إلى أحد أبرز تجليات انهيارها

تحويل الخرطوم من مركز للدولة الى فضاء للفوضى

لطالما مثّلت الخرطوم في الوعي السوداني أكثر من مجرد عاصمة سياسية فقد كانت مركز السلطة والثروة والإدارة والرمزية الوطنية منذ تشكل الدولة الحديثة في السودان. فمنذ العهد الخديوي، ثم خلال الحكم الثنائي البريطاني، جرى بناء

الدولة السودانية حول مركزية الخرطوم باعتبارها القلب الإداري والعسكري والاقتصادي للبلاد. ومع الزمن، تحولت العاصمة إلى تجسيد مادي لفكرة المركز، في مقابل الأطراف المهمشة التي ظلت بعيدة عن دوائر القرار والتنمية. ولذلك فإن سقوط الخرطوم في دوامة الحرب والفوضى لا يمكن قراءته كحدث عسكري معزول، بل بوصفه لحظة تاريخية تكشف الانهيار البنوي للدولة السودانية نفسها

وكما ذكرنا سابقاً حول تعريف مفهوم الدولة الهشة ان العاصمة تُعدّ رمز لقدرة الدولة على احتكار السيادة وإدارة المجال العام. ويشير تشارلز تيلي إلى أن الدولة الحديثة تتشكل تاريخياً عبر قوتها على تنظيم العنف داخل حدودها وفرض النظام من المركز نحو الأطراف. لكن في السودان، حدث العكس بصورة تدريجية إذ بدأت الأطراف المسلحة والهويات الجهوية تعود بقوة نحو المركز نفسه، حتى أصبحت الخرطوم ساحة صراع مفتوحة بين قوى متعددة. وهنا فقد المركز وظيفته التقليدية كمصدر للاستقرار، وتحول إلى بؤرة للفوضى والانهيار

لقد كشفت الحرب السودانية الأخيرة هشاشة المركز الذي بدا لعقود قوياً ومتماسكاً فالعاصمة التي احتكرت القرار السياسي والاقتصادي لعقود، وأعيد إنتاج السلطة من خلالها باستمرار، انهارت بسرعة مدهشة أمام العنف المسلح. وتعطلت المؤسسات السيادية، وتفككت الأجهزة الأمنية، وتوقفت الخدمات الأساسية، وانسحبت الدولة من أحياء واسعة، بينما تحول المدنيون إلى ضحايا داخل مدينة كان يُفترض أنها أكثر مناطق البلاد أمناً

واستقراراً. وهذه المفارقة تعكس حقيقة عميقة في بنية الدولة السودانية هي أن المركز نفسه كان في غاية الهشاشة رغم مظهره الصلب.

لقد تناولت دراسات الدولة ما بعد الاستعمار هذه الظاهرة بوصفها وهم المركز القوي فالكثير من الدول الإفريقية والعربية بنت عواصم ضخمة ومؤسسات أمنية مركزية، لكنها فشلت في بناء دولة متماسكة اجتماعياً. ولذلك تبدو السلطة قوية طالما بقي العنف محصوراً في الأطراف، لكن بمجرد انتقال الصراع إلى العاصمة ينكشف الفراغ البنيوي داخل الدولة. وقد حدث ذلك في الصومال حين تحولت مقديشو إلى ساحة اقتتال بعد انهيار النظام المركزي، وفي ليبيا بعد سقوط طرابلس في صراعات الميليشيات، وكذلك في لبنان خلال الحرب الأهلية حين فقدت بيروت وظيفتها كعاصمة موحدة وتحولت إلى مدينة مقسمة طائفيًا كما ذكر سابقاً. ففي كل هذه النماذج، لم يكن انهيار العاصمة مجرد نتيجة للحرب، بل دليل قوي على تفكك العقد الاجتماعي وفشل الدولة في إنتاج هوية وطنية جامعة

في السودان، ارتبطت الخرطوم تاريخياً بصورة الدولة المركزية التي تسيطر على الموارد والوظائف والمؤسسات، بينما تعاني الأطراف من الفقر والتهميش والحروب. وقد أدى هذا التفاوت إلى خلق شعور تاريخي بأن الخرطوم ليست عاصمة الجميع، بل عاصمة النخبة الحاكمة فقط. ولذلك لم يكن غريب أن تحمل الحرب الحالية طابع انتقامي ورمزي تجاه المركز نفسه، إذ بدا وكأن الأطراف المهمشة تعود بكل تناقضاتها وعنفها

إلى قلب الدولة الذي ظل معزولاً نسبياً عن معاناتها لعقود

من وجه نظري فإن تحول الخرطوم إلى فضاء للفوضى يعني انهيار الاحتكار الرمزي للدولة. فالدولة لا تُعرّف فقط بوجود الجيش أو القوانين، بل بقدرتها على خلق شعور يومي بالأمان والنظام والاستمرارية. وعندما تصبح العاصمة نفسها مكان للنهب، والنزوح، وانقطاع الكهرباء والمياه، وانتشار الجثث والخوف، فإن الدولة تفقد صورتها الذهنية داخل المجتمع. وهنا يدخل المجتمع في مرحلة يمكن وصفها

بال(لايقين الجماعي) حيث تنهار الحدود بين المدني والعسكري، وبين القانون والفوضى، وبين الدولة والمليشيا

لقد ناقش زيغمنت باومان مفهوم الخوف السائل داخل المجتمعات الحديثة، حيث يتحول الإنسان إلى كائن يعيش حالة دائمة من عدم الاستقرار والتهديد. وهذا المفهوم يبدو شديد الانطباق على الخرطوم خلال الحرب، حيث أصبح السكان يعيشون داخل فضاء يومي من الرعب وانعدام اليقين، في ظل غياب الدولة وتفكك المجال العام. كما أن انهيار البنية التحتية الصحية والتعليمية والخدمية داخل العاصمة كشف أن الدولة السودانية كانت تعتمد على هشاشة مؤقتة أكثر من اعتمادها على مؤسسات مستقرة

من جانبي أكاد اجزم بان الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دور مهم في تعميق صورة انهيار المركز فقد انتشرت صور القصف والنهب والدمار داخل الخرطوم بصورة

غير مسبوقه، وتحولت العاصمة من رمز للسيادة إلى صورة عالمية للفوضى الإنسانية. وهنا فقدت الدولة السودانية ليس فقط السيطرة الميدانية، بل أيضاً الهيبة الرمزية التي تُعدّ عنصراً أساسياً في بقاء الدول. وقد أظهرت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية أن ملايين السودانيين اضطروا للنزوح بسبب انهيار الأوضاع داخل العاصمة ومحيطها، وهو ما يعكس عمق الانهيار الذي أصاب مركز الدولة نفسه

لكن الأخطر في هذا التحول أن سقوط الخرطوم لم يؤدي فقط إلى أزمة سياسية، بل إلى إعادة تشكيل الوعي السوداني تجاه فكرة الدولة والمركز. فقد أدرك كثير من السودانيين أن العاصمة التي بدت لسنوات بعيدة عن الحرب يمكن أن تتحول بدورها إلى ضحية للهشاشة التاريخية التي أصابت البلاد بأكملها. وهكذا انتقلت الحرب من الأطراف إلى القلب، ومن الهامش إلى المركز، لتكشف أن الدولة السودانية لم تنجح في يوم من الأيام من تجاوز أزماتها البنيوية، بل ظلت تؤجل انفجارها حتى وصل العنف إلى العاصمة نفسها.

إن تحول الخرطوم من مركز للدولة إلى فضاء للفوضى يمثل ذروة مسار طويل من التهميش، وضعف المؤسسات، وانهيار الثقة، وسوء إدارة التنوع، واحتكار السلطة والثروة. ولذلك فإن الحرب الحالية لا تُظهر فقط سقوط مدينة، بل سقوط النموذج المركزي الذي حكم السودان منذ الاستقلال. وهي لحظة تاريخية تؤكد أن الدولة الهشة قد تبدو مستقرة لعقود، لكنها تحمل داخل بنيتها شروط انهيارها منذ البداية، وأن المركز الذي لا يبني

علاقة عادلة مع أطرافه يتحول في النهاية إلى ضحية للهشاشة التي صنعها بنفسه

إذا كان تحول الخرطوم إلى فضاء للفوضى قد مثل لحظة الانهيار المكاني والرمزي للدولة السودانية، فإن النتائج الاجتماعية لهذا الانهيار لم تتوقف عند حدود العاصمة أو المؤسسات الرسمية، بل امتدت إلى البنية العميقة للعلاقات داخل المجتمع نفسه. فحين تتراجع الدولة عن وظائفها الأساسية في الحماية والعدالة والتنظيم، لا يبقى الإنسان معلقاً في الفراغ، وإنما يبحث بصورة غريزية عن بدائل توفر له الأمان والانتماء والمعنى. وفي مثل هذه اللحظات التاريخية، تعود الولاءات الأولية – القبيلة، والعشيرة، والجهة، والطائفة، والجماعة المحلية – لتملأ الفراغ الذي تركته الدولة المنهارة. ومن هنا يمكن فهم صعود الولاءات القبلية والأهلية والمحلية في السودان ليس بوصفه ظاهرة طارئة فرضتها الحرب فقط، بل باعتباره نتيجة مباشرة لمسار طويل من هشاشة الدولة وتفكك مركزها السياسي والرمزي.

صعود الولاءات القبلية والمحلية

تجمع أغلب الأدبيات الكلاسيكية في علم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا السياسية على أن الدولة الحديثة نشأت تاريخياً بهدف تجاوز الولاءات التقليدية الضيقة، عبر بناء هوية وطنية جامعة ومؤسسات قانونية محايدة تحتكر العنف والعدالة والتنظيم الاجتماعي. وقد أشار إرنست غيلنر إلى أن القومية الحديثة ارتبطت بقدره الدولة على توحيد المجال الاجتماعي والثقافي، بينما رأى بندكت أندرسون أن الأمة ليست رابطة دم، بل

جماعة متخيلة تُبنى عبر المؤسسات والتعليم والإعلام والذاكرة المشتركة. لكن عندما تفشل الدولة في إنتاج هذا الإطار الوطني الجامع، فإن المجتمع يعود تلقائياً إلى روابطه الأولية باعتبارها أكثر قدرة على توفير الحماية والاعتراف

في السودان لم تنجح الدولة الوطنية منذ الاستقلال في تفكيك البنى التقليدية أو دمجها داخل مشروع وطني عادل، بل تعاملت معها غالباً بصورة انتقائية . فمنذ الحقبة الاستعمارية، استخدم الحكم البريطاني الإدارة الأهلية كوسيلة لضبط المجتمعات المحلية والسيطرة على الأقاليم البعيدة بأقل تكلفة ممكنة. وبعد الاستقلال، ورثت النخب السودانية هذا النموذج دون إعادة بناء حقيقية للدولة على أسس المواطنة والمؤسسات الحديثة. وهكذا بقيت القبيلة والطائفة والجهة عناصر حاضرة بقوة داخل المجال السياسي والاجتماعي، لا باعتبارها بقايا ماضي تقليدي فقط، بل بوصفها أدوات فعالة للوصول إلى السلطة والموارد

لقد ساهمت هشاشة الدولة السودانية بصورة مباشرة في إعادة إنتاج الولاءات القبلية والمحلية. فعندما عجزت الدولة عن توفير التنمية المتوازنة والخدمات الأساسية والحماية الأمنية، أصبح الانتماء القبلي بالنسبة لكثير من المواطنين أكثر فاعلية من الانتماء الوطني المجرد. فالقبيلة لم تعد مجرد رابطة ثقافية أو اجتماعية، بل تحولت إلى شبكة أمان اقتصادي وأمني وسياسي. وفي مناطق عديدة من السودان، أصبحت الإدارة الأهلية والقيادات المحلية أكثر حضور وتأثير من مؤسسات الدولة الرسمية نفسها، خاصة في ظل غياب القضاء الفاعل

والأجهزة الإدارية المستقرة

وقد ناقش فرانسيس فوكوياما هذه الظاهرة ضمن تحليله لأزمات بناء الدولة، حيث يرى أن ضعف المؤسسات الرسمية يؤدي إلى صعود ما يسميه شبكات الولاء الطبيعي، أي الروابط القائمة على القرابة والإثنية والطائفة، باعتبارها بدائل أكثر ثقة وفاعلية من الدولة. كما يشير جويل ميغدال في كتاباته حول المجتمعات القوية والدول الضعيفة إلى أن المجتمعات التي تفشل فيها الدولة في فرض سلطتها القانونية تتجه نحو بناء أنظمة موازية للحكم والإدارة خارج الإطار الرسمي

في الحالة السودانية، ظهرت هذه الأزمة بصورة حادة خلال الحرب الأخيرة. فمع انهيار مؤسسات الدولة في الخرطوم ومدن أخرى، وغياب الشرطة والقضاء والخدمات، بدأت المجتمعات المحلية تنظم نفسها ذاتياً عبر لجان الأحياء، والتكوينات القبلية، والمجموعات الجهوية، وكيانات الحماية المحلية. وفي بعض المناطق، أصبحت القبيلة هي الجهة التي تؤمن الغذاء والمأوى والحماية والتفاوض، بينما تراجع حضور الدولة إلى حد شبه كامل. وهذا التحول يكشف أن الدولة السودانية لم تتجح فعلياً في بناء احتكار اجتماعي للشرعية، بل ظلت تعتمد على توازن هش بين المركز والبنى التقليدية

لكن صعود الولاءات المحلية لم يكن دائماً تعبيراً عن التضامن الاجتماعي فقط، بل حمل أيضاً أبعاد خطيرة تتعلق بتفكك الهوية الوطنية وتصادم الانقسامات الإثنية والجهوية. فمع اشتداد الحرب، برزت خطابات تعبئة تقوم على الأصل

القبلي والانتماء العرقي بصورة غير مسبوقه، وانتشرت لغة التخوين والتصنيف والهويات المغلقة واطر ما يمكن وصفه وبرعاية الدولة ظهر قانون الوجوه الغريبة وترك امره للأفراد وهنا تتحول القبيلة من رابطة اجتماعية طبيعية إلى أداة سياسية وعسكرية داخل صراع السلطة والموارد. وقد شهدت دول مثل رواندا ويوغوسلافيا تحولات مشابهة، حيث أدى انهيار الدولة المركزية إلى انفجار الهويات الإثنية بصورة عنيفة ومدمرة

من خلال فهمي المتواضع أقول ، إن صعود الولاءات القبلية والأهلية في السودان بهذه الطريقة الفجة يعكس فشل مشروع الأمة السودانية في إنتاج شعور متساوي بالمواطنة والانتماء. فالدولة التي يشعر مواطنيها بالتمييز أو الإقصاء لا تستطيع أن تطلب منهم الولاء الكامل لها، لأن الولاء السياسي يحتاج إلى عدالة رمزية ومادية في آن واحد. ولذلك فإن كثير من السودانييين وجدوا أنفسهم خلال الحرب يعودون إلى دوائهم الضيقة طلباً للأمان، بعد أن فقدوا الثقة في قدرة الدولة على حمايتهم أو تمثيلهم

كما لعبت الحرب دور مهم في إعادة تشكيل الجغرافيا الاجتماعية للبلاد. فقد أدت موجات النزوح الواسعة إلى إعادة تمركز السكان داخل فضاءات قبلية وجهوية أكثر تجانساً الأمر الذي عزز الانغلاق الإثني والانتماءات المحلية. وتشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ملايين السودانييين اضطروا إلى النزوح وفق اعتبارات الأمان العرقي أو الجهوي، وهو ما يعكس خطورة

التحول من مجتمع متعدد داخل دولة واحدة إلى مجتمعات خائفة تبحث عن الحماية داخل حدود الهوية الضيقة

ومع ذلك فإن صعود الولاءات المحلية لا يمكن قراءته فقط بوصفه ظاهرة سلبية أو ارتداد بدائي، بل ينبغي فهمه أيضاً كآلية اجتماعية للبقاء في ظل انهيار الدولة. ففي كثير من الحالات، لعبت المجتمعات المحلية ولجان المقاومة والإدارات الأهلية أدوار حيوية في تقديم الإغاثة وتنظيم الحياة اليومية وحماية المدنيين عندما غابت الدولة تماماً، وهذا يكشف مفارقة سودانية معقدة فالبنى التقليدية التي يُنظر إليها أحياناً باعتبارها عائق أمام بناء الدولة الحديثة، تحولت في لحظة الانهيار إلى أحد أهم مصادر الصمود الاجتماعي

غير أن استمرار هذا الوضع لفترة طويلة يحمل أخطار عميقة على مستقبل السودان، لأن الدولة التي تتآكل فيها الهوية الوطنية لصالح الولاءات المحلية تصبح أكثر عرضة للتفكك والحروب الأهلية الممتدة. ولذلك فإن الأزمة السودانية الحالية ليست مجرد أزمة سلطة أو حرب عسكرية، بل أزمة انتماء سياسي واجتماعي، تتعلق بفشل الدولة في تحويل التنوع السوداني إلى مشروع وطني جامع. ومن هنا، فإن إعادة بناء السودان لن تبدأ فقط بإيقاف الحرب أو إعادة الإعمار، بل بإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس العدالة والمواطنة والاعتراف المتبادل، حتى لا تبقى القبيلة والجهة هي الملاذ الأخير لمواطن فقد ثقته في الوطن نفسه

لماذا تفشل الدول التي لا تبني عقد اجتماعي حقيقي؟

إذا كانت الفقرات السابقة قد كشفت كيف تحوّلت الدولة الهشة من مؤسسة جامعة إلى بنية متآكلة فاقدة للشرعية، وكيف انهارت الثقة بالمؤسسات العامة، ثم كيف سقط المركز السياسي وتحولت الخرطوم من رمز للدولة إلى فضاء للفوضى والتشطي، فإن السؤال الجوهرى الذي يفرض نفسه هنا هو ما السبب البنيوي العميق الذي يجعل دولة مثل السودان عاجزة عن الصمود أمام الأزمات، بينما تستطيع دول أخرى النجاة حتى في لحظات الحرب والانقسام؟

إن الإجابة تكمن، في جوهرها، في طبيعة العقد الاجتماعى الذي قامت عليه الدولة نفسها

فالدولة الحديثة ليست مجرد حدود جغرافية أو أجهزة أمنية أو بيروقراطية إدارية، وإنما هي قبل كل شيء اتفاقاً تاريخي ضمني بين المجتمع والسلطة، يقوم على تبادل الاعتراف والحقوق والواجبات. المواطن يمنح الدولة الشرعية والطاعة القانونية، مقابل أن تضمن له الدولة الحماية والعدالة والتمثيل والخدمات وفرص الحياة المتكافئة. وعندما يغيب هذا التعاقد، أو يتحول إلى علاقة قسرية غير متوازنة، تصبح الدولة مجرد سلطة فوق المجتمع لا تعبيراً عنه، وتتحول مؤسساتها إلى أدوات هيمنة بدلاً من أن تكون فضاءات للاندماج الوطنى

لقد أشار الفيلسوف توماس هوبز إلى أن الدولة تنشأ لمنع حرب الجميع ضد الجميع، بينما رأى جون لوك أن شرعية

السلطة مستمدة من رضا المحكومين، أما جان جاك روسو فقد اعتبر أن المجتمع السياسي لا يستقيم إلا إذا شعر الأفراد بأنهم جزء من الإرادة العامة للدولة. غير أن الدول الهشة، خصوصاً في العالم ما بعد الاستعماري، غالباً ما نشأت بصورة معاكسة تماماً إذ لم تتكوّن عبر توافق اجتماعي تاريخي، وإنما عبر ترتيبات استعمارية وإدارية فرضت حدود وسلطات دون بناء هوية وطنية جامعة أو عدالة توزيع حقيقية

وفي الحالة السودانية، تبدو الأزمة أكثر تعقيداً، لأن الدولة منذ الاستقلال لم تستطع تأسيس عقد اجتماعي وطني شامل يعترف بالتنوع الإثني والثقافي والجهوي، ولم تنجح كذلك في بناء مفهوم متساوي للمواطنة. لقد ورثت النخب المركزية جهاز الدولة الاستعماري نفسه، وأعدت إنتاجه بصورة أكثر احتكاراً، فظل الريف والهامش يشعران بأن الدولة ليست ملكاً للجميع، بل أداة لهيمنة المركز السياسي والثقافي والاقتصادي. ومن هنا بدأ التآكل البطيء لفكرة الوطن المشترك

إن غياب العقد الاجتماعي لا يظهر فقط في الحروب أو الانقلابات، بل يتجلى أولاً في الحياة اليومية للناس في شعور المواطن بأن القانون لا يحميه، وأن العدالة انتقائية، وأن الخدمات تُمنح وفق الولاء لا وفق الحق، وأن الدولة لا تتذكره إلا عند الجباية أو التعبئة أو القمع. وحين يصل المجتمع إلى هذه المرحلة، تبدأ الروابط الوطنية بالتفكك تدريجياً، لتحل محلها الهويات الصغرى ممثلة في القبيلة، الجهة، الطائفة، الجماعة المسلحة، أو حتى شبكات البقاء الاقتصادي. وهنا يمكن فهم العلاقة العضوية بين

هذه الفقرة والفقرة السابقة المتعلقة بسقوط المركز لأن المركز لا يسقط عسكرياً فقط، بل يسقط رمزياً وأخلاقياً حين يفقد قدرته على تمثيل الجميع

لقد أثبتت تجارب كثيرة أن الدولة التي لا تُبنى على عقد اجتماعي عادل تصبح دولة معقّدة فوق العنف. فهي تحتاج دائماً إلى أجهزة أمنية متضخمة، وإلى خطاب تعبوي مستمر، وإلى صناعة أعداء داخليين لتبرير بقائها، لأنها تفتقر إلى المصدر الحقيقي للاستقرار الرضا المجتمعي. ولذلك فإن هشاشتها تكون كامنة حتى في لحظات القوة الظاهرية. فكم من دولة بدت مستقرة لعقود، لكنها انهارت سريعاً بمجرد تعرضها لأول اختبار حقيقي، لأن الاستقرار فيها كان أمنياً لا اجتماعياً، وكان قائماً على الخوف لا على الثقة

يمكننا الاستفادة من تحليلات فرانز فانون حول الدولة ما بعد الاستعمار، حيث رأى أن النخب الوطنية كثيراً ما تراث بنية الاستعمار دون أن تغيّر منطقتها، فتتحول الدولة إلى وسيط للسيطرة الداخلية بدلاً من أن تصبح مشروعاً للتحرر الوطني. كما يلتقي ذلك مع مفهوم الدولة الرخوة عند غونار ميردال، حيث تفقد المؤسسات قدرتها على فرض القانون بصورة عادلة ومتساوية، فتسود المحسوبية والولاءات التقليدية على حساب المواطنة

ومن هنا، فإن سقوط الدولة الهشة لا ينبغي فهمه بوصفه حادثة مفاجئة، بل باعتباره النتيجة المنطقية لمسار طويل من غياب التعاقد الوطني الحقيقي. فالدولة التي لا يشعر الناس

بأنها تمثلهم، لن يجدوا سبباً للدفاع عنها عند الانهيار. والدولة التي تفشل في تحويل التنوع إلى شراكة، يتحول تنوعها نفسه إلى وقود للصراع. أما المركز الذي يحتكر السلطة والثروة والرمزية الوطنية، فإنه يزرع داخل الأطراف شعوراً متراكماً بالغربة والعداء، إلى أن يأتي يوم يصبح فيه سقوط المركز، في نظر كثيرين، ليس كارثة وطنية، بل لحظة انتقام تاريخي.

كما ذكرنا سابقاً

عليه، فإن الأزمة السودانية ليست مجرد أزمة سلطة أو حرب بين جيش ومليشيا، بل أزمة تأسيس دولة من الأصل. أي أزمة عقد اجتماعي لم يُكتب بصورة عادلة منذ البداية، وظلت تناقضاته تتراكم تحت سطح الدولة إلى أن انفجرت دفعة واحدة. ولذلك فإن أي مشروع لإعادة بناء السودان لن ينجح عبر إعادة إنتاج المركز القديم أو عبر تسويات النخب وحدها، وإنما عبر تأسيس عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف الدولة باعتبارها ملكاً لجميع مواطنيها، لا غنيمة لفئة أو جهة أو طبقة سياسية بعينها

الحرب بوصفها كشافاً لهشاشة الدولة

حينما ناقشنا مفهوم الدولة الهشة، ثم انهيار الثقة بالمؤسسات، ثم سقوط المركز وتحول الخرطوم من عاصمة للدولة إلى فضاء للفوضى، ثم صعود الولاءات المحلية والقبلية نتيجة غياب العقد الاجتماعي، فإن الحرب جاءت لتربط كل هذه الظواهر في مشهد واحد، وكأنها مختبر سياسي واجتماعي كشف التناقضات المؤجلة داخل الدولة السودانية منذ تأسيسها.

لقد أظهرت الحرب أن الدولة السودانية لم تكن تمتلك احتكاراً حقيقي للعنف المشروع، وهو أحد أهم تعريفات الدولة الحديثة عند عالم الاجتماع ماكس فيبر. فحين تنشأ جيوش موازية، ومليشيات ذات استقلال اقتصادي وعسكري، وتصبح القوة المسلحة موزعة بين عدة مراكز، فإن الدولة تكون قد فقدت جوهرها السيادي حتى وإن احتفظت بأعلامها ومؤسساتها الشكلية. وما جرى في السودان منذ اندلاع الحرب أكد أن السلطة لم تعد قادرة على إدارة المجال العام باعتباره فضاء وطني موحد، بل تحولت البلاد إلى جزر متصارعة من النفوذ العسكري والاقتصادي والجهوي

وتكمن خطورة الحرب في أنها لا تكشف ضعف المؤسسة العسكرية وحدها، بل تكشف كذلك هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تستند إليها الدولة. فمع أول انهيار أمني واسع، تعطلت الخدمات الأساسية، وانهارت قطاعات الصحة والتعليم والإدارة، وتوقفت سلاسل الإمداد، وبدأت موجات النزوح الجماعي، الأمر الذي كشف أن الدولة لم تبني مؤسسات قادرة على الصمود، وإنما اعتمدت لعقود على مركزية السلطة الأمنية والإدارية دون بناء بنية مجتمعية قادرة على مواجهة الأزمات

أظهر مؤشر الهشاشة العالمية أن السودان من أكثر دول العالم هشاشة حتى قبل اندلاع الحرب الحالية، فوفق مؤشر الدولة الهشة الصادر عن مؤسسة صندوق السلام

جاء السودان ضمن أكثر دول العالم هشاشة في السنوات الأخيرة حيث احتل المركز الثاني عالمياً مؤشر ٢٠٢٤ بدرجة

تجاوزت ١٠٩ نقاط وهى درجة تعكس مستويات مرتفعة من التآكل

المؤسسي والانقسام الاجتماعي وضعف الشرعية السياسية. ويقيس المؤشر عناصر مثل تآكل شرعية الدولة، وضعف الخدمات العامة، والانقسامات النخبوية، وتفكك الأجهزة الأمنية، والنزوح الجماعي، والتدخلات الخارجية

إن الحرب، بهذا المعنى، لم تُسقط دولة قوية، بل كشفت أن الدولة كانت تعيش حالة هشاشة مزمنة تم تأجيل انفجارها عبر أدوات القمع والتسويات المؤقتة. فالدول التي تمتلك عقد اجتماعي متين تستطيع غالباً احتواء الصراعات، أما الدول التي تُدار بمنطق الغلبة والاحتكار فإن الحرب فيها تتحول بسرعة إلى عملية تفكيك شاملة للمجتمع والدولة معاً

كما كشفت الحرب حدود النموذج المركزي الذي حكم السودان منذ الاستقلال. فالخرطوم التي ظلت تُقدّم بوصفها مركز القرار والسيادة والرمزية الوطنية، تحولت خلال الحرب إلى مدينة مدمّرة ومنهكة، وفقدت قدرتها على أداء وظائفها التقليدية. وهذا التحول ليس مجرد خسارة عمرانية أو إدارية، بل يمثل انهيار رمزي لفكرة المركز نفسه أي لفكرة أن الدولة قادرة على حماية قلبها السياسي والاجتماعي. وهنا تتقاطع هذه الفقرة مع الفقرة السابقة حول سقوط المركز، لأن المركز حين يفقد قدرته على إنتاج الأمن والخدمات والرمزية الوطنية، فإنه يفقد شرعيته التاريخية أمام الأطراف والهامش

كشفت الحرب أيضاً أن الهوية الوطنية السودانية ظلت ضعيفة أمام الولاءات ما قبل الدولة. فمع اتساع العنف، عاد الناس إلى القبيلة والجهة والإثنية وشبكات الحماية المحلية باعتبارها البديل العملي للدولة الغائبة. وهذه الظاهرة لا تعني فقط انهيار الثقة بالدولة، بل تعني أن مشروع الاندماج الوطني نفسه كان هش منذ البداية. ولذلك فإن الحرب لم تُنتج الانقسامات بقدر ما أطلقتها من مكانها القديمة

وقد حذّرت تقارير دولية عديدة من أن الحروب داخل الدول الهشة تتحول في الغالب إلى حروب تفكيك اجتماعي طويل المدى، حيث لا يقتصر الضرر على الدمار العسكري، بل يمتد إلى إعادة تشكيل المجتمع نفسه عبر النزوح والتغيير الديمغرافي وتآكل الطبقة الوسطى وانهيار المجال المدني. وتشير تقارير حديثة إلى اتساع الكارثة الإنسانية في السودان، مع ملايين النازحين وتدمير القرى والبنية الزراعية والخدمات الأساسية، خاصة في دارفور ومناطق النزاع الكبرى.

وبالتالي يصبح العنف ليس حدثاً عابراً، بل آلية تكشف طبيعة الدولة ذاتها. فالدولة التي تفشل في إدارة التنوع بعدالة، وتعجز عن بناء مؤسسات شرعية، وتحتكر السلطة والثروة داخل مركز ضيق، تكون أكثر قابلية للتحويل إلى ساحة حرب عند أول أزمة كبرى. ولهذا فإن الحرب السودانية ليست انقطاعاً عن تاريخ الدولة السودانية، بل امتداداً منطقياً لمسار طويل من الاختلال البنوي والتهميش وعدم التوازن في توزيع السلطة والموارد

لقد بيّنت الحرب أن الاستقرار الذي بدا قائماً في السودان

لعقود كان استقرار زائف قائم على القمع لا على التماسك الوطني، وعلى توازنات القوة لا على بناء المؤسسات. ولذلك انهار بسرعة هائلة عندما تعرضت الدولة لأول مواجهة واسعة داخل مركزها السياسي نفسه. فالدولة التي لا تبني شرعيتها على المواطنة والعدالة، تصبح مع الزمن دولة خاوية من الداخل، حتى وإن بدت قوية من الخارج.

ومن هنا، فإن الحرب لا ينبغي النظر إليها فقط بوصفها مأساة إنسانية أو صراع على السلطة كما تحاول بعض القوي السياسية المحسوبة على شعار لا للحرب ان تسوق لها ، بل هي لحظة كاشفة لأزمة الدولة السودانية الحديثة كلها أزمة التأسيس، وأزمة الشرعية، وأزمة العقد الاجتماعي، وأزمة المركز الذي احتكر الدولة حتى انهار تحت ثقل تناقضاته التاريخية

مراجع الورقة البحثية الاولى

The Wretched of the Earth — Frantz Fanon

Political Order and Political Decay — Francis Fukuyama

الدول الهشة. United Nations Development Programme تقارير حول

كتاب الأفندية ومفاهيم القومية في السودان



الحرب وتحولات الوعي الاجتماعي

تعتبر الحرب في السودان لحظة تاريخية فاصلة أعادت تعريف العلاقة بين الإنسان السوداني والدولة والمجتمع والحياة اليومية نفسها. ففي الورقة البحثية الأولى من هذا الكتاب، والتي جاءت تحت عنوان الدولة الهشة وسقوط المركز، جرى تفكيك البنية السياسية والمؤسسية التي قامت عليها الدولة السودانية الحديثة، وبيان كيف أن الحرب لم تُنتج الانهيار بقدر ما كشفت هشاشة كانت كامنة في بنية الدولة منذ عقود هشاشة تأسست على اختلال العقد الاجتماعي، وضعف المؤسسات، وتمركز السلطة والثروة في مركز سياسي فقد تدريجياً قدرته على إنتاج الشرعية والهيمنة الرمزية والإدارية على الأطراف. ومن ثم، لم يكن سقوط الخرطوم بوصفها مركز الدولة مجرد انهيار جغرافي أو أمني، وإنما كان انهيار لفكرة الدولة ذاتها باعتبارها مرجع جامع للمعنى والنظام والانتماء.

غير أن الحروب الكبرى لا تتوقف آثارها عند حدود السياسة والمؤسسات، لأن أخطر ما تصنعه الحروب يحدث داخل الإنسان نفسه. فحين تتفكك الدولة، يبدأ المجتمع بدوره في إعادة إنتاج

أشكال جديدة من الوعي، والسلوك، والعلاقات، والقيم. ومن هنا تأتي أهمية الورقة البحثية الثانية، التي تنتقل من تحليل هشاشة الدولة إلى تحليل تحولات الوعي الاجتماعي والنفسي تحت ضغط الحرب والانهيار. فإذا كانت الورقة الأولى قد ناقشت سقوط المركز السياسي، فإن هذه الورقة تتشغل بسقوط المركز النفسي والأخلاقي للحياة اليومية، أي ذلك الانتقال العنيف من منطق العيش إلى منطق النجاة

لقد عاش السوداني سنوات طويلة، داخل أزمت اقتصادية وسياسية متراكمة، لكن الحرب الأخيرة دفعت المجتمع إلى مستوى جديد من الاضطراب الوجودي إذ لم يعد الإنسان يفكر في تحسين شروط حياته أو تحقيق تطلعاته المستقبلية، وإنما أصبح منشغل بالسؤال البدائي الأول.... كيف يمكن البقاء حياً؟

وهنا تتغير وظيفة الحياة ذاتها فالتعليم يفقد معناه أمام أولوية الأمان، والعمل يتحول من مشروع للتقدم الاجتماعي إلى مجرد وسيلة لتأمين الغذاء، والعلاقات الإنسانية تُعاد صياغتها وفق منطق الخوف والجوع والنزوح والبحث عن الحماية. وهنا، تنتقل المجتمعات من مرحلة الحياة المدنية إلى مرحلة الوجود المهتدد حيث تصبح النجاة اليومية هي القيمة العليا التي تبتلع بقية القيم

إن الحروب الممتدة لا تدمر المدن فقط، بل تعيد تشكيل الإدراك الجمعي للناس. فالعنف المستمر، والانهيار الاقتصادي، والنزوح، وفقدان الأحبة، والعيش في حالة دائمة من اللابيقين، كلها عوامل تُنتج إنسان جديد بوعي مختلف وعلاقات مختلفة ونظرة مختلفة

للعالم. ولذلك، فإن هذه الورقة لا تتعامل مع الحرب بوصفها حدث عسكري فحسب، بل بوصفها عملية عميقة لإعادة تشكيل الإنسان السوداني نفسياً واجتماعياً. وهي هنا تقترب من أسئلة نفسية شديدة التعقيد كيف تغيّر الحرب معنى الأمان؟

كيف تتحول العلاقات الاجتماعية تحت ضغط الخوف؟

كيف يعيد الشباب السوداني تعريف مستقبله وأحلامه في ظل الانهيار؟

وكيف تتآكل القيم التقليدية للمجتمع حين يصبح البقاء نفسه مهدد؟

وفي قلب هذه التحولات يبرز الشباب السوداني باعتباره الفئة الأكثر تعرض لإعادة التشكيل النفسي والاجتماعي. فهذه الحرب لم تسلب الشباب فرص العمل والتعليم والاستقرار فقط، وإنما سلبتهم أيضاً الإحساس بالزمن الطبيعي للحياة. لقد وجد جيل كامل نفسه ينتقل فجأة من مرحلة بناء المستقبل إلى مرحلة الهروب من الموت، ومن التفكير في الطموح الشخصي إلى التفكير في النجاة الجماعية. ومع تكرار مشاهد العنف والانهيار، تتشكل أنماط جديدة من القلق والاعتراب والانفصال العاطفي وفقدان الثقة بالمجتمع والدولة، وهي تحولات لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق العام لانهيار البنية السياسية والاجتماعية الذي ناقشته الورقة الأولى.

كما أن الحرب تُحدث انقلاب عميق في منظومة القيم والعلاقات الإنسانية. ففي المجتمعات التي تتعرض لانهيار

طويل الأمد، تتراجع قيم التضامن المدني لصالح الهويات الأولية الضيقة، وتتحول العلاقات من علاقات قائمة على الثقة والاستقرار إلى علاقات تحكمها الضرورة والخوف والمنفعة المؤقتة. كذلك تبرز تحولات أخلاقية معقدة حيث يصبح العنف أكثر من عادي ويغدو الموت جزء من الحياة اليومية، بينما تتغير نظرة الأفراد إلى مفاهيم مثل الوطن والانتماء، والكرامة، والعمل، والأسرة. وهذه التحولات لا تظهر بصورة مباشرة دائماً لكنها تتسلل تدريجياً إلى اللغة والسلوك والخيال الجمعي، حتى تعيد تشكيل الثقافة الاجتماعية نفسها

ومن هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة البحثية قراءة الحرب السودانية بوصفها لحظة لتحول الوعي الجمعي، لا مجرد صراع عسكري على السلطة. فهي تسعى إلى فهم كيف تنتج الحروب إنسان جديد كلياً، وكيف يتحول المجتمع تحت ضغط العنف الممتد إلى فضاء نفسي واجتماعي مختلف، تتبدل فيه الأولويات والقيم وأنماط التفكير. كما تحاول الربط بين انهيار الدولة بوصفه بنية سياسية، وبين انهيار الإحساس بالحياة الطبيعية بوصفه تجربة يومية يعيشها الأفراد. فالحرب، في جوهرها، ليست فقط سقوط المدن، وإنما أيضاً سقوط المعاني القديمة التي كان الناس يفهمون بها أنفسهم والعالم من حولهم

انهيار الأحلام الفردية:-

يتبادر لي سؤال منذ بدا الحرب في السودان هل الحرب تدمير للمستقبل الشخصي

فالحروب لا تُقاس آثارها فقط بعدد القتلى والنازحين وحجم الدمار العمراني، لأن الحروب في جوهرها تمثل عملية عميقة لتدمير الزمن الإنساني نفسه، أي تدمير قدرة الفرد على تخيل مستقبله والاستمرار في بناء مشروعه الشخصي. فحين تدخل المجتمعات في حروب طويلة وممتدة، لا تنهار المؤسسات السياسية والاقتصادية وحدها، وإنما تنهار كذلك الأحلام الفردية التي تشكل المعنى النفسي للحياة اليومية. ومن هنا، فإن أحد أخطر التحولات التي أحدثتها الحرب في السودان يتمثل في الانتقال الجماعي من ثقافة التخطيط للمستقبل إلى ثقافة إدارة البقاء، حيث لم يعد السؤال المركزي لدى قطاعات واسعة من السودانيين ماذا سأصبح؟ بل كيف يمكن أن أعيش يوم إضافي؟

تشير بعض دراسات علم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي إلى أن الحروب الأهلية تُنتج حالة ما يسمى بتعليق الزمن الاجتماعي أو ما يفهم من المصطلح باللغة العربية من الممكن أن تعرف بانها، هي تلك المرحلة التي يفقد فيها الأفراد الإحساس بالاستقرار والاستمرارية، فتنحول الحياة إلى سلسلة من ردود الأفعال المؤقتة بدل من كونها مشروع ممتد نحو المستقبل. وقد ناقش عالم الاجتماع الألماني نوربرت إلياس كيف أن الاستقرار الاجتماعي هو شرط أساسي لتكوين التصورات بعيدة المدى لدى الأفراد، بينما يؤدي العنف الممتد إلى تفكيك الإحساس بالزمن الطبيعي للحياة. كذلك يشير عالم الاجتماع زيجمونت باومان في تحليله للحدث السائل إلى أن المجتمعات التي تعيش تحت التهديد المستمر تصبح عاجزة عن إنتاج يقين مستقبلي، مما يدفع الأفراد إلى العيش داخل حاضر هش ومؤقت

تحكمه المخاوف لا الطموحات.

ومن وجهه نظري في الحالة السوداني، تبدو هذه التحولات أكثر حدة بسبب الطبيعة الشاملة للانهييار الذي رافق الحرب. فالحرب لم تقتصر على مناطق الاشتباكات العسكرية، بل امتدت آثارها إلى الاقتصاد والتعليم والخدمات الصحية وسوق العمل والعلاقات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انهيار الإطار الذي كانت تُبنى داخله الأحلام الفردية. لقد وجد آلاف الطلاب أنفسهم خارج الجامعات والمدارس، وتوقفت مسارات مهنية كاملة، وانهارت مشاريع صغيرة ومتوسطة كانت تمثل مصدر الأمل الاقتصادي لجيل كامل من الشباب. وتشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن ملايين السودانيين اضطروا للنزوح الداخلي أو اللجوء الخارجي منذ اندلاع الحرب، وهو ما أدى إلى تفكك الاستقرار الاجتماعي والأسري بصورة غير مسبوقة

ولنا ان نعلم إن أخطر ما تصنعه الحروب ليس الفقر وحده، وإنما الشعور بانعدام الجدوى. فالفرد الذي يعيش داخل بيئة مستقرة يستطيع أن يتحمل الفشل المؤقت لأنه يرى المستقبل مفتوح أمامه، بينما يفقد الإنسان الواقع تحت الحرب هذه القدرة النفسية تدريجياً، لأن الحرب تحطم العلاقة الطبيعية بين الجهد والنتيجة. الطالب الذي يدرس لا يضمن استمرار جامعته، وصاحب العمل لا يضمن بقاء مشروعه، والأسرة التي تبني بيت بعد جهد، قد تفقده في لحظة قصف أو نزوح. وهكذا يتحول المستقبل من مساحة للأمل إلى مساحة للخوف وعدم اليقين

وقد أظهرت دراسات علم النفس المرتبطة بالمجتمعات الخارجية من النزاعات، خاصة أبحاث الطبيب النفسي الأمريكي جوديث هيرمان حول الصدمات الجماعية، أن التعرض المستمر للعنف وعدم الاستقرار يؤدي إلى ما يُعرف بتآكل الأفق النفسي، حيث يصبح الأفراد أقل قدرة على التخطيط طويل المدى وأكثر ميلاً إلى التفكير اللحظي المرتبط بالبقاء المباشر. وهذه الحالة تظهر بوضوح وسط الشباب السوداني الذين انتقل جزء كبير منهم من التفكير في الدراسة والعمل والاستقرار إلى التفكير في الهجرة أو النجاة أو تأمين الاحتياجات الأساسية فقط.

كما أن الحرب السودانية كشفت تحول مهم في معنى النجاح الفردي نفسه. ففي فترات ما قبل الحرب، كان النجاح يرتبط بالتعليم والترقي المهني والاستقرار الأسري، أما خلال الحرب فقد أصبح كثير من الشباب ينظرون إلى الخروج من السودان باعتباره الحلم الأكبر لحدما، حتى لو كان ذلك عبر طرق خطيرة وغير مستقرة. وهذا التحول يكشف حجم الانهيار الرمزي لفكرة الوطن بوصفه فضاء لتحقيق الذات. فحين يصبح المنفى أكثر قابلية للحياة من الوطن، فإن الأزمة لا تكون اقتصادية أو أمنية فقط، بل أزمة عميقة في معنى الانتماء والثقة بالمستقبل الوطني

ولعل ما يجعل الحالة السودانية أكثر تعقيداً هو أن هذه الحرب جاءت بعد سنوات طويلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والإحباطات المتراكمة. فالشباب السوداني الذي خرج في احتجاجات ديسمبر كان يحمل، رغم كل شيء، تصور أخلاقي وسياسي لمستقبل أفضل، لكن الحرب أعادت إنتاج

شعور جماعي بالخذلان والانكسار. ولذلك، فإن انهيار الأحلام الفردية في السودان لا يمكن قراءته بوصفه نتيجة مباشرة للعنف العسكري وحده، بل بوصفه نتيجة لمسار طويل من هشاشة الدولة وفشل النخب السياسية في بناء مشروع وطني قادر على حماية الإنسان السوداني وإعطائه حد أدنى من اليقين الاجتماعي.

ومن هنا، تصبح الحرب أكثر من مجرد معركة على السلطة إنها معركة ضد القدرة الإنسانية على الحلم ذاته. فالمجتمعات التي تفقد أحلام أفرادها لا تخسر فقط اقتصادها أو أمنها، بل تخسر أيضاً طاقتها الأخلاقية والرمزية والابداعية على الاستمرار. ولهذا فإن إعادة بناء السودان مستقبلاً لن تكون مرتبطة بإعادة الإعمار المادي وحده، وإنما بإعادة ترميم المعنى النفسي للحياة، واستعادة ثقة الإنسان السوداني في أن المستقبل يمكن أن يكون أكثر من مجرد محاولة مستمرة للنجاة.

الخوف كمنظومة حياة :-

بعد أن قادت الحرب إلى تحطيم التصورات الفردية للحياة والاستقرار والمستقبل، لم يتوقف أثرها عند حدود الإخفاق الشخصي أو انهيار الأحلام الخاصة، بل امتد ليعيد تشكيل البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع بأسره. فحين يفقد الإنسان قدرته على تخيل الغد، يبدأ الخوف في التسلل بوصفه الإطار المنظم للعلاقات اليومية، وتتحول الحياة العامة من فضاء اجتماعي تحكمه الثقة والتوقعات الطبيعية إلى فضاء مضطرب تحكمه الهواجس والشكوك وغريزة النجاة. وبهذا المعنى، فإن الحروب الطويلة لا تنتج فقط الخراب المادي، وإنما تؤسس كذلك لما

يمكن تسميته بثقافة الخوف، حيث يصبح القلق حالة جماعية دائمة، ويتحول الإحساس بالخطر من حدث استثنائي إلى بنية مستقرة تحكم الإدراك والسلوك والعلاقات الاجتماعي

لقد أشار عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك في نظريته حول مجتمع المخاطر إلى أن المجتمعات الحديثة قد تدخل في طور تصبح فيه المخاطر اليومية أكثر حضور من اليقين ذاته، بحيث يعيش الأفراد داخل حالة دائمة من التوجس وعدم الأمان. غير أنني أقول ان الحرب في السودان تجاوزت هذا التصور النظري إلى مستوى أكثر حدة إذ لم يعد الخوف مرتبط باحتمالات مستقبلية أو أزمات اقتصادية عابرة، بل أصبح معاش بشكل يومي حيط بالفرد داخل المنزل والشارع ومكان النزوح وحتى داخل الذاكرة الشخصية نفسها. فالخوف هنا لا يعمل بوصفه انفعال نفسي مؤقت وإنما يتحول إلى نظام حياة كامل يعيد إنتاج أنماط التفكير والسلوك والتواصل داخل المجتمع

وتكشف تقارير الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة أن ملايين السودانيين تعرضوا خلال الحرب إلى النزوح القسري والانقطاع عن مصادر الدخل والتعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الإحساس الجماعي بانعدام الأمان الاجتماعي والنفسي. وتشير الدراسات المرتبطة بالمجتمعات الخارجة من النزاعات المسلحة إلى أن الخوف المستمر يؤدي إلى تفكك الثقة الاجتماعية، حيث يبدأ الأفراد في التعامل مع الآخرين بوصفهم مصادر تهديد محتملة لا شركاء في المجال العام. وبهذا تنكمش الروابط المدنية، وتراجع قيم التضامن لصالح العصبية الضيقة

وآليات الحماية الأولية كالقبيلة والمنطقة والجماعة المسلحة

ويمكننا ملاحظة هذه التحولات بوضوح في الطريقة التي أعادت بها الحرب تشكيل الحياة اليومية. فالمدن التي كانت تقوم على الحد الأدنى من الاعتماد المدني تحولت إلى فضاءات مرتبكة تسودها الشائعات والرغبة والخوف من المجهول. وأصبح التنقل نفسه فعل محفوف بالقلق والحذر، بينما تحولت أصوات الطائرات والانفجارات وإطلاق النار إلى جزء من الوعي السمعي اليومي للسكان، وهو ما يؤدي - وفق دراسات علم النفس الاجتماعي المتعلقة بالحروب - إلى ما يعرف بالتطبيع مع الرعب، أي اعتياد الإنسان على مستويات مرتفعة من التهديد حتى تصبح جزء من الإدراك العادي للحياة

المشكل الذي اريد ان اشير اليه ان هذه الاثار المدمرة لا تتوقف أثرها عند الجيل الذي يعيش الحرب مباشرة، بل يمتد إلى الأجيال اللاحقة عبر ما يسمى انتقال الصدمة الجمعية، فالمجتمعات التي تعيش فترات طويلة تحت وطأة العنف تنتج أنماطاً جديدة من التنشئة الاجتماعية قائمة على الحذر المفرط والخوف من المستقبل وانعدام الثقة بالمؤسسات. وقد تناول علم الاجتماع هذه الظاهرة ضمن تحليل مفهوم الخوف السائل حيث يصبح القلق غير مرتبط بمصدر محدد، بل يتحول إلى حالة مبهمه ودائمة تسيطر على الوعي الجمعي. وهذا ما يظهر بوضوح في المجتمعات المنهكة بالحروب، إذ لا يعود الناس يخافون من حدث بعينه، بل من الحياة ذاتها بوصفها حالة غير مستقرة وقابلة للانهياب في أي لحظة

ان من أخطر نتائج هذا التحول أن الخوف يبدأ في إعادة تعريف القيم الاجتماعية نفسها. ففي أزمنة الاستقرار تُبنى العلاقات على الثقة والتعاون والأمل في المستقبل، أما في زمن الحرب المستمر والمتمدد فإن البقاء يصبح القيمة العليا، وتخضع الأخلاق اليومية لمنطق النجاة لا لمنطق المبادئ. وهنا يتراجع الحس المدني لصالح النزعات الفردية والانغلاق الاجتماعي، ويتحول الإنسان من كائن يسعى إلى بناء المستقبل إلى كائن يحاول فقط تفادي الكارثة القادمة. ومن ثم، فإن أخطر ما تخلفه الحرب ليس عدد الضحايا أو حجم الدمار المادي فحسب، وإنما قدرتها على تحويل الخوف إلى بنية ذهنية مستقرة تُعيد إنتاج نفسها داخل المجتمع حتى بعد توقف المعارك وهذا لعمرى نفس معيشة الانسان الأول في العصر الحجري .

في خلاصة قولى اشير ان الحرب في السودان لم تُنتج أزمة أمنية فقط، بل خلقت واقع اجتماعي جديد يقوم على هشاشة الإحساس بالحياة نفسها. فحين يصبح الخوف هو اللغة اليومية المشتركة بين الناس، تتغير طريقة النظر إلى الوطن والمجتمع والدولة، ويتحول الوعي الجمعي من وعي يبحث عن التقدم إلى وعي منشغل بالنجاة. وهذه النقطة تمثل إحدى أخطر التحولات الاجتماعية التي تصنعها الحروب وبالأخص مثل الحرب السودانية، لأنها لا تدمر الحاضر وحده، بل تعيد تشكيل المستقبل النفسي والثقافي للأمة بأكملها

اقتصاد الحرب وتبدل الأخلاق:-

لم يكن الخوف، كما أشرنا في الفقرة السابقة، مجرد استجابة

نفسية طارئة لوقائع العنف والانفلات ، بل تحوّل تدريجي إلى بنية اجتماعية كاملة أعادت تشكيل العلاقات الإنسانية وأنماط السلوك اليومي داخل المجتمع السوداني. فحين تستقر الحرب لفترة طويلة داخل المجال العام، لا تعود آثارها مقتصرة على الخراب المادي أو الموت المباشر، وإنما تمتد لتطال البنية الأخلاقية ذاتها، حيث تتفكك منظومات التضامن التقليدية، ويصعد منطق البقاء الفردي بوصفه القانون الأعلى للحياة. ومن هنا يمكن فهم التحول العنيف الذي أحدثته الحرب في السودان، ليس فقط باعتبارها صراع عسكري، وإنما بوصفها لحظة تاريخية كشفت هشاشة الوعي الاجتماعي، وعزّت كثير من الادعاءات المثالية التي ظل السودانيون يكررونها عن أنفسهم لعقود طويلة، مثل التسامح الفطري، والشهامة المطلقة، والتكافل غير المشروط، والأمانة والصدق ونجدة الملهوف بوصفها خصائص جمعية ثابتة.

الحقيقة الشاخصة امامنا الان كعين شمس في وضح النهار بأن الحرب أظهرت أن جزء كبيرًا من هذه الصورة كان أقرب إلى الأسطورة الاجتماعية التي تُنتجها المجتمعات عن ذاتها بهدف تعزيز الشعور الأخلاقي الجماعي، أكثر من كونه حقيقة راسخة داخل البنية الاجتماعية. ففي أزمنة الاستقرار النسبي تستطيع المجتمعات إخفاء تناقضاتها الداخلية تحت غطاء الخطاب الأخلاقي العام، لكن الحروب تُسقط الأقنعة الأخلاقية بسرعة، لأنها تضع الإنسان في مواجهة مباشرة مع الخوف والندرة وانهيار القانون، وهي الظروف التي تُحرّر أكثر أشكال الأنانية والعنف الكامنة داخل الأفراد والجماعات.

أن المجتمعات لا تتحول فجأة إلى مجتمعات وحشية أثناء الحروب، بل تكشف الحروب ما كان مختبئاً تحت السطح من قابلية للعنف والإقصاء حين تنهار سلطة الدولة والمعايير الضابطة للسلوك

في الحالة السودانية، ظهر هذا التحول بصورة صادمة عبر ما يمكن تسميته باقتصاد الحرب الأخلاقي حيث لم تعد الحرب مجرد معركة بالأسلحة، بل أصبحت سوق ضخمة للمصالح والانتهازية والارتزاق الاجتماعي. فمع اتساع دائرة الانهيار الاقتصادي، برزت شبكات جديدة للربح تقوم على استغلال معاناة الناس الاحتكار، رفع الأسعار، التجارة في الغذاء والدواء، السمسرة في النزوح، والمتاجرة بالمساعدات الإنسانية. لقد تحولت المأساة الإنسانية نفسها إلى مورد اقتصادي لفئات واسعة، وهو ما تؤكد تقارير أممية عديدة تحدثت عن تصاعد اقتصاد الظل، وتهريب السلع، والانتهاكات المرتبطة بالمساعدات الإنسانية في السودان خلال الحرب.

تشير دراسات اقتصاد النزاعات إلى أن الحروب الطويلة لا تنتج فقط دماراً اقتصادياً، بل تخلق طبقات اجتماعية تستفيد بشكل مباشر من استمرار الحرب، لأن بقاء الفوضى يعني استمرار الامتيازات والثراء السريع خارج القانون

وهنا نستطيع أن نقول بأن القيم الجمعية التقليدية أخذت في التآكل بصورة متسارعة. إذ تراجع مفهوم إغاثة الملهوف لصالح منطق النجاة الفردية، وأصبح الخوف من الآخر أقوى من أي التزام أخلاقي تجاهه. بل إن الحرب دفعت قطاعات

واسعة إلى إعادة تعريف الإنسان نفسه وفق معايير الانتماء الجهوي أو القبلي أو العسكري، لا وفق معايير المواطنة أو الإنسانية. فقد ظهر ما عُرف بقانون الوجوه الغريبة، وهو أحد أخطر التحولات النفسية التي أنتجتها الحرب، حيث أصبح مجرد اختلاف الملامح أو اللهجة أو الجهة سبب كافي للاشتباه، والاعتداء أو القتل أو التمثيل بالجثث. إن هذا التحول يكشف كيف تستطيع الحروب أن تنقل المجتمع من حالة العيش المشترك إلى حالة الخوف من الاختلاف حيث يتحول الجسد نفسه إلى علامة اتهام

وقد تناولت دراسات علم الاجتماع السياسي هذه الظاهرة بوصفها إحدى نتائج تفكك المجال الوطني حين تنهار الهوية الجامعة لصالح الهويات الصغيرة المتصارعة. فالحروب الأهلية، كما يوضح بنديكت أندرسون في حديثه عن الجماعات المتخيلة، تعيد تشكيل تصور الناس لمن ينتمي إلى الجماعة ومن يُعتبر دخيل أو مهدد وجودي لها. ولذلك لم يكن تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية في السودان مجرد انفعال عابر فرضته المعارك، بل كان تعبيراً عن أزمة عميقة في تكوين الهوية الوطنية السودانية نفسها، وهي أزمة ظلت مؤجلة لعقود تحت سلطة الشعارات السياسية والخطابات العاطفية عن الوحدة الوطنية

الأخطر من ذلك أن الحرب لم تُنتج فقط عنفاً مادياً، بل أعادت تطبيع العنف أخلاقياً داخل الوعي الجمعي. فمشاهد القتل والنهب والتمثيل بالجثث، التي كانت تُعتبر في وقت سابق

أفعالاً شاذة أخلاقياً بدأت تتحول ببطء إلى صور يومية مألوفة داخل الفضاء الرقمي والاجتماعي. ومع التكرار المستمر يفقد المجتمع حساسيته الأخلاقية تجاه العنف، وهي الظاهرة التي وصفها علماء النفس الاجتماعي بالتبذل الأخلاقي الجمعي، حيث يصبح الإنسان أقل قدرة على التعاطف بسبب الاعتياد المزمّن على المأساة. وهنا تكمن إحدى أخطر نتائج الحرب السودانية ليس فقط في عدد القتلى أو حجم الدمار كما ذكرنا وإنما في إعادة تشكيل الضمير الاجتماعي نفسه على أسس أكثر قسوة وانغلاقاً

ملخص ما أريد أن أقوله إن الحرب في السودان، ضمن هذا التحليل لم تكشف فقط هشاشة الدولة كما ناقشنا سابقاً، بل كشفت أيضاً هشاشة الصورة المثالية التي كوّنها السودانيون عن ذواتهم عبر التاريخ الحديث. فحين انهارت مؤسسات الردع والقانون، ظهرت بوضوح التناقضات الكامنة داخل المجتمع العنصرية المستترة، الجهوية المؤجلة، الأنانية الاقتصادية، والاستعداد النفسي للعنف عند لحظة الانفلات. ولذلك فإن الحديث عن تحولات الوعي الاجتماعي في السودان لا يمكن أن يقتصر على وصف آثار الحرب بوصفها حدث خارجي، بل يجب أن يمتد إلى مساءلة البنية الأخلاقية والثقافية التي سمحت لكل هذه التشوهات بالظهور بهذه السرعة والحدة. فالحرب، في جوهرها، لم تصنع كل هذه التناقضات من العدم؛ لكنها أضاعها بعنف، وكشفت ما كان مختبئاً تحت قشرة الخطاب الاجتماعي المثالي.

التضامن الأهلي وسط الانهيار:-

رغم هذا الانهيار العنيف الذي أصاب البنية الاجتماعية والأخلاقية خلال الحرب، ورغم تصاعد الفردانية واقتصاد الأزمات وخطابات الكراهية والخوف، فإن المشهد السوداني لم يكن معتم بصورة مطلقة. فداخل هذا الخراب الشامل ظهرت، بصورة متوازية ومتناقضة، أشكال جديدة من التضامن الأهلي والمبادرات الشعبية التي حاولت سد الفراغ الذي تركته الدولة المنهارة. وهنا تتجلى إحدى المفارقات الكبرى للحرب السودانية ففي اللحظة التي كشفت فيها الحرب هشاشة الإنسان السوداني وسقوط كثير من المثالية الأخلاقية، كشفت أيضاً قدرة قطاعات واسعة من المجتمع على إنتاج أشكال بديلة من التعاون الاجتماعي خارج مؤسسات السلطة الرسمية. ومن ثم فإن فهم تحولات الوعي الاجتماعي في السودان لا يكتمل عبر التركيز على مظاهر التفكك وحدها، بل يتطلب أيضاً قراءة الكيفية التي أعاد بها المجتمع تنظيم نفسه تحت ضغط الانهيار

لقد أدى تراجع مؤسسات الدولة وعجزها عن أداء وظائفها الأساسية في الحماية والإغاثة والخدمات إلى انتقال جزء كبير من المسؤولية الاجتماعية إلى الفضاء الأهلي. فظهرت غرف الطوارئ، والمبادرات المحلية، وشبكات الدعم المجتمعي، ولجان الإيواء، وحملات التبرعات، بوصفها آليات بديلة لإدارة الحياة اليومية وسط الفوضى. ولم يكن هذا التضامن نابغ فقط من قيم أخلاقية مجردة، بل من ضرورة اجتماعية فرضها انهيار الدولة الحديثة نفسها. فالمجتمعات، تميل في أوقات الأزمات

الكبرى إلى إنتاج أشكال جديدة من التضامن بهدف حماية بقائها الجماعي عندما تتعرض البنية الرسمية للاهتزاز. ولذلك يمكن النظر إلى كثير من المبادرات الأهلية في السودان باعتبارها استجابة دفاعية للمجتمع في مواجهة الفراغ السياسي والمؤسسي، أكثر من كونها مجرد أعمال خيرية عابرة أو تعبير عن فضائل وصفات مجتمعية .

غير أن هذا التضامن الأهلي، على أهميته الإنسانية، يكشف في الوقت ذاته عمق الأزمة البنيوية للدولة السودانية. فحين يصبح المجتمع مضطر لتوفير الغذاء عبر (التكيا) والدواء والحماية والإيواء عبر الجهود الشعبية لا عبر المؤسسات الرسمية، فإن ذلك يعني أن الدولة فقدت أحد أهم شروط وجودها الحديثة من احتكار الرعاية والتنظيم والحماية العامة. ومن هنا فإن صعود المبادرات الأهلية لا ينبغي قراءته بوصفه انتصار للقيم الإنسانية، وإنما بوصفه مؤشر على انسحاب الدولة الكلي من المجال الاجتماعي، وتحول المواطنين إلى كيانات تدير بقاءها الذاتي بوسائل بدائية ومؤقتة. ولهذا السبب تبدو الحرب السودانية، في أحد أبعادها العميقة، وكأنها أعادت المجتمع إلى ما قبل الدولة، حيث تصبح القرابة والجيرة والمبادرات المحلية بدائل اضطرارية للمؤسسات الوطنية الجامعة.

وفي هنا تكشف الحرب عن الطبيعة المركبة للوعي الاجتماعي السوداني؛ فهو وعي يحمل في داخله تناقضات حادة بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية، بين الأنانية والتكافل، بين العنف والتعاطف. فالمجتمع الذي شهد عمليات نهب وقتل

وتمثيل بالجنث هو نفسه المجتمع الذي شهد أيضاً مبادرات لإنقاذ النازحين، وإيواء الغرباء، وتقاسم الطعام والدواء في أكثر الظروف قسوة. وهذا التناقض لا ينبغي فهمه بوصفه استثناء سوداني، بل باعتباره سمة ملازمة للمجتمعات الواقعة تحت ضغط الحروب الطويلة، حيث تتعايش أكثر أشكال الوحشية وأكثر أشكال الإنسانية في اللحظة نفسها. وقد أظهرت دراسات الحروب الأهلية في رواندا ويوغسلافيا ولبنان أن المجتمعات المنهارة لا تتحول بالكامل إلى كيانات شريرة أو خيرة، وإنما تدخل في حالة من الازدواج الأخلاقي التي تجعل التضامن والعنف يتحركان بالتوازي داخل البنية الاجتماعية ذاتها.

ويمكنني القول إن الحرب في السودان لم تُعد تشكيل الاقتصاد والسياسة فقط، بل أعادت صياغة مفهوم المجتمع نفسه. فقد سقطت كثير من التصورات الرومانسية عن الشعب المتسامح بالفطرة، وبرزت على السطح تناقضات الهوية والهشاشة الأخلاقية والعنف الكامن داخل البنية الاجتماعية، لكن في المقابل ظهرت أيضاً قدرة الناس على خلق شبكات حماية أهلية بديلة في مواجهة الموت والانحيار. ولذلك فإن التحولات التي أنتجتها الحرب لا يمكن اختزالها في ثنائية الانحيار أو البطولة، وإنما يجب فهمها بوصفها عملية تاريخية معقدة أعادت كشف الإنسان السوداني أمام نفسه، بكل ما يحمله من تناقضات وضعف وقوة في أن واحد

إن الحرب، في خاتمة هذه الورقة، تبدو وكأنها لحظة كشف اجتماعي كبرى أكثر من كونها مجرد مواجهة عسكرية. فقد

كشفت هشاشة الدولة، وسقوط المركز، وانهيار الأحلام الفردية، وتحول الخوف إلى منظومة حياة، وصعود اقتصاد الحرب وتبدل الأخلاق، لكنها كشفت أيضاً قدرة المجتمع على إعادة إنتاج حد أدنى من التضامن وسط الخراب. وهكذا فإن الوعي الاجتماعي السوداني بعد الحرب لن يكون كما كان قبلها في تقديري، لأن الشعوب التي تمر بتجارب الانهيار الكبرى لا تخرج منها بالوجوه نفسها ولا بالأفكار نفسها. فالحروب لا تغير الخرائط وحدها، بل تعيد تشكيل نظرة الإنسان إلى ذاته، وإلى الآخرين، وإلى معنى الوطن والمجتمع والدولة.

مراجع الورقة البحثية الثانية :-

Man's Search for Meaning — Viktor Frankl

The Sociological Imagination — C. Wright Mills

دراسات حول المجتمعات الخارجة من النزاعات

World Bank



العنف والهوية وانهيار صورة المجتمع المثالي

إذا كانت الورقة البحثية السابقة قد ناقشت الكيفية التي أعادت بها الحرب تشكيل الوعي الاجتماعي السوداني، عبر تفكيك منظومات الأمان النفسي، وتحويل الخوف إلى بنية يومية للحياة، وكشف التحولات التي أصابت الأخلاق والعلاقات الاجتماعية تحت ضغط اقتصاد الحرب والانهيار المؤسسي، فإن هذه الورقة تنتقل إلى مستوى أكثر عمقاً وخطورة مستوى العنف بوصفه تعبير عن أزمة الهوية نفسها، لا مجرد نتيجة عرضية للحرب. فالحروب الأهلية لا تُنتج العنف فقط، بل تكشف البنية العميقة التي كان العنف مختبئاً داخلها، وتُظهر حدود التعايش الذي كانت المجتمعات تتباهى به في أزمنة الاستقرار النسبي. ومن هنا تأتي أهمية مناقشة العلاقة بين العنف والهوية وانهيار صورة المجتمع المثالي في الحالة السودانية، لأن الحرب لم تُسقط الدولة وحدها، وإنما أسقطت أيضاً السردية الأخلاقية التي ظل المجتمع يرويها عن نفسه لعقود طويلة كما ذكرنا سابقاً.

لقد تشكلت صورة السودان، في الوعي الداخلي والخطاب الثقافي الرسمي، بوصفه مجتمع متسامح بطبيعته، متعايش

بفطرته، قادر على استيعاب تنوعه الإثني والثقافي والديني دون انفجار شامل. غير أن الحرب الأخيرة كشفت أن هذا التعايش لم يكن دائماً ناتجاً عن عقد اجتماعي عادل أو مشروع وطني متوازن، بقدر ما كان في كثير من الأحيان حالة هدنة سياسية هشة تُدار عبر المركز السلطوي، وتُوجَل التناقضات بدل معالجتها جذرياً. ولذلك، ما إن انهارت سلطة الدولة وتفككت آليات الضبط، حتى ظهرت على السطح طبقات كثيفة من الكراهية والعنف والتمييز الإثني والجهوي، وكأن المجتمع كان يحمل في داخله حربته المؤجلة منذ زمن طوي.

إن واحدة من أكثر الأوهام التي تنتجها المجتمعات المنقسمة هي الاعتقاد بأن التعايش صفة فطرية ثابتة، وليست بناءً سياسي وثقافي يحتاج باستمرار إلى العدالة والتوازن والاعتراف المتبادل. فالتعايش لا يولد بشكل تلقائي من مجرد وجود جماعات متعددة داخل الجغرافيا نفسها، وإنما يُبنى عبر مؤسسات عادلة، وتعليم مشترك، وخطاب وطني جامع، وتوزيع متوازن للسلطة والثروة. وحين تفشل الدولة في بناء هذا الإطار، تتحول الهويات الفرعية القبلية أو الإثنية أو الجهوية إلى مخازن كامنة للغضب والخوف والشك المتبادل. وقد أشار بندكت أندرسون في تحليله لفكرة الجماعات المتخيلة وهو مرجع تم ذكره سابقاً إلى أن الأمة ليست حقيقة طبيعية، بل بناء رمزي وسياسي يُنتج شعور الانتماء المشترك. وعندما يضعف هذا البناء، يعود الأفراد إلى هوياتهم الأولية الأكثر ضيقاً بوصفها مصدر الحماية والمعنى.

وفي السودان، ظلت أزمة الهوية الوطنية مؤجلة منذ لحظة

تأسيس الدولة الحديثة، حيث فشلت النخب السياسية والثقافية في إنتاج تصور جامع للسودانية يستوعب التعدد الإثني والثقافي والديني بصورة متوازنة. وبدلاً من ذلك، جرى في كثير من الأحيان فرض هوية مركزية مرتبطة باللغة والثقافة والسلطة السياسية في الخرطوم، بينما جرى التعامل مع الأطراف بوصفها هوامش تحتاج إلى الإدماج أو الإخضاع. ومع تراكم الحروب الأهلية، والانقسامات الاقتصادية، والتفاوت التنموي الحاد، نشأت داخل المجتمع السوداني مشاعر عميقة من التهميش والمرارة التاريخية، لكنها ظلت مكبوتة تحت سطح الخطاب الوطني الرسمي. وعندما جاءت الحرب الحالية، لم تُنتج هذه الانقسامات من الصفر، بل فجّرتها وأطلقتها إلى المجال العام بصورة غير مسبقة.

ولهذا فإن تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية خلال الحرب لا يمكن تفسيره باعتباره مجرد انفعال مؤقت فرضته المعارك، بل يجب فهمه باعتباره لحظة انكشاف للبنية العميقة للوعي الاجتماعي والسياسي السوداني. فالحروب الأهلية، كما توضح دراسات علم الاجتماع السياسي، لا تخلق الانقسامات بقدر ما تحوّل الانقسامات الكامنة إلى هويات قتالية نشطة. وعندما يشعر الأفراد بأن الدولة لم تعد قادرة على حمايتهم، فإنهم يعيدون تعريف أنفسهم وفق معايير الدم والقبيلة والجهة والإثنية، لا وفق مفهوم المواطنة الحديثة. وهنا يتحول

الأخر المختلف إلى تهديد وجودي، لا مجرد شريك داخل الوطن الواحد.

إن خطورة الحرب السودانية لا تكمن فقط في حجم الدمار أو أعداد الضحايا، وإنما في أنها أعادت تشكيل المخيال الاجتماعي نفسه، وأجبرت المجتمع على مواجهة صورته الحقيقية بعيداً عن الخطابات الرومانسية والمثاليات الأخلاقية التقليدية. فقد كشفت الحرب أن المجتمع الذي كان يتغنى بالتسامح يحمل في داخله مستويات عميقة من التوتر الإثني والاحتقار المتبادل والعنف الرمزي، وأن كثير من علاقات التعايش السابقة كانت قائمة على الصمت والخوف والتوازنات الهشة، لا على المصالحة التاريخية الحقيقية.

ومن هنا تنطلق هذه الورقة لمحاولة تحليل العلاقة المعقدة بين العنف والهوية في السودان، عبر مناقشة الكراهية والإثنية، وتفسير أسباب انفجار المجتمعات المنقسمة أثناء الحروب، وتحليل فكرة التعايش بوصفها بناء سياسي لا صفة فطرية، وصولاً إلى فهم الكيفية التي كشفت بها الحرب التناقضات العميقة داخل المجتمع السوداني، وأعدت طرح سؤال الهوية الوطنية بوصفه السؤال الأكثر إلحاحاً في مستقبل السودان السياسي والاجتماعي

صناعة العدو الداخلي:-

من أخطر التحولات التي تُنتجها الحروب الأهلية داخل المجتمعات المنقسمة ظاهرةً صناعة العدو الداخلي، وهي العملية التي يُعاد من خلالها تعريف جزء من المواطنين بوصفهم تهديداً وجودياً للجماعة الوطنية، لا مجرد خصوم سياسيين أو أطراف مختلفة اثنية وثقافياً. فحين تدخل الدولة في حالة الانهيار ويتفكك الإطار الجامع للهوية الوطنية، تبدأ الجماعات الاجتماعية في

البحث عن تفسير مبسط للفوضى والخوف والانهيار، وغالباً ما يتم اختزال الأزمة المعقدة في عدو داخلي يُحمّل مسؤولية الخراب، ويُقدّم باعتباره أصل الخطر ومصدر التهديد. وهكذا تتحول الحرب من صراع سياسي أو عسكري إلى عملية إعادة فرز اجتماعي وأخلاقي بين (نحن) و (هم) بين المواطن الكامل والمواطن المشكوك في انتمائه، بين من يُنظر إليه بوصفه جزء من الجماعة الوطنية ومن يُعامل باعتباره جسم غريب داخلها.

في الحالة السودانية، كشفت الحرب بوضوح الكيفية التي جرى بها إنتاج هذا العدو الداخلي عبر اللغة والخطاب الإعلامي والفضاء الرقمي والممارسات اليومية. فقد أُعيد تعريف قطاعات واسعة من السودانيين وفق معايير إثنية أو جهوية أو شكلية، وتحولت اللهجة، والملاح، وأماكن السكن، وحتى الأسماء أحياناً، إلى مؤشرات اتهام ووسائل تصنيف اجتماعي. وبذلك انتقل المجتمع من تصور المواطنة بوصفها رابطة قانونية وسياسية جامعة، إلى تصور بدائي قائم على الشك والانتماء الأول الضيق. وهنا يصبح المختلف اثنياً أو جهوياً لمشروع ريبة دائمة، ويُختزل الإنسان في خلفيته العرقية لا في فردانيته أو حقوقه الإنسانية.

تشير حنة أرنت، في تحليلها لبنية العنف السياسي والأنظمة الشمولية، إلى أن أخطر ما يحدث أثناء الأزمات الكبرى ليس فقط ممارسة العنف، بل إعادة تعريف البشر أخلاقياً أي تحويل فئات كاملة من الناس إلى كيانات فاقدة للشرعية الرمزية داخل المجال العام. فالعنف الجماعي يحتاج دائماً إلى تبرير أخلاقي

ونفسي، ولا يمكن للمجتمعات أن تمارس الإقصاء أو القتل واسع النطاق دون أن تُعيد أو لاً تصوير الضحايا بوصفهم تهديد أو خطر أو عنصر دخيل. ولهذا فإن صناعة العدو الداخلي لا تبدأ بالسلاح، بل تبدأ باللغة بالنكات العنصرية، بخطاب التخوين، بالتوصيفات المهينة، وبإعادة إنتاج الصور النمطية التي تُجرّد الآخر من إنسانيته تدريجياً

وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي خلال الحرب السودانية دور بالغ الخطورة في تسريع هذه العملية. فمع غياب المؤسسات الإعلامية المهنية، وانهيار سلطة الدولة الرمزية، تحولت المنصات الرقمية إلى فضاء ضخم لإنتاج الكراهية وتداول الشائعات والتحريض الإثني. وأظهرت الحرب كيف يمكن للصورة المفبركة أو المقطع المقطع أو الخطاب الشعبي أن يعيد تشكيل الإدراك الجمعي خلال ساعات قليلة، بحيث يتحول أفراد عاديون إلى أهداف للكراهية بسبب انتمائهم لمناطق جغرافية محددة أو لقبيلة محددة. وتوضح دراسات الإعلام الرقمي في النزاعات، أن الفضاء الرقمي لا ينقل العنف فقط، بل يعيد إنتاجه نفسياً ورمزياً عبر خلق جماعات افتراضية مغلقة تعزز مشاعر الخوف والتعصب والتماهي الجماعي.

وفي المجتمعات التي تعاني أصلاً من هشاشة الهوية الوطنية، تصبح عملية صناعة العدو الداخلي أكثر سهولة وعنف فالدولة السودانية، منذ نشأتها الحديثة، لم تنجح في بناء سرديّة وطنية عادلة تستوعب تنوعها الإثني والثقافي بصورة متوازنة، بل ظل مفهوم السوداني نفسه محل صراع خفي بين المركز والهامش،

وبين الثقافة المهيمنة والثقافات المهمشة. ولذلك، ما إن انهارت سلطة الدولة المركزية حتى عادت الهويات القديمة إلى الواجهة بوصفها أدوات للحماية والتعبئة في آنٍ واحد. وهنا لم يعد العنف مجرد نتيجة للفوضى، بل أصبح وسيلة لإعادة تعريف من يحق له الانتماء إلى الجماعة الوطنية ومن يجب استبعاده منها.

ويشير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو إلى أن السلطة لا تُمارس بالقوة المادية فقط، وإنما أيضاً عبر العنف الرمزي، أي القدرة على فرض تصنيفات معينة للعالم تبدو وكأنها طبيعية وبديهية. وفي الحرب السودانية ظهر هذا العنف الرمزي بوضوح من خلال الخطابات التي قسمت الناس إلى وطنيين وخونة، إلى أصحاب البلد والغرباء إلى جماعات تستحق الحماية وأخرى يُنظر إليها باعتبارها عبئاً أو خطر ومع تكرار هذه التصنيفات داخل المجال الاجتماعي والإعلامي، تتحول إلى حقائق ذهنية مستقرة تُبرر الإقصاء والتمييز والعنف.

إن خطورة صناعة العدو الداخلي لا تكمن فقط في نتائجها المباشرة من قتل وتهجير وكرهية، بل في أثرها طويل المدى على الوعي الوطني نفسه. فحين يعتاد المجتمع النظر إلى بعض مكوناته بوصفها تهديد وجودي تتآكل فكرة الوطن المشترك من أساسها، وتصبح الهوية الوطنية مجرد قشرة هشّة فوق انقسامات أعمق وأكثر عنف. ولذلك فإن الحرب السودانية لم تكشف فقط هشاشة الدولة أو فشل النخب السياسية، بل كشفت أيضاً هشاشة الرابط الوطني نفسه، وأظهرت أن التعايش الذي كان يُنظر إليه بوصفه سمة طبيعية للمجتمع السوداني كان، في جزء كبير منه،

توازن هش قابل للانهييار عند أول اختبار وجودي حقيقي.

الإثنية السياسية وتحول الهوية إلى أداة صراع

ناقشنا في الفقرة السابقة الكيفية التي جرى عبرها تصنيع العدو الداخلي أثناء الحرب، فإن هذه العملية لا يمكن فهمها بمعزل عن البنية الأعمق التي أنتجتها، والمتمثلة في ظاهرة

الإثنية السياسية أي تحويل الانتماءات الإثنية والثقافية من مكونات اجتماعية طبيعية داخل المجتمع إلى أدوات تعبئة سياسية وصراع على السلطة والموارد والشرعية. فالحروب الأهلية لا تنفجر عادة بسبب التنوع الإثني في حد ذاته، وإنما بسبب تسييس هذا التنوع وإعادة توظيفه داخل مشاريع الهيمنة والإقصاء. ولذلك فإن خطورة الحرب السودانية لا تكمن فقط في العنف العسكري الذي صاحبها، بل في الكيفية التي أعادت بها تحويل الهوية الإثنية إلى لغة سياسية حاکمة للعلاقات الاجتماعية والولاءات العامة.

لقد كشفت الحرب أن أزمة السودان لم تكن مجرد أزمة حكم أو انتقال سياسي متعثر، بل أزمة تأسيس وطني عميقة ظل فيها سؤال من يحكم الدولة؟ مطروح بصورة خفية منذ الاستقلال. فالدولة السودانية الحديثة نشأت، كما تشير كثير من الدراسات السياسية، دون مشروع وطني قادر على دمج التعدد الإثني والثقافي داخل إطار مواطنة متساوية، الأمر الذي جعل الانتماءات الأولية مثل القبلية والجهوية والإثنية أكثر رسوخ من الانتماء الوطني الجامع. ومع تراكم التفاوتات التنموية

والاقتصادية، واحتكار السلطة داخل المركز، بدأت الإثنيات تتحول من هويات ثقافية إلى كيانات سياسية تحمل شعور بالمظلومية أو الامتياز أو التهديد الوجودي.

يقول الباحث الأمريكي دونالد هورويتز ، إلى أن المجتمعات المنقسمة اثنيةً تصبح أكثر عرضة للعنف حين تفشل الدولة في بناء مؤسسات محايدة قادرة على إدارة التنوع بصورة عادلة. ففي غياب الثقة بالمؤسسات، يبدأ الأفراد في النظر إلى السياسة باعتبارها معركة بقاء جماعي، لا منافسة مدنية طبيعية، وتتحول الجماعة الإثنية إلى ما يشبه درع وجودي يوفر الحماية والفرص والتمثيل. وهذا ما يفسر كيف تصبح الانتخابات، أو الحروب، أو الأزمات الاقتصادية لحظات انفجار للهويات الكامنة، لأن كل جماعة تخشى أن يؤدي صعود الجماعة الأخرى إلى إقصائها أو تهديد وجودها.

وفي السودان أعادت الحرب إنتاج هذا المنطق بصورة حادة. فقد تحولت الإثنية إلى أداة فرز يومي داخل المجال العام، ولم يعد الانتماء الوطني كافي لتحديد موقع الفرد داخل المجتمع، بل أصبح الأصل الجهوي أو الإثني عامل حاسم في تحديد الثقة والولاء وحتى الحق في الأمان. وهنا تبرز العلاقة المباشرة بين صناعة العدو الداخلي والإثنية السياسية فالجماعات لا تُشيطن الآخر بصورة عشوائية، وإنما ضمن عملية سياسية ورمزية تعيد تعريفه باعتباره منافس على السلطة أو خطر على الهوية الجمعية. ولذلك فإن العنف الإثني أثناء الحروب لا يكون مجرد انفجار كراهية بدائية، بل في الغالب يكون نتيجة تراكم طويل

من الخطابات السياسية والإعلامية التي أعادت تقسيم المجتمع إلى جماعات متقابلة ومتنافرة.

وقد أظهرت تقارير صادرة عن منظمات دولية، مثل تقارير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة وتقارير منظمات حقوق الإنسان، أن كثير من الانتهاكات خلال الحرب السودانية ارتبطت بخطابات تعبئة إثنية مباشرة أو ضمنية، حيث جرى استهداف بعض المجموعات على أساس الانتماء الجهوي أو الخلفية العرقية، لا على أساس الانخراط العسكري وحده. وهذه الظاهرة تكشف كيف يمكن للحرب أن تُعيد تعريف المدنيين أنفسهم باعتبارهم امتداد لهويات قتالية، بحيث يصبح وجه الإنسان الإثني أو اللهجة أو الاسم أو حتى طبيعة الشعر مؤشر كافي للاشتباه والعقاب

يشير عالم الاجتماع النرويجي يوهان غالتونغ، في تحليله لمفهوم العنف البنيوي إلى أن أخطر أشكال العنف ليست دائماً تلك المرتبطة بالسلح المباشر، بل تلك الكامنة داخل بنية المجتمع نفسه، حين تُبنى المؤسسات والموارد والرموز الوطنية بصورة غير متوازنة تجعل بعض الجماعات أكثر قرباً من السلطة والثروة والاعتراف من غيرها. وفي الحالة السودانية، لم يكن الانفجار الإثني وليد الحرب وحدها، بل نتيجة تراكم تاريخي من التفاوتات والإقصاءات التي أنتجت شعور عميق بعدم العدالة داخل أطراف واسعة من البلاد. ولذلك جاءت الحرب لتكشف ما كان مخفي تحت السطح من هشاشة الهوية الوطنية، وضعف مشروع المواطنة، واستمرار الدولة في إدارة

التنوع عبر التوازنات المؤقتة بدل الحلول البنيوية.

ومن هنا فإن الإثنية السياسية لا تعني فقط حضور الهويات داخل المجال السياسي، بل تعني انهيار فكرة المواطن الفرد لصالح الجماعة الإثنية بوصفها الوحدة الأساسية للولاء والحماية. وهذا التحول يمثل أحد أخطر مظاهر انهيار صورة المجتمع المثالي التي ناقشتها هذه الورقة؛ لأن المجتمع الذي كان يُقدّم بوصفه مجتمع متسامح ومتداخل اجتماعياً ظهر أثناء الحرب بوصفه مجتمع يحمل داخله خرائط خفية من الشكوك والمرارات التاريخية والتمييزات غير المعالجة. لقد كشفت الحرب أن كثير من أشكال التعايش السابقة لم تكن قائمة على مصالح وطنية حقيقية، وإنما على إدارة مؤقتة للتناقضات تحت سلطة الدولة المركزية. وما إن انهارت هذه السلطة حتى عادت الهويات الأولية لتصبح المرجعية الأعلى في تعريف الذات والآخر.

إن أقبح ما تُنتجه الإثنية السياسية ليس فقط العنف الآني، بل إعادة تشكيل الوعي الجمعي على أسس انقسامية طويلة الأمد. حين يعتاد الناس النظر إلى بعضهم من خلال الأصل الإثني أو الجهوي، تتآكل تلقائياً فكرة الوطن المشترك، ويتحول المجال الوطني إلى فضاء هش من الجماعات المتجاوزة لا المجتمع الموحد. ولهذا وللمرة الالف فإن الحرب السودانية لا يمكن فهمها بوصفها مجرد أزمة عسكرية أو صراع سلطة، بل بوصفها لحظة تاريخية كشفت أزمة الهوية الوطنية نفسها، وأظهرت أن بناء الدولة الحديثة لا يكتمل عبر المؤسسات السياسية وحدها، بل يحتاج أيضاً إلى مشروع ثقافي وأخلاقي قادر على تحويل

التنوع من مصدر تهديد إلى مصدر اعتراف متبادل وشراكة حقيقية

وهم الشعب المتسامح وتفكيك الصورة الأخلاقية للمجتمع السوداني

واحدة من أكثر السرديات رسوخ داخل الوعي السوداني الحديث هي فكرة الشعب السوداني طيب ، وهي صورة جرى إنتاجها وتكرارها ثقافياً وسياسياً وصفها كجزء من الهوية الوطنية الرمزية للسودانيين. غير أن الحروب والانفجارات الاجتماعية الكبرى كثير ما تكشف الهوة بين الصورة التي تبنيها المجتمعات عن نفسها وبين البنية الفعلية للعلاقات الاجتماعية داخلها. ولذلك فإن الحرب الأخيرة لم تُسقط فقط صورة الدولة، بل دفعت أيضاً إلى إعادة مساءلة هذه الفكرة ذاتها هل كان السودانيون بالفعل مجتمع متسامح أم أن هذا التصور كان جزء من خطاب مثالي أخفى تحت سطحه تاريخ طويل من العنف والصراعات والمرارات الاجتماعية المكبوتة؟

إن مفهوم لتسامح الشعبي في الحالة السودانية يحتاج إلى تفكيك التاريخ الاجتماعي ، بعيداً عن الخطاب العاطفي والوطني التقليدي. فالتسامح ليس صفة جوهرية ثابتة تُولد مع الشعوب، وإنما هو نتاج لشروط سياسية واقتصادية وثقافية محددة. والمجتمعات التي تبدو متعايشة في أوقات الاستقرار قد تحمل داخلها مستويات مرتفعة من العنف الرمزي والكراهية المؤجلة التي لا تظهر إلا عند لحظات الانهيار. وهذا ما كشفتته الحرب السودانية بوضوح، حيث انهارت بسرعة الصورة المثالية عن الإنسان السوداني الطيب والمتسامح وبرزت على السطح

خطابات عنصرية وجهوية وانتقامية عنيفة، إلى درجة أصبح فيها الانتماء الإثني أو الجغرافي سبب كافي للقتل أو الاشتباه أو الإقصاء.

وليس من قبيل المصادفة أن كثير من الكتابات الاستعمارية والرحلات الأجنبية القديمة التي تناولت السودان لم تُقدّم السودانيين دائماً بالصورة الرومانسية التي يكررها الخطاب المحلي الحديث. فقد أشار عدد من الرحالة الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى الطبيعة العنيفة للصراعات المحلية، وانتشار الثارات القبلية، والقسوة في التعامل دخل بعض البني الاجتماعية، كتب الحاكم العام للسودان في بعض تقاريره عن الطبيعة المعقدة للمجتمع السوداني مشير إلى أن الولاءات القبلية والدينية كانت في أحيان كثيرة أقوى من أي ولاء وطني جامع، وأن السيطرة على السودان لم تكن ممكنة إلا عبر إدارة دقيقة للتوازنات والانقسامات المحلية. ولم يكن الاستعمار البريطاني ينظر إلى السودان بوصفه مجتمع منسجم، بل باعتباره فضاءً متشظي يحتاج باستمرار إلى الضبط والسيطرة.

ونلسون تشرشل رئيس بريطانيا السابق في بدايات حياته عمل كمراسل حربي لحملة كتشنر التي احتلت السودان وحاربت الثورة المهدية في كتابة الذي وثق لتلك الحملة حرب النهر

أبدى دهشة واضحة من شراسة المقاتلين السودانيين وقوة الكتائب السودانية داخل المعارك، واعتبرها من أكثر القوات بأس وتنظيم في المواجهة. وهذه الإشارات، رغم أنها من ضمن سردية المستعمر الاستعماري، إلا أنها تكشف أن صورة

الشعب الهادئ والمتسامح بالفطرة لم تكن دائماً الصورة السائدة تاريخياً بل إن السودان عرف عبر تاريخه الحديث مستويات مرتفعة من العنف السياسي والاجتماعي والديني.

ويكشف تاريخ الثورة المهدية نفسها تعقيد هذه المسألة. فالصراع لم يكن مجرد مواجهة بين السودانيين والاستعمار الخديوي بل شهد أيضاً انقسامات حادة داخل المجتمع السوداني نفسه، حيث وقف عدد من رجال الدين والطرق الصوفية ضد الثورة المهدية.

إن سرديّة الشعب السوداني المتسامح بطبعه تبدو، عند إخضاعها للفحص التاريخي، أقرب إلى بناءٍ أيديولوجي حديث منها إلى حقيقة اجتماعية ثابتة. فالتاريخ السوداني، منذ لحظة الغزو التركي - المصري للسودان عام ١٨٢١، يكشف عن بنية معقدة من التحالفات المحلية، والانقسامات القبلية، وإعادة تشكيل موازين القوة عبر العنف السياسي والعسكري. وتُعدّ حملات محمد بك الدفتردار من أبرز الأمثلة التي تُظهر كيف ساهمت بعض القوى المحلية والقبائل السودانية في ترسيخ مشروع السلطة الغازية، لا بوصفها مجرد أدوات هامشية، بل باعتبارها جزءاً من آلية السيطرة وإعادة هندسة المجتمع السوداني نفسه.

فبعد مقتل إسماعيل باشا على يد المك نمر عام ١٨٢٢، شنّ الدفتردار حملة انتقامية واسعة النطاق اتسمت بدرجة عالية من العنف المنظم، حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن قواته لم تكن مكوّنة فقط من الجنود الأتراك والمصريين، بل شاركت فيها مجموعات وقبائل سودانية ارتبطت مصالحها الاقتصادية

والسياسية بالسلطة الجديدة. وقد وثق المؤرخ السوداني محمد إبراهيم أبو سليم في كتابه حول الحكم التركي في السودان، إضافة إلى عدد من الرحالة والضباط الأوروبيين، حجم المجازر التي ارتكبت في مناطق الجعليين والشايقية، وعمليات الحرق الجماعي للقري والتي ترقى الى وصفها باسم الإبادة الجماعية بمصطلح القرن الحالي ، والاسترقاق، والمطاردات الممتدة التي استهدفت تفكيك البنية الاجتماعية للقبائل

كما أورد المؤرخ البريطاني ريتشارد هل إشارات واضحة الى ان الادارة التركية اعتمدت بصورة كبيرة على سياسة التحالفات المحلية الانتقائية عبر رفع مجموعات وقبائل بعينها ومنحها امتيازات عسكرية وإدارية مقابل اخضاع جماعات اخري او تدميرها .

ومن هنا يمكن فهم أن العنف في السودان لم يكن مجرد عنف استعماري خارجي، بل عملية لإعادة إنتاج السلطة داخل المجتمع نفسه. فالسلطة الغازية لم تستطع السيطرة على البلاد بالقوة العسكرية المجردة فقط، وإنما عبر توظيف الانقسامات المحلية وإعادة هندسة المجال القبلي، بحيث تصعد جماعات مرتبطة بالمركز الجديد، بينما تُدحر جماعات أخرى وتُطارَد أو تُفكك اقتصادياً واجتماعياً . وهي آلية تتكرر الان بحذافيرها في تاريخ السودان الحديث، حيث ظلت الدولة، منذ التركية وحتى ما بعد الاستقلال، تعتمد على صناعة تحالفات أهلية وقبالية متغيرة لضمان الهيمنة، الأمر الذي جعل العنف الأهلي جزء بنيوي من تشكل السلطة السودانية، لا مجرد استثناء عابر

وعليه، فإن تصوير المجتمع السوداني بوصفه مجتمع متسامح بصورة مطلقة يتجاهل تاريخ طويل من الصراعات الداخلية، والتحالفات العنيفة، والمشاركة المحلية في مشاريع القمع والإقصاء. فالتاريخ لا يكشف عن براءة جمعية بقدر ما يكشف عن مجتمع تشكل داخل شروط معقدة من القوة والعنف وإعادة توزيع النفوذ، وهي حقيقة ظلّ الخطاب الوطني الرومانسي يتجنب مواجهتها لصالح سرديات أخلاقية تبسيطية لا تصمد أمام القراءة النقدية للتاريخ

إذا انتقلنا إلى التاريخ السوداني الحديث، فإن سردية الشعب المتسامح تصبح أكثر هشاشة أمام الوقائع التاريخية المتراكمة. فمن حادثة عنبر جودة التي مات فيها عشرات المزارعين اختناقاً داخل المعتقل إلى حرب الجنوب ودارفور التي شهدت حرق وقتل المدنيين على أساسا اثني، وحادثة الجزيرة أبا وودنوباوي وقتل المتظاهرين السلميين في سبتمبر وديسمبر وصلاً إلى مجزرة فض اعتصام القيادة العامة إلى الحرب الحالية يتضح لنا أن العنف ليس طارئاً على المجال السياسي والاجتماعي السوداني، بل يمثل جزءاً متكرراً من آليات إدارة الصراع داخل الدولة والمجتمع

ومن الممكن أن أقول أن حتى تاريخ الحركة الوطنية التي ننظر إليه دائماً بوصفه مشروع تحرري، في كثير من الأحيان، كان مشبعة بالمرارات الشخصية والصراعات الجهوية والخصومات الحادة والأمثلة كثير في ذلك. فالحياة السياسية السودانية لم تُبنَ تاريخياً على ثقافة الاعتراف المتبادل أو إدارة

الاختلاف بصورة ديمقراطية مستقرة، فكثير ما اتسمت بالإقصاء والتخوين والتنافس الصفري، وهي السمات التي جعلت الانتقال من الخلاف السياسي إلى العنف أمر متكرر في التاريخ السوداني الحديث

وهنا يكتسب إسقاط كتاب سيكولوجية الإنسان المقهور يقول للدكتور مصطفى حجازي

أهمية خاصة لفهم البنية النفسية والاجتماعية للعنف في السودان. فحجازي يرى أن المجتمعات المقهورة لا تنتج فقط الاستبداد السياسي، بل تعيد إنتاج القهر داخل العلاقات الاجتماعية نفسها، حيث يتحول الإحباط والعجز والتهميش إلى مشاعر دفيئة من الحسد والعدوانية والكرهية المكبوتة. فالإنسان المقهور، وفق حجازي، يعيش حالة اغتراب وانكسار دائمين تجعله قابل لممارسة العنف ضد من هو أضعف منه حين تتاح له الفرصة، لأن القهر الطويل يخلق شخصية مأزومة نفسياً وغير قادرة على بناء علاقة صحية مع الآخر أو مع السلطة أو حتى مع الذات.

ومن خلال السرد أعلاه يمكن فهم كثير من مظاهر العنف الاجتماعي السوداني، ليس بوصفها انحرافات فردية معزولة، بل باعتبارها نتاج تاريخي لبنية طويلة من القهر السياسي والفشل التنموي والتفاوت الاجتماعي. فالحسد الاجتماعي، والتشفي، والسخرية من نجاح الآخرين، والاحتقار الطبقي أو الجهوي، ليست مجرد عيوب أخلاقية فردية، بل أعراض لمجتمع مأزوم يعيش حالة مستمرة من الإحباط التاريخي وانعدام العدالة.

وعندما جاءت الحرب، انفجرت هذه المشاعر المكبوتة دفعة واحدة، وخرجت إلى السطح في صورة عنف لفظي وإثني وجسدي واسع النطاق

إن أهم ما كشفته الحرب السودانية هو أن صورة المجتمع المثالي المتسامح كانت، إلى حد بعيد، جزء من الوهم الجماعي الذي احتاجه السودانيون لتعويض هشاشة الواقع السياسي والاجتماعي. فالحرب لم تصنع الكراهية من العدم، ولم تخلق العنف فجأة، بل كشفت طبقات عميقة من التناقضات والمرارات التاريخية والقهر النفسي والاجتماعي الذي ظل لفترات طويلة مختبئاً تحت خطاب الوطنية والتسامح. ولذلك فإن أي محاولة جادة لإعادة بناء السودان بعد الحرب لا يمكن أن تقوم على إعادة إنتاج الخطاب العاطفي القديم عن طيبة الشعب السوداني وتسامحه وامانته.... الخ بل يجب أن تبدأ أولاً بالاعتراف الصريح بأزمة العنف الكامنة داخل المجتمع، وبالحاجة إلى مشروع وطني جديد يؤسس للتعايش على العدالة والمؤسسات والاعتراف المتبادل، لا على الأساطير الأخلاقية المريحة

التعايش والعدالة الاجتماعية هل يستطيع السودانيون العيش

معاً بعد الحرب؟

ليست المشكلة التي تواجه المجتمعات الخارجة من الحروب هي كيفية إيقاف إطلاق النار فقط، وإنما كيفية إعادة بناء إمكانية العيش المشترك بعد أن يتحول العنف إلى ذاكرة جماعية، وتتحول الكراهية إلى جزء من الإدراك اليومي للأحرار. فالحروب الأهلية لا تدمر المدن وحدها، بل تفتت الثقة الاجتماعية التي

تشكل الأساس غير المرئي لأي مجتمع مستقر. ولهذا فإن السؤال الأكثر إلحاحاً في الحالة السودانية اليوم ليس من سينتصر عسكرياً، بل هل لا يزال السودانيون قادرين على التعايش بعد كل هذا الخراب الرمزي والنفسي والاجتماعي؟ وهل يمكن إعادة بناء مجتمع مزقته الحرب، دون إعادة بناء مفهوم العدالة نفسه؟

لقد كشفت الحرب السودانية أن التعايش الذي كان يُقدّم لعقود بوصفه سمة تاريخية للمجتمع، كان في كثير من الأحيان تعايش هش تحكمه ضرورات الحياة اليومية أكثر مما تحكمه قناعة وطنية عميقة. فالمجتمعات قد تتجاوز طويلاً دون أن تتصالح فعلياً، وقد تعيش داخل الحدود نفسها بينما تحمل في أعماقها خوف متبادل ومرارات مؤجلة وصور نمطية غير معلنة. وعندما تنهار الدولة أو تضعف مؤسساتها، تخرج هذه التناقضات دفعة واحدة إلى المجال العام، ويتحول الجار إلى خصم محتمل، والمختلف اثنياً أو جهوياً إلى تهديد وجودي. وهنا يصبح السؤال عن التعايش سؤال سياسي وأخلاقي معقد لا مجرد دعوة عاطفية للتسامح.

إن التعايش الحقيقي لا يقوم على النسيان القسري، ولا على الخطابات الوطنية المجردة، بل على العدالة الاجتماعية بوصفها شرط أساسي للاستقرار طويل المدى. وقد أظهرت تجارب المجتمعات الخارجة من الحروب من رواندا إلى جنوب أفريقيا واليوسنة أن المجتمعات التي تحاول تجاوز العنف دون معالجة جذوره البنيوية غالباً ما تعيد إنتاج الصراع بأشكال جديدة. فالسلام الذي لا يرافقه شعور عام بالإنصاف يتحول إلى هدنة

مؤقتة، والتعايش الذي لا يقوم على الاعتراف المتبادل يبقى هش وقابل للانهيـار عند أول أزمة كبرى.

وفي السودان، ترتبط أزمة التعايش ارتباط مباشر بأزمة العدالة التاريخية نفسها. فالحرب لم تنشأ من فراغ، بل جاءت نتيجة تراكم طويل من الاختلالات التنموية، والاحتكار السياسي، والتفاوت الاقتصادي، والتهميش الجهوي، والثقافي. لقد عاشت أجزاء واسعة من السودان لعقود خارج مشاريع التنمية الحقيقية، بينما تركزت السلطة والثروة والخدمات في المركز بصورة غير متوازنة. وهذا ما جعل كثير من الجماعات تنظر إلى الدولة لا بوصفها إطار جامع للكل، بل بوصفها أداة مهيمنة تخدم فئات محددة على حساب الآخرين.

ويشير الفيلسوف الأمريكي جون راولس في نظريته حول العدالة إلى أن استقرار المجتمعات لا يتحقق عبر القوة أو الخطاب الوطني وحده، وإنما عبر شعور الأفراد والجماعات بأن النظام السياسي يوزع الحقوق والفرص بصورة عادلة. وعندما ينهار هذا الشعور، تبدأ الهويات الفرعية في الحول محل الهوية الوطنية، لأن الناس يبحثون عن الحماية داخل الجماعات الصغيرة حين تقشل الدولة في توفير الإنصاف العام. وهذا ما حدث بدرجات مختلفة في السودان، حيث تحولت القبيلة والجهة والإثنية من روابط اجتماعية إلى أدوات للنجاة السياسية والاقتصادية.

كما تكشف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية

أن المجتمعات ذات الفوارق التنموية الحادة تكون أكثر عرضة للعنف الأهلي والانقسام الاجتماعي، خاصة عندما تتداخل الفوارق الاقتصادية مع الانتماءات الإثنية والجهوية.

في السودان، لم تكن العدالة غائبة فقط في توزيع الثروة، بل أيضا في توزيع الاعتراف الرمزي نفسه إذ شعرت جماعات كثيرة بأنها مستبعدة من تعريف السوداني كمواطن، سواء ثقافي أو سياسي أو إعلامي. ولذلك فإن الحرب الأخيرة لم تكن مجرد انفجار عسكري، بل انفجار لإحساس تاريخي طويل بالإقصاء وعدم المساواة.

غير أن المعضلة الأعمق تكمن في أن الحرب لم تكتفي بتعميق الانقسامات القديمة، بل خلقت أيضا جروح جديدة أكثر قسوة. فهناك أجيال كاملة نشأت الآن وسط مشاهد القتل والنزوح والكرهية، واختبرت لأول مرة معنى أن يُقتل الإنسان بسبب اسمه أو لهجته أو منطقته. وهذه الذاكرة الجمعية الجديدة تجعل مسألة التعايش أكثر تعقيداً لأن المجتمعات لا تعود بسهولة إلى ما كانت عليه بعد الحروب الأهلية العنيفة. فالثقة، بخلاف المباني، لا يمكن إعادة بنائها بسرعة، والذاكرة الدموية تظل حاضرة داخل الوعي الاجتماعي حتى بعد توقف المعارك.

ومن هنا تبدو العدالة الانتقالية، والمحاسبة، والاعتراف المتبادل، عناصر ضرورية لأي مشروع وطني مستقبلي في السودان. فالتعايش لا يعني تجاهل الجرائم أو دفن الذاكرة، بل يعني القدرة على بناء فضاء سياسي وأخلاقي يسمح للضحايا والجناة والمجتمعات المتصارعة بالعيش داخل إطار قانوني

وإنساني جديد. وقد أظهرت تجارب كثيرة أن غياب العدالة بعد الحروب يؤدي دائماً إلى تحويل العنف إلى ثقافة مستمرة داخل المجتمع، حيث يبقى الانتقام المؤجل حاضر تحت سطح الاستقرار الظاهري.

وفي الحياة السودانية اليومية، يمكن ملاحظة هذا التصدع العميق حتى في التفاصيل الصغيرة في اللغة المستخدمة داخل وسائل التواصل، في الخوف المتبادل، في إعادة الفرز الاجتماعي داخل الأحياء والمدن ومناطق النزوح، وفي تصاعد الحساسية تجاه الانتماءات الجهوية والإثنية. لقد تغيّر إدراك السودانيين لبعضهم البعض بصورة جذرية خلال الحرب، وأصبح من الصعب إعادة إنتاج الخطاب القديم عن الشعب الواحد دون مواجهة الأسئلة المؤلمة التي كشفتها الحرب.

ولذلك فإن مستقبل التعايش في السودان لن يتحدد عبر الشعارات السياسية أو الاتفاقات العسكرية وحدها، وإنما عبر قدرة السودانيين على بناء مفهوم جديد للمواطنة قائم على العدالة لا الامتياز، وعلى الاعتراف بالتنوع لا إنكاره، وعلى معالجة جذور التهميش لا الاكتفاء بإدارته مؤقتاً فالمجتمعات لا تتماسك لأنها متشابهة، بل لأنها تملك نظام عادل يسمح للاختلاف بأن يتحول إلى شراكة لا إلى تهديد.

إن السؤال الحقيقي الذي تطرحه الحرب السودانية اليوم ليس فقط كيف يتوقف العنف؟ بل كيف يمكن لمجتمع رأى كل هذا القدر من الكراهية والقتل والتشظي أن يعيد اكتشاف إمكانية العيش المشترك من جديد؟ وربما تكون الإجابة الأكثر واقعية

أن التعايش بعد الحرب لن يكون عودة إلى السودان القديم، بل سيكون (وإن حدث) مشروع جديد بالكامل، يولد من الاعتراف الصريح بعمق الأزمة، لا من الهروب منها خلف الأساطير الوطنية المريحة.

مراجع الورقة البحثية الثالثة

Imagined Communities — Benedict Anderson

Identity and Violence — Amartya Sen

سيكولوجية الانسان المقهور – مصطفى حجازي

The Lucifer Effect — Philip Zimbardo



كيف بنت الشعوب نفسها بعد الحروب؟

الألم بالنسبة للأفراد يعتبر لحظة تأسيس جديدة للوعي ،
لم تكن الحروب الكبرى في التاريخ الإنساني مجرد لحظات
دمار عابر، بل كانت في كثير من الأحيان المختبر الحقيقي
الذي أعادت فيه الأمم تعريف ذاتها، وإعادة بناء مفهوم الدولة
والمجتمع والإنسان. فالشعوب لا تخرج من الحروب كما دخلتها إذ
تُسقط الحروب الأقنعة الأيديولوجية، وتعزّي هشاشة المؤسسات،
وتكشف التناقضات العميقة داخل البنية الاجتماعية، لكنها في
الوقت نفسه تفتح المجال لإعادة تأسيس الوعي الجمعي على
أسس أكثر واقعية وصلابة. ولهذا فإن التاريخ الحديث لا يمكن
فهمه بوصفه تاريخ انتصارات عسكرية فحسب، بل بوصفه
أيضاً تاريخاً لتحوّلات الوعي بعد الكوارث

لا تبدو الحرب للكثير من الشعوب مجرد حدث سياسي أو
عسكري، بل تصبح لحظة فلسفية وأخلاقية كبرى، لحظة تُجبر
المجتمعات على مراجعة أسئلتها القديمة حول الهوية، والعدالة،
والدولة، والمواطنة، والعلاقة بين الفرد والجماعة. فالألم، على
قسوته، كان في تجارب عديدة منتج للوعي، ودافع لإعادة التفكير

في معنى الوطن ذاته. ومن هنا تنشأ المفارقة التاريخية الكبرى لماذا تتعلم بعض الشعوب سريعاً من الكارثة، بينما تظل شعوب أخرى تدور داخل الحلقة نفسها من العنف والانقسام وإعادة إنتاج الفشل؟

لقد شهد القرن العشرون عدد من أكثر الحروب دموية في التاريخ الإنساني، لكن بعض المجتمعات استطاعت أن تحوّل الخراب إلى مشروع نهوض جديد. فبعد الحرب العالمية الثانية، لم تخرج ألمانيا مجرد دولة مهزومة، بل خرجت مجتمع مضطّر إلى مواجهة ذاته أخلاقياً وفكرياً لم يكن السؤال المركزي هناك كيف نعيد بناء الاقتصاد فقط؟

بل كيف يمكن لمجتمع متحضر أن يتحول إلى ماكينة إبادة جماعية؟

ولذلك ارتبطت عملية إعادة بناء ألمانيا بمراجعات فلسفية وتعليمية وقانونية عميقة، شملت إعادة كتابة المناهج، وتفكيك البنية الفكرية للفاشية، وبناء ذاكرة جماعية تجعل من الاعتراف بالماضي شرط لبناء المستقبل. لقد أدركت ألمانيا مبكراً أن إنكار الألم لا يصنع وطن، وأن مواجهة الذاكرة أكثر فاعلية من الهروب منها

والأمر نفسه يمكن ملاحظته في تجربة رواندا بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، حين تحولت البلاد من واحدة من أكثر بقاع العالم دموية إلى نموذج إفريقي في إعادة بناء الدولة المركزية. فقد فهمت النخبة الرواندية أن استمرار تعريف

المجتمع على أساس الهويات الإثنية سيقود إلى حرب لا تنتهي، ولذلك جرى الاستثمار بصورة مكثفة في إعادة إنتاج مفهوم المواطنة، وفي بناء خطاب وطني يتجاوز الانقسام العرقي بين الهوتو و التوتسي. كما ارتبطت عملية إعادة الإعمار بآليات للعدالة الانتقالية ومحاكم المصالحة المحلية، حيث لم يكن الهدف الانتقام بقدر ما كان إعادة دمج المجتمع داخل سرديّة وطنية جديدة تمنع تكرار الكارثة

أما الاتحاد الأوروبي، فهو في جوهره ليس مشروع اقتصادي فقط، بل نتيجة مباشرة لذاكرة الحروب الأوروبية الطويلة. فالقارة التي عاشت قرون من الحروب الدينية والقومية والاستعمارية، ثم شهدت حربين عالميتين حصدتا عشرات الملايين، وصلت إلى قناعة تاريخية مفادها أن استمرار النزعة القومية المتطرفة سيقود إلى الانتحار الجماعي. ومن رحم هذا الإدراك وُلدت فكرة أوروبا الموحدة، أي تحويل المصالح الاقتصادية والتعليمية والسياسية المشتركة إلى آلية لمنع الحرب. وهكذا أصبح التكامل الأوروبي محاولة لتحويل الذاكرة الدموية إلى عقد حضاري جديد يقوم على التعاون بدل الإبادة

أما في الصين، يظهر نموذج مختلف لكنه شديد الأهمية إذ خرجت البلاد من قرن كامل من الفوضى الداخلية، والتدخلات الأجنبية، والحروب الأهلية، والانهيال الإمبراطوري، لتبني لاحقاً دولة مركزية قوية جعلت من التعليم والانضباط المؤسسي والتنمية الاقتصادية أدوات لإعادة إنتاج الدولة. لقد أدركت النخب الصينية أن المجتمعات المنقسمة والهشة تصبح ساحة مفتوحة

للتدخل الخارجي، ولذلك ارتبط مشروع النهضة هناك بإعادة بناء الدولة المركزية، وخلق سرديّة قومية حديثة قادرة على تجاوز الفوضى التاريخية

حتى التجربتان الأمريكية والبريطانية، اللتان تُقدّمان غالباً بوصفهما نماذج مستقرة، لم تتشكلا خارج تلك الحروب والأزمات العنيفة. فالولايات المتحدة خرجت من حرب أهلية مدمرة أعادت تعريف معنى الاتحاد والمواطنة، بينما أعادت بريطانيا تشكيل علاقتها بالدولة والمجتمع بعد الحربين العالميتين عبر توسيع دولة الرفاه، وإعادة تنظيم الاقتصاد، وإصلاح التعليم، وبناء مفهوم جديد للمواطنة الاجتماعية. بمعنى آخر، فإن الاستقرار الغربي لم يكن نتاج تفوق ثقافي مجرد حسب المفهوم العلماني في مخيلة المفكرين العرب والسودانيين، بل حصيلة تراكم تاريخي من الصدمات والمراجعات وإعادة بناء المؤسسات.

ومن هنا، فإن هذه الورقة البحثية لا تسعى إلى تمجيد الحروب أو الرومانسية المأساوية للألم، بل تحاول فهم الشروط التي تجعل بعض المجتمعات قادرة على تحويل الكارثة إلى لحظة تأسيس، بينما تعجز مجتمعات أخرى عن تجاوز ذاكرة العنف. فالحرب قد تنتج وعي جمعي جديد لكنها قد تنتج أيضاً مزيد من الانقسام والكراهية إذا لم تُصاحبها مراجعات فكرية ومؤسسية عميقة.

وفي حالة السودان، تبدو هذه الأسئلة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالحرب الأخيرة لم تكشف فقط هشاشة الدولة كما

ذكرنا سابقاً ، بل كشفت أيضاً هشاشة السرديات الاجتماعية التي بُنيت لعقود حول الشعب المتسامح والهوية الموحدة والمركز الوطني الجامع لقد أظهرت الحرب أن العنف الكامن داخل المجتمع كان أعمق بكثير مما كانت تصوّره الخطابات الرسمية والثقافية، وأن الأزمة السودانية ليست مجرد أزمة سلطة سياسية، بل أزمة وعي تاريخي وبناء دولة وهوية وعدالة

ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية الرابعة إذ تحاول الانتقال من توصيف الانهيار إلى سؤال أكثر تعقيداً كيف يمكن لمجتمع خرج من الحرب أن يعيد بناء نفسه؟

وكيف تتحول الذاكرة الدموية من أداة للانتقام إلى أداة للتعلم؟

وما الدور الذي يمكن أن تلعبه العدالة الانتقالية في منع إعادة إنتاج العنف؟

وكيف يصبح التعليم أداة لإعادة تأسيس الدولة بدل إعادة إنتاج الانقسام؟

ولماذا تتعلم بعض الشعوب سريعاً من الألم، بينما تفشل أخرى في قراءة تاريخها؟

إن المحاور الأساسية لهذه الورقة الألم كمنتج للوعي، والعدالة الانتقالية وبناء الذاكرة، والتعليم وإعادة إنتاج الدولة لا تتفصل عن المحاور السابقة المتعلقة بالعنف والهوية وانهيار صورة المجتمع المثالي، بل تمثل امتداد لها. ففهم كيفية بناء الأمم بعد الحروب يبدأ أولاً بفهم الكيفية التي انهارت بها تلك

الأمم كتشخيص للحالة ، وكيف تحوّل العنف من حدث طارئ إلى بنية كامنة داخل المجتمع والدولة معاً

أحاول هنا وبرغم محدودية خبرتي قراءة التجارب الدولية لا بوصفها نماذج جاهزة للاستنساخ، بل بوصفها مختبرات تاريخية تكشف أن النهوض بعد الكوارث ليس معجزة، وإنما عملية طويلة من النقد الذاتي، وإعادة بناء المؤسسات، وصناعة ذاكرة جماعية جديدة، وتأسيس تعليم قادر على إنتاج مواطن مختلف. فالأمم لا تنهض لأنها عانت فقط، بل لأنها امتاكت الشجاعة الكافية لتحويل المعاناة إلى معرفة، وتحويل الذاكرة إلى مشروع مستقبل.

الأمم كمنتج للوعي:-

هنا يبرز سؤال جوهرى كيف تعيد الكوارث تشكيل الإدراك الجمعي للأمم؟

فالأمم لا تتشكل عبر لحظات الرفاه وحدها، بل كثير ما يتكوّن وعيها الحقيقي في لحظات الانكسار الكبرى. فالتاريخ الإنساني يكشف أن الحروب والكوارث والمجاعات والانهيئات العنيفة لم تكن مجرد أحداث عابرة في مسار الشعوب، وإنما مثلت في أحيان كثيرة نقطة التحول الأساسية التي أعادت من خلالها المجتمعات تعريف نفسها، وإعادة النظر في علاقتها بالدولة، والهوية، والسلطة، والآخر. ومن هنا يصبح الألم، في بعده التاريخي والاجتماعي، ليس مجرد معاناة إنسانية، بل أداة لإنتاج الوعي وإعادة تشكيل الإدراك الجمعي.

وقد تناولت مدارس علم الاجتماع السياسي وعلم النفس الجمعي هذه الفكرة بصورة واسعة، حيث يرى عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس أن المجتمعات لا تصل إلى مرحلة النضج الديمقراطي إلا بعد المرور بتجارب تاريخية قاسية تُجبرها على مراجعة سرديتها القديمة. بينما يشير عالم الاجتماع البولندي زيغومنت باومان إلى أن الكوارث الكبرى تكشف الهشاشة الأخلاقية الكامنة داخل المجتمعات الحديثة، وتجبر الإنسان على إعادة التفكير في معنى التعايش والسلطة والعنف. أما الباحث الأمريكي صامويل هنتنغتون فقد ربط بين الاستقرار السياسي وقدرة المجتمعات على التعلم من أزماتها التاريخية، معتبر أن المؤسسات القوية لا تولد في ظروف الاستقرار، بل في مواجهة الفوضى والانهيار

، تُظهر دراسات الصدمة الجماعية أن المجتمعات التي تمر بحروب أهلية أو إبادة جماعية تعيش حالة من الانكشاف النفسي والأخلاقي تجعلها أكثر قابلية لإعادة تقييم منظوماتها الفكرية. وتشير بعض الدراسات أن الدول الخارجة من النزاعات تمر في الغالب بثلاث مراحل متداخلة مرحلة الصدمة، ثم مرحلة إدراك أسباب الانهيار، ثم مرحلة إعادة بناء السردية الوطنية الجديدة. غير أن الانتقال من الألم إلى الوعي ليس عملية تلقائية إذا يمكن للألم أن يتحول إلى وعي نقدي منتج، كما يمكن أن يتحول إلى كراهية وانتقام وإعادة إنتاج للعنف إذا غابت المؤسسات والعدالة والتعليم

ولعل التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية تمثل واحدة

من أوضح النماذج التاريخية لتحول الألم إلى وعي سياسي وأخلاقي جديد. فقد خرجت ألمانيا من الحرب وهي تحمل عبئ واحدة من أكثر التجارب دموية في التاريخ الحديث، بعد سقوط النظام النازي،. غير أن التحول الألماني لم يبدأ بإعادة بناء الاقتصاد فقط، بل بدأ بإعادة بناء الوعي. لقد أدركت النخب الألمانية أن الخطر الحقيقي لم يكن في الهزيمة العسكرية وحدها، بل في البنية الفكرية والثقافية التي جعلت المجتمع يقبل بالفاشية أصلاً. ولهذا ارتبط مشروع إعادة الإعمار بمراجعات فلسفية وتعليمية وقانونية عميقة، شملت إعادة كتابة المناهج الدراسية، وتجريم الخطاب النازي، وإعادة تعريف الوطنية بوصفها التزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان ليس بالتفوق العرقي.

وتشير دراسات مدرسة فرانكفورت النقدية*، إلى أن مواجهة المجتمع الألماني لماضيه كانت شرط أساسي لولادة ألمانيا الحديثة. وقد لخصت هذه الفكرة في عبارته الشهيرة إن المهمة الأولى للتعليم هي منع تكرار أي مفهوم عرقي عنصري وهنا يتحول الألم من مجرد ذاكرة مأساوية إلى أداة تربوية وأخلاقية لإعادة تشكيل الإنسان نفسه

أما في رواندا، فإن الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ لم تدمر المجتمع فقط، بل كشفت أيضاً خطورة بناء الهوية السياسية على الأساس الإثني. ففي غضون مئة يوم قُتل ما يقارب ٨٠٠ ألف شخص، في واحدة من أسرع عمليات القتل الجماعي في التاريخ الحديث. لكن التجربة الرواندية تكشف أن الوعي الجديد لم ينشأ من الألم وحده، بل من إدراك النخبة السياسية أن استمرار

الانقسام العرقي سيؤدي إلى انهيار دائم للدولة. ولذلك جرى الاستثمار في إعادة صياغة مفهوم الهوية الوطنية، وتقليص الخطاب الإثني، وإعادة بناء المؤسسات التعليمية والإدارية على أساس المواطنة. وقد لعبت محاكم الغانتشا* الشعبية دور مهم في تحويل الذاكرة من أداة للثأر إلى وسيلة للمصالحة وإعادة الإدماج الاجتماعي.

وفي أوروبا بالعموم كانت الحربان العالميتان لحظة انهيار شامل لصورة الإنسان الأوروبي المتحضر“. فقد كشفت الحروب أن المجتمعات التي قادت العالم في الفلسفة والعلوم والفنون قادرة أيضاً على إنتاج أكثر أشكال العنف تنظيماً. ومن هنا ظهر تيار فلسفي كامل يعيد التفكير في الحداثة الغربية نفسها، مثل أعمال حنة أرنت حول تفاهة الشر حيث أوضحت أن الجرائم الكبرى لا يرتكبها الوحوش فقط، بل قد يرتكبها أفراد عاديون داخل أنظمة بيروقراطية فاقدة للضمير الأخلاقي

في الصين، جاء التحول من الفوضى إلى الدولة المركزية الحديثة بعد قرن كامل من الإذلال* الاستعماري والانقسامات الداخلية والحروب الأهلية. وقد أدركت النخبة الصينية أن التفكك الداخلي هو ما سمح للقوى الأجنبية بالهيمنة على البلاد، ولذلك ارتبط مشروع الدولة الحديثة هناك بإنتاج وعي قومي جديد يقوم على فكرة النهضة بعد قرن الإهانة

ولهذا أصبح التعليم، والانضباط المؤسسي، وإعادة بناء الهوية القومية أدوات مركزية في مشروع النهوض الصيني

وعند إسقاط هذه النماذج على الحالة السودانية، تظهر إشكالية أكثر تعقيداً فالسودان، منذ الاستقلال، عاش سلسلة طويلة من الحروب الأهلية والانقلابات والانهيئات السياسية، لكن هذه التجارب لم تتحول حتى الآن إلى وعي جمعي قادر على إعادة تأسيس الدولة. بل إن كثير من الأزمات السودانية أعادت إنتاج نفسها بصورة دورية، مما يشير إلى وجود خلل عميق في قدرة المجتمع والنخب على التعلم التاريخي

لقد كشفت الحرب السودانية الأخيرة عن انهيار واسع في صورة المجتمع المثالي التي جرى الترويج لها لعقود كما ذكرنا سابقاً صورة الشعب المتسامح والتعايش والوحدة الوطنية

فقد أظهرت الحرب حجم الكراهية الكامنة، وسرعة التحول نحو الخطابات الجهوية والإثنية، وهشاشة مفهوم المواطنة، وضعف الثقة في مؤسسات الدولة. كما كشفت أن العنف لم يكن مجرد استثناء سياسي، بل جزء متراكم داخل البنية الاجتماعية والتاريخية نفسها

وهنا تبرز المفارقة الأساسية لماذا لم تنتج الحروب السودانية المتكررة وعي وطني جديد كما حدث في تجارب أخرى؟

يمكنني تفسير ذلك بعدة عوامل مترابطة معاً يكون أولها غياب مشروع وطني جامع بعد كل حرب، وثانيها ضعف مؤسسات العدالة الانتقالية، وثالثها استمرار النخب السياسية في توظيف الانقسامات القبلية والجهوية كأدوات للسلطة، ورابعها فشل النظام التعليمي في إنتاج ذاكرة وطنية نقدية. فالمجتمع

الذي لا يراجع تاريخه يظل أسير لتكرار أزماته

كما أن الخطاب السياسي السوداني دائماً ما يتعامل مع الحروب باعتبارها أحداث معزولة أو مؤامرات خارجية، بدل التعامل معها بوصفها نتيجة لبنية تاريخية مختلة في إدارة الدولة والهوية والثروة والسلطة. ولذلك لم تتحول الكوارث إلى لحظة مراجعة عميقة، بل جرى في كثير من الأحيان توظيفها لإعادة إنتاج السردية القديمة نفسها

إن الألم وحده لا يصنع الوعي سادتي فالوعي يحتاج إلى مؤسسات قادرة على تحويل الذاكرة إلى معرفة، وتحويل الصدمة إلى مراجعة نقدية. ولهذا فإن مستقبل السودان لا يرتبط فقط بوقف الحرب عسكرياً، بل بقدرته على إنتاج قراءة جديدة لتاريخه الحديث، تعترف بالعنف بدل إنكاره، وتفكك الأساطير السياسية والاجتماعية التي ساهمت في صناعة الأزمة

وفي هنا يصبح السؤال المركزي ليس كيف نتجاوز الحرب فقط؟

بل كيف نحول الحرب إلى لحظة تعلم تاريخي؟ وكيف يمكن بناء ذاكرة وطنية تجعل من الألم وسيلة لإنتاج وعي جديد بالدولة والمواطنة والعدالة؟

لأن الأمم التي تفشل في التعلم من كوارثها لا تخرج من التاريخ، لكنها تظل عالقة داخل دوائر متكررة من الانهيار والعنف وإعادة إنتاج المأساة.

لماذا تتعلم بعض الشعوب سريعاً؟

من شروط التحول من الكارثة إلى النهضة الوعى بحقيقة الكارثة فاذا كانت الحروب والكوارث تمثل لحظة انكشاف تاريخي للمجتمعات، فإن السؤال الأكثر تعقيداً لا يتعلق بوقوع الكارثة نفسها، بل بكيفية استجابة الشعوب لها. فالتاريخ الحديث يكشف أن الأمم لا تتساوى في قدرتها على التعلم من الألم والكوارث التي تمر بها إذ توجد مجتمعات استطاعت، خلال عقود قليلة، أن تتحول من ركاب الحروب إلى دول مستقرة ومتقدمة، بينما بقيت مجتمعات أخرى أسيرة الحلقة ذاتها من العنف والانقسام وإعادة إنتاج الفشل. ومن هنا يبرز السؤال الجوهرى.....

لماذا تتعلم بعض الشعوب سريعاً، بينما تعجز شعوب أخرى عن تحويل الكارثة إلى وعى تاريخي ومشروع بناء جديد؟

هذا السؤال شغل عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع السياسي، ودراسات الدولة، وعلم النفس الجمعي، والتنمية السياسية. وتكاد أغلب الدراسات تتفق على أن الفارق لا يرتبط بتفوق عرقي أو صفات ثقافية ثابتة، كما تحاول بعض الخطابات التبسيطية أن تروج له ، بل يرتبط بطبيعة المؤسسات، وشكل النخب، وقدرة المجتمع على إنتاج النقد الذاتي، وإدارة الذاكرة الجماعية بعد الأزمات

يرى عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تيلي أن الدولة الحديثة نفسها هي نتاج تاريخ طويل من الصراعات والحروب، لكن المجتمعات تختلف في قدرتها على تحويل تلك الصراعات إلى

مؤسسات مستقرة. بينما يشير المفكر الاقتصادي دوغلاس نورث إلى أن نجاح الأمم لا يعتمد فقط على الموارد الطبيعية أو القوة العسكرية، بل على المؤسسات القادرة على التعلم، أي المؤسسات التي تمتلك القدرة على مراجعة أخطائها وإعادة تنظيم نفسها بعد الأزمات

وفي نفس هذا الاتجاه، تؤكد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الدول التي تتعافى بسرعة بعد الحروب هي في الغالب الدول التي تمتلك ثلاث خصائص أساسية دعونا سردها بتاني ونقارن بها الحالة السودانية، مؤسسات تعليمية قوية، ونخب سياسية قادرة على المراجعة، وذاكرة وطنية تُدار بصورة نقدية لا انتقامية. أما المجتمعات التي تفشل في التعلم، فغالباً ما تقع تحت سيطرة النخب المغلقة التي توظف الأزمات لإعادة إنتاج السلطة بدل إصلاحها

ولعل التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية تقدم نموذج واضح بالنسبة لي لبلورة هذه الفكرة. فألمانيا لم تنهض فقط لأنها تلقت دعم اقتصادي عبر مشروع مارشال*، بل لأنها خاضت عملية مراجعة ذاتية عميقة شملت السياسة والتعليم والثقافة والقانون كما ذكرت في السابق. لقد أدركت النخب الألمانية أن استمرار إنكار الماضي سيؤدي إلى إعادة إنتاجه، ولذلك جرى بناء ثقافة سياسية كاملة قائمة على الاعتراف بالخطأ التاريخي. وتشير دراسات الذاكرة الجماعية في ألمانيا إلى أن التعليم لعب دور حاسم في هذا التحول إذ لم تُقدّم النازية للأجيال الجديدة بوصفها حادثاً عابراً، بل بوصفها نتيجة مباشرة

للفشل الأخلاقي والسياسي للمجتمع

ومن هنا يمكن فهم العلاقة العميقة بين التعلم التاريخي والنقد الذاتي. فالمجتمعات التي تتقدم ليست تلك التي تدّعي الكمال، بل تلك التي تمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بأخطائها. وقد أشار احد الفلاسفة الفرنسيين إلى أن الاعتراف بالماضي يمثل شرطاً ساسي لبناء مستقبل مختلف، لأن المجتمعات التي تهرب من ذكرتها تبقى سجينه لها بصورة غير واعية

في رواندا مثلاً لم يكن التحول السريع بعد الإبادة الجماعية ناتج عن اختفاء الكراهية فجأة، بل عن إدراك سياسي صارم بأن استمرار الخطاب الإثني يعني نهاية الدولة. ولهذا جرى الاستثمار بصورة كبيرة في إعادة صياغة الهوية الوطنية، وإعادة بناء مؤسسات التعليم والإدارة، وفرض سرديّة وطنية جديدة تركز على رواندية كوطن بدل الانتماءات الإثنية. كما لعبت الدولة دور مركزي في ضبط الخطاب العام ومنع إعادة إنتاج التحريض العرقي

وتوضح دراسات العدالة الانتقالية أن سرعة التعلم لدى بعض الشعوب ترتبط أيضاً بقدرتها على تحويل الذاكرة من أداة للانتقام إلى أداة للفهم. ففي جنوب إفريقيا لم يكن الهدف من لجنة الحقيقة والمصالحة محو الجرائم أو تجاهلها، بل كشفها علناً أمام المجتمع، وتحويل الألم الفردي إلى ذاكرة جماعية تمنع تكرار نظام الفصل العنصري. لقد كان الاعتراف العلني جزءاً من إعادة بناء العقد الأخلاقي للمجتمع

واحاول هنا إيجاد نماذج اخري استطاعت شعوبها النهوض سريعاً من ركاب الكارثة والالم مثل بعض دول شرق آسيا، وخاصة في الصين وكوريا الجنوبية واليابان بعد الحرب، فقد ارتبط التعلم السريع بفكرة مركزية هي أولوية الدولة التنموية فقد أدركت تلك المجتمعات أن البقاء داخل دائرة الصراع والفوضى سيجعلها تابعة للقوى الكبرى، ولذلك جرى تحويل التعليم والانضباط المؤسسي والتصنيع إلى أدوات قومية لإعادة بناء الدولة. وتشير تقارير البنك الآسيوي للتنمية إلى أن الاستثمار في التعليم بعد الأزمات كان العامل الأكثر تأثيراً في التحولات الاقتصادية والاجتماعية في آسيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين

وفي المقابل، فإن المجتمعات التي تتأخر في التعلم دائماً ما تعاني من ثلاث أزمات متداخلة غياب النقد الذاتي، وهيمنة الذاكرة الانتقائية، واستمرار النخب التقليدية في إدارة الدولة بالعقلية القديمة نفسها. فحين تتحول الذاكرة إلى أداة لتبرير الذات بدل مراجعتها، يصبح الماضي عبئاً ثقيلاً وكابوساً يمنع التغيير بدل أن يكون مصدر للتعلم ومن ثم التقدم .

وهنا أقف عاجزاً تماماً فالحالة السودانية مثال بالغ التعقيد. فالسودان، منذ الاستقلال، لم يعيش أزمة واحدة معزولة، بل سلسلة ممتدة من الحروب، والانقلابات، والانقسامات السياسية، والجهوية. غير أن هذه التجارب، رغم قسوتها، لم تتحول إلى مشروع مراجعة وطنية شامل. بل إن كثير من الأزمات السودانية جرى التعامل معها بوصفها أحداث طارئة أو مؤامرات خارجية،

دون الاعتراف بالبنية الداخلية التي أنتجت تلك الكوارث والى الآن نحن ندور في نفس المبررات .

لقد فشلت النخب السودانية المدنية والعسكرية على السواء في بناء ذاكرة وطنية نقدية قادرة على تفسير أسباب الانهيار بصورة موضوعية. وبدلاً من ذلك، جرى في كثير من الأحيان إنتاج خطاب سياسي يقوم على تبادل الاتهامات، أو تمجيد الذات الجماعية، أو إنكار العنف الاجتماعي الكامن داخل الدولة والمجتمع. ولهذا ظلت الحروب تتكرر لأن أسبابها البنوية لم تُفكك بصورة حقيقية .

كما أن النظام التعليمي السوداني لم يلعب دور في إنتاج وعي تاريخي نقدي، بل ظل في مراحل كثيرة أداة لإعادة إنتاج السرديات الرسمية أو الأيديولوجية. فالمجتمعات لا تتعلم فقط عبر التجربة، بل عبر الطريقة التي تُفسَّر بها تلك التجربة للأجيال الجديدة. وعندما يغيب التعليم النقدي، تتحول الكوارث إلى مجرد ذاكرة مشوشة قابلة لإعادة التوظيف السياسي من جديد

تكشف الحرب السودانية الأخيرة حجم الأزمة في بنية الوعي الوطني؛ إذ أظهرت سرعة انهيار الخطاب الوحدوي أمام الانقسامات الجهوية والإثنية، كما كشفت هشاشة مفهوم المواطنة وضعف الثقة في الدولة. وهذا يعني أن السودان لم ينجح حتى الآن في تحويل تاريخه الدموي إلى درس جماعي يؤسس لمستقبل مختلف

ومن هنا فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بكيفية إيقاف

الحرب، بل بكيفية بناء مجتمع قادر على التعلم منها. فالتجارب الدولية تشير بوضوح إلى أن التعلم التاريخي لا يحدث بصورة تلقائية، بل يحتاج إلى مؤسسات تعليمية مستقلة، وإعلام نقدي، وعدالة انتقالية، ونخب تمتلك الشجاعة الأخلاقية للاعتراف بالأخطاء بدل إعادة تدويرها

إن بعض الشعوب تتعلم سريعاً لأنها تمتلك القدرة على تحويل الهزيمة إلى مراجعة، والذاكرة إلى معرفة، والألم إلى مشروع إصلاح. أما الشعوب التي تعجز عن ذلك، فإنها تبقى أسيرة الماضي، تعيد إنتاج صراعاتها القديمة بأسماء جديدة، بينما يظل التاريخ يتحرك من حولها دون أن تتمكن من اللحاق به فتتسبب في أو تُفنى وهذا هو ما يسمى بانتحار الأمم

العدالة الانتقالية وبناء الذاكرة:-

هو سؤال محوري قد يتبادر لنا كيف تمنع الأمم تكرار الكارثة؟

ولعل إجابة مثل هكذا سؤال يكون بمقدار قراءة ذاتنا فإذا كان الألم قادراً على إنتاج الوعي، وإذا كانا نمتلك قدرة أسرع على التعلم من الكوارث، فإن السؤال التالي يصبح أكثر حساسية وتعقيداً كيف تحمي المجتمعات نفسها من العودة إلى العنف مرة أخرى؟

هنا تظهر العدالة الانتقالية بوصفها واحدة من أهم الآليات التي استخدمتها الأمم الخارجة من الحروب لإعادة بناء العقد الأخلاقي والسياسي للدولة، ولتحويل الذاكرة الدموية من عبئ يهدد المستقبل

إلى أداة للتعلم الجماعي ومنع التكرار

فالعدالة الانتقالية لا تعني فقط محاكمة الجناة أو معاقبة المسؤولين عن الجرائم، بل تشير إلى منظومة أوسع تشمل كشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات، وصناعة ذاكرة وطنية جديدة قادرة على استيعاب المأساة دون إنكارها أو توظيفها سياسياً كما حاولت لجنة ازال التمكنين في فترة الحكومة الانتقالية التشفي غير المدروس بانتقام سياسي من الخصوم في السلطة البائدة . ولهذا فإن الدول التي خرجت من الحروب الكبرى لم تبدأ بإعادة بناء الطرق والجسور فقط، بل بدأت أولاً بمحاولة إعادة بناء المعنى الأخلاقي لفكرة الدولة نفسها وهذا ما افتقده عناصر اللجنة المذكورة حينها

عرّفت الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تعتمدها المجتمعات لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد النزاعات أو الأنظمة القمعية وتشمل هذه التدابير المحاكمات، ولجان الحقيقة، وبرامج التعويض، وإصلاح المؤسسات، وحفظ الذاكرة الجماعية. وتشير تقارير المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أن المجتمعات التي تتجاهل الذاكرة أو تُوْجَل العدالة غالباً ما تبقى عرضة لعودة العنف بأشكال جديدة وهو نفس الذي عاشه السودان عقب الانتفاضات والثورات على الأنظمة الشمولية عندما اصطدمت مصالح النخب والأحزاب السياسية مع محاكمات الجناة فكانت مقولة عفي الله عما سلف .

وفى نفس الاتجاه تبرز التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها نموذج محوري لا ادعي الافتتان به، ولكنه حاضرا

في العلاقة بين العدالة والذاكرة. فبعد سقوط النظام النازي، لم يكن الهدف فقط معاقبة بعض القادة العسكريين، بل تفكيك البنية الفكرية والسياسية التي أنتجت الفاشية. ولهذا جاءت محاكمات نورمبرغ* ليس بوصفها حدث قانوني فحسب، بل بوصفها إعلان أخلاقي عالمي بأن الجرائم الجماعية لا يمكن أن تمر دون محاسبة

سادتي لا بد ان نفهم جيداً ان الأهم من المحاكمات نفسها هو مشروع إعادة التربية السياسية الذي تبنته ألمانيا لاحقاً. فقد أدركت الدولة الألمانية أن العدالة الحقيقية لا تكتمل بالعقوبة وحدها، بل تحتاج إلى إعادة تشكيل الوعي العام. ولذلك جرى إدماج جرائم النازية في المناهج الدراسية، وإنشاء المتاحف والنصب التذكارية، وتحويل معسكرات الاعتقال السابقة إلى فضاءات تعليمية تحفظ الذاكرة الجماعية. لقد أصبحت الذاكرة جزء من التربية المدنية، لا مجرد أرشيف تاريخي

ويرى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن الديمقراطية الألمانية الحديثة تأسست على ما سماه الوطنية الدستورية، أي الانتقال من تمجيد الهوية العرقية إلى بناء الانتماء على أساس الاعتراف بالماضي واحترام القانون وحقوق الإنسان. وهنا تتحول الذاكرة من عبئ نفسي إلى عنصر تأسيسي في بناء الدولة الحديثة

أما عندما نتطرق نفس المفهوم في دولة جنوب افريقيا نجد انها قد اتخذت العدالة الانتقالية مسار مختلف لكنه بالغ الأهمية. فبعد نهاية نظام الفصل العنصري، واجهت البلاد سؤال بالغ الخطورة كيف يمكن لمجتمع عاش عقود من التمييز العنصري والعنف أن يتجنب الحرب الأهلية والانتقام الجماعي؟

وهنا نقف قليلاً ، فقد ولدت من عمق التجربة والماسى لجنة الحقيقة والمصالحة بقيادة ديزموند توتو ، بوصفها محاولة لتحويل الحقيقة إلى أساس للمصالحة الوطنية

لم يكن هدف اللجنة محو الجرائم أو تجاهلها، بل كشفها علناً أمام المجتمع، والسماح للضحايا بسررد معاناتهم، وإجبار الجناة على الاعتراف بما ارتكبه. وقد أظهرت التجربة الجنوب إفريقية أن الاعتراف العلني بالانتهاكات يمكن أن يكون أداة لإعادة بناء الثقة الاجتماعية، لأن المجتمعات التي تُدفن فيها الحقيقة تظل أسيرة الشك والرغبة في الانتقام.

ونضرب مثلاً بدولة اخري عسى ولعل ان نفهم الدرس جيداً ففي رواندا، جاءت العدالة الانتقالية في هذا التتابع أكثر تعقيد بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. فحجم الجرائم وعدد المتورطين جعلنا من المستحيل الاعتماد على القضاء التقليدي وحده، ولذلك جرى اللجوء إلى محاكم الغاتشا الشعبية، التي اعتمدت على المشاركة المجتمعية والاعتراف المحلي بالجرائم. ورغم الانتقادات التي وُجّهت إليها، فإن هذه التجربة ساهمت في إعادة دمج المجتمع وتقليل احتمالات الثأر الجماعي

وتشير دراسات هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى أن العدالة الانتقالية تصبح أكثر فاعلية عندما ترتبط بإصلاح المؤسسات التعليمية والأمنية والإدارية، لأن الاقتصار على المحاكمات دون تغيير البنية التي أنتجت العنف يجعل احتمالات التكرار قائمة وبقوة

ومن هنا تظهر العلاقة العميقة بين العدالة والذاكرة والتعليم. فالدولة التي لا تراجع سرديتها الرسمية بعد الحرب تظل معرضة لإعادة إنتاج الانقسام ذاته. ولذلك فإن كثير من التجارب الناجحة بعد النزاعات ركزت على إعادة كتابة المناهج التعليمية، وإنتاج سردية وطنية أكثر شمولاً وتماسكاً مع الاعتراف بالضحايا بدل إقصائهم من التاريخ الرسمي

على نفس هذا التسلسل والنماذج التي ذكرها تقول الباحثة الأمريكية مارثا مينو أن العدالة الانتقالية ليست مجرد مسألة قانونية، بل عملية ثقافية وأخلاقية تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. فالقضية الأساسية بعد الحروب ليست فقط (من عاقبنا)؟

بل كيف نمنع المجتمع من التحول مجدداً إلى بيئة منتجة للعنف؟

وعند إسقاط هذه التجارب على الحالة السودانية، تبدو الإشكالية مستحيلة ومعقدة تماماً فالسودان لم يشهد حرب واحدة يمكن إغلاق ملفها بسهولة، بل عرف تاريخ طويلاً من النزاعات الأهلية والانقلابات والقمع السياسي والعنف الإثني والجهوي. غير أن هذه الأحداث لم تُنتج حتى الآن مشروع وطني حقيقي للعدالة الانتقالية أو بناء الذاكرة.

لقد ظلت كثير من الجرائم والانتهاكات تُطوى سياسياً دون كشف كامل للحقيقة، أو تُستخدم انتقائياً كانتقام في الصراع السياسي، مما ساهم في تراكم الشعور التاريخي بالظلم لدى قطاعات واسعة من المجتمع. كما أن غياب العدالة في كثير من المحطات التاريخية جعل العنف يبدو وكأنه ممارسة يمكن الإفلات من عقابها، وهو ما

أضعف الثقة في الدولة ومؤسساتها بصورة عميقة

تكمن خطورة الحالة السودانية في أن الذاكرة الوطنية نفسها أصبحت مجزأة فكل جماعة روايتها الخاصة للحرب والظلم والهوية، بينما غابت سرديّة وطنية جامعة قادرة على الاعتراف المتبادل بالمعاناة. ولهذا فإن أي مشروع لبناء السودان بعد الحرب لا يمكن أن ينجح عبر التسويات السياسية وحدها، بل يحتاج إلى عملية أعمق تشمل كشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا، وإعادة كتابة الذاكرة الوطنية بصورة أكثر عدالة وشمولاً

كما أن العدالة الانتقالية في السودان لا ينبغي أن تُختزل في المحاكمات الجنائية فقط، رغم أهميتها، بل يجب أن تشمل إصلاح مؤسسات الدولة، وإعادة بناء التعليم، وتوثيق الذاكرة الجماعية، وخلق فضاءات عامة للنقاش والمراجعة. لأن المجتمعات التي تفشل في مواجهة تاريخها تبقى معرضة لتكرار مأساه بصورة مستمرة كما قلنا سابقاً.

خلاصة ما أريد قوله أن العدالة الانتقالية ليست ترف أخلاقي أو مطلب نخبوي بل شرط أساسي لبناء السلام المستدام. فالأمم التي نجحت في الخروج من الحروب لم تنجح لأنها نسيت الماضي، بل لأنها امتاكت الشجاعة الكافية لمواجهته، وتحويله من مصدر دائم للكراهية والالام إلى درس جماعي يؤسس لمستقبل مختلف.

إن بناء الذاكرة لا يعني البقاء أسرى للألم، وإنما منع تحويل النسيان إلى بيئة خصبة لعودة العنف. ولهذا فإن السؤال المركزي في التجربة السودانية لا ينبغي أن يكون فقط كيف نوقف الحرب؟

بل كيف نبني ذاكرة وطنية تجعل من تكرار الحرب أمر أخلاقي وسياسي غير مقبول داخل المجتمع نفسه؟

التعليم وإعادة إنتاج الدولة

إذا كان الألم يمثل الشرارة الأولى لإنتاج الوعي، وإذا كانت قدرة الشعوب على التعلم من الكوارث تحدد سرعة تحولها التاريخي، وإذا كانت العدالة الانتقالية وبناء الذاكرة تمنع تكرار العنف، فإن التعليم يظل الأداة الأكثر أهمية في تحويل تلك التحولات الفكرية والأخلاقية إلى بنية اجتماعية ودولة مستقرة قابلة للاستمرار. فالألم لا تُبنى بعد الحروب عبر إعادة إعمار المدن فقط، بل عبر إعادة تشكيل الإنسان نفسه، وإنتاج مواطن جديد يمتلك تصور مختلف للدولة والهوية والعلاقة بالمجتمع

ولهذا فإن معظم التجارب التاريخية الناجحة في الخروج من الحروب لم تتعامل مع التعليم باعتباره قطاع خدمي معزول، بل بوصفه مشروع استراتيجي لإعادة إنتاج الدولة والمجتمع معاً. فالحروب لا تدمر البنية التحتية وحدها؛ إنها تدمر أيضاً الثقة، والمعنى، ومنظومات القيم، والعلاقات الاجتماعية، والصورة التي يحملها المواطن عن وطنه وعن الآخر. ومن هنا يصبح التعليم، بعد الكوارث الكبرى، أداة لإعادة صياغة الوعي الجمعي، وإعادة تعريف المواطنة، ومنع إعادة إنتاج شروط الانهيار السابقة.

وقد أكدت تقارير اليونسكو أن التعليم في الدول الخارجة من النزاعات لا يقتصر دوره على محو الأمية أو إعادة تشغيل المدارس، بل يمثل عنصر محوري في بناء السلام وإعادة بناء الثقة الوطنية.

وتشير المنظمة إلى أن الأنظمة التعليمية يمكن أن تكون إما أداة للمصالحة وبناء الهوية المشتركة، أو أداة لإعادة إنتاج الانقسام والكرهية إذا استمرت في ترسيخ السرديات الإقصائية والهويات المغلقة.

يرى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم أن التعليم ليس مجرد نقل للمعرفة، بل عملية لإعادة إنتاج المجتمع ذاته. فالدولة، بحسب دوركايم، تستخدم التعليم لتشكيل الضمير الجمعي، وترسيخ القيم التي تضمن استمرار النظام الاجتماعي. ومن هنا فإن شكل التعليم بعد الحروب يكشف طبيعة المشروع الوطني الذي تسعى الدولة إلى بنائه.

وكثيراً ما استعين بالنموذج الألماني فبعد الحرب العالمية الثانية تقدم ألمانيا مثال واضح على هذا التحول. فبعد سقوط النازية، لم تكف ألمانيا بإصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية، بل ركزت بصورة عميقة على إعادة بناء النظام التعليمي. وقد أدركت النخب الألمانية أن النظام النازي لم يكن مجرد سلطة قمعية، بل كان أيضاً نتاج لعملية طويلة من التلقين القومي والعنصري داخل المدارس والجامعات والإعلام. ولذلك ارتبطت إعادة بناء ألمانيا بإعادة صياغة المناهج، وتطوير التربية المدنية، وتعزيز التفكير النقدي، وتدريس جرائم النازية بوصفها جزء أساسي من الوعي الوطني الجديد.

تشير دراسات البنك الدولي إلى أن ألمانيا الغربية استثمرت بكثافة في التعليم بعد الحرب باعتباره ركيزة لإعادة بناء الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي، وليس فقط لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولهذا أصبح التعليم جزء من مشروع إعادة تأهيل المجتمع أخلاقياً

وسياسياً، لا مجرد وسيلة لإعداد اليد العاملة.

و اليابان كذلك، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، شهد النظام التعليمي تحول جذري. فقد جرى تقليص النزعة العسكرية والقومية المتطرفة داخل المناهج، والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والانضباط المؤسسي والعمل الجماعي. وهنا يظهر التعليم بوصفه أداة لتحويل المجتمع من ثقافة الحرب والتوسع الإمبراطوري إلى ثقافة الإنتاج والتنمية.

أما في النموذج الرواندي فإن الدولة بعد الإبادة الجماعية تعاملت مع التعليم باعتباره ساحة مركزية لإعادة تشكيل الهوية الوطنية. فقد أدركت الحكومة أن المدارس لعبت في السابق دور خطير في ترسيخ الانقسام الإثني بين الهوتو والتوتسي، ولذلك جرى تعديل المناهج بصورة كبيرة، والتركيز على الهوية الوطنية الجامعة، وتقليل حضور التصنيفات الإثنية داخل الخطاب التعليمي الرسمي.

وتوضح تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن التعليم بعد النزاعات يسهم بصورة مباشرة في تقليل احتمالات العودة إلى العنف، لأنه يمنح الأجيال الجديدة أدوات مختلفة لفهم الدولة والمجتمع والاختلاف السياسي. فالمجتمعات التي لا تُصلح أنظمتها التعليمية بعد الحروب تظل معرضة لإعادة إنتاج العقليّة نفسها التي ساهمت في الانهيار.

في الصين، ارتبط مشروع الدولة الحديثة بصورة وثيقة بإعادة بناء التعليم بوصفه أداة لإنتاج الدولة المركزية. فبعد عقود من الحروب الأهلية والتفكك والتدخلات الأجنبية، أدركت القيادة الصينية

أن النهضة الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون بناء جهاز تعليمي قادر على إنتاج الكفاءات والانضباط والهوية القومية. ولذلك أصبح التعليم جزء من مشروع الدولة التنموية، لا مجرد قطاع إداري منفصل.

وقد تناول عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو العلاقة بين التعليم وإعادة إنتاج السلطة، موضح أن المدرسة ليست فضاء محايد بل مؤسسة تعيد تشكيل الثقافة والرموز والقيم داخل المجتمع. ومن هنا فإن السؤال بعد الحروب لا يتعلق فقط بإعادة فتح المدارس، بل بطبيعة الإنسان الذي تسعى الدولة إلى إنتاجه عبر التعليم.

وفي كثير من الدول الخارجة من النزاعات، جرى استخدام التعليم لبناء الذاكرة الرسمية للدولة الجديدة. ففي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لعبت المناهج الدراسية دور مهم في ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الأوروبي، وذلك في محاولة لمنع عودة النزعات القومية المتطرفة التي قادت إلى الحرب.

أما في جنوب إفريقيا، فقد أصبح إصلاح التعليم جزء من مشروع تفكيك الإرث العنصري. إذ لم يكن ممكن بناء دولة ديمقراطية مع استمرار نظام تعليمي قائم على الفصل والإقصاء. ولذلك ارتبطت عملية الإصلاح بإعادة تعريف المواطنة والمساواة داخل المدرسة نفسها.

وعند إسقاط هذه التجارب على الحالة السودانية، تظهر أزمة التعليم بوصفها واحدة من أخطر أزمت الدولة السودانية الحديثة. فالنظام التعليمي في السودان لم يتحول، منذ الاستقلال، إلى أداة لبناء هوية وطنية جامعة، بل ظل في مراحل كثيرة انعكاس للصراعات

السياسية والأيدولوجية والجهوية داخل الدولة. ولهذا لم يتمكن التعليم من إنتاج مواطن سوداني يتجاوز الانقسامات الإثنية والقبلية والجهوية، بل ساهم في كثير من الأحيان في إعادة إنتاجها بصورة غير مباشرة

كما أن الحروب الطويلة في السودان أدت إلى تدمير واسع للبنية التعليمية، وخلقت أجيال كاملة نشأت في بيئات النزاع والنزوح والفقير وانعدام الاستقرار. تشير تقارير اليونسيف إلى أن ملايين الأطفال السودانيين باتوا خارج النظام التعليمي بسبب الحرب، وهو ما يهدد بإنتاج دورة جديدة من الهشاشة الاجتماعية والعنف في المستقبل.

خطورة الأزمة السودانية تتجسد في أن التعليم لم يُستخدم حتى الآن كأداة حقيقية لإعادة بناء الدولة بعد النزاعات السابقة، بل ظل خاضع للتجاذبات السياسية والأيدولوجية. فغياب مشروع تعليمي وطني قائم على التفكير النقدي والمواطنة والعدالة التاريخية جعل المدرسة عاجزة عن لعب دورها في بناء وعي جمعي جديد.

كما أن المناهج التعليمية السودانية كثير ما تجاهلت التعدد الثقافي والإثني والديني داخل البلاد، وهو ما ساهم في تعميق الشعور بالتمييز لدى كثير من الأطراف. فالدولة التي لا تعترف بتنوعها داخل المدرسة يصعب عليها أن تبني وحدة وطنية مستقرة خارجها.

ومن هنا، فإن إعادة بناء السودان بعد الحرب لا يمكن أن تتم فقط عبر التسويات السياسية أو إعادة الإعمار الاقتصادي، بل تحتاج إلى ثورة تعليمية حقيقية تعيد تعريف معنى الدولة والمواطنة والانتماء الوطني. فالتعليم هو المؤسسة الوحيدة القادرة على تحويل الذاكرة

إلى معرفة، والمعرفة إلى وعي، والوعي إلى سلوك اجتماعي جديد.

إن التجارب الدولية تكشف بوضوح أن الدول التي نجحت في الخروج من الحروب لم تكن تلك التي امتلكت الموارد الأكبر فقط، بل تلك التي فهمت أن بناء الإنسان يسبق بناء الاقتصاد، وأن المدرسة قد تكون أكثر تأثيراً في صناعة المستقبل من الجيوش نفسها. فالحروب تُحسم عسكرياً في لحظة، لكن مستقبل الأمم يُحسم داخل الفصول الدراسية على مدى أجيال كاملة

مراج الورقة البحثية الرابعة :-

The Rise and Fall of the Great Powers — Paul Kennedy

Why Nations Fail — Daron Acemoglu

Long Walk to Freedom — Nelson Mandela

السودان بين التعلم من الألم وتكرار الكارثة

نعم حين اندلعت الحرب الأخيرة في السودان، بدا الأمر في ظاهره وكأنه انفجار سياسي وعسكري جديد داخل سلسلة طويلة من الأزمات السودانية المتراكمة. غير أن التعمّن العميق في طبيعة هذه الحرب، وحجم الانهيار الاجتماعي والأخلاقي والمؤسسي الذي صاحبها، يكشف أن ما حدث لم يكن مجرد صراع على السلطة بين قوتين مسلحتين، بل لحظة انكشاف تاريخي شاملة سقطت فيها كثير من الأوهام التي ظل السودانيون يعيشون داخلها لعقود طويلة. لقد كشفت الحرب هشاشة الدولة، وهشاشة النخب، وهشاشة الخطاب الوطني، بل وحتى هشاشة الصورة التي كان المجتمع يحملها عن نفسه.

لذلك فإن هذه الورقة لا تنطلق من سؤال الحرب بوصفها حدثاً عابر، وإنما من سؤال أعمق وأكثر إزعاج

هل غيرت هذه الحرب الوعي السوداني فعلاً.....؟

وهل يمكن للألم الهائل الذي عاشه السودانيون من قتل ونزوح وانهيار وفقدان أن يتحول إلى لحظة مراجعة تاريخية

تعيد تعريف معنى الدولة والوطن والمجتمع.....؟

أم أن السودان سيواصل التدحرج الى قاع الدرك الأسفل من الانحطاط والانهيار، بحيث تتحول كل كارثة إلى مجرد محطة مؤقتة تسبق كارثة أكبر؟

لقد حاولت في الأوراق السابقة أن أقرأ تجارب أمم أخرى خرجت من الكوارث الكبرى نحو مشاريع إعادة بناء جديدة. فمن ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى رواندا بعد الإبادة الجماعية، ومن التجربة الأوروبية بعد قرون من الحروب، إلى الصين التي خرجت من الفوضى والتفكك نحو الدولة المركزية فالسؤال المحوري دائماً بالنسبة لي كيف حولوا مأساتهم الى وعي؟

كيف تستطيع بعض الشعوب أن تجعل من الألم لحظة تأسيس جديدة بدل أن يتحول إلى ذاكرة مشلولة أو وقود دائم للعنف؟

لقد كشفت تلك التجارب أن الحروب لا تصنع النهوض تلقائياً وأن الألم وحده لا يكفي لإنتاج الوعي، بل قد يقود في كثير من الأحيان إلى مزيد من الكراهية والانقسام إذا لم ترافقه مراجعات فكرية ومؤسسية عميقة. كما أظهرت أن المجتمعات التي تعلمت سريعاً من كوارثها كانت تمتلك القدرة على الاعتراف بأخطائها، وبناء ذاكرة نقدية، وإصلاح التعليم، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة. أما المجتمعات التي فشلت في التعلم، فقد ظلت تعيد إنتاج أزماتها بأسماء مختلفة، لأن جذور الانهيار بقيت قائمة داخل البنية السياسية والثقافية نفسها

تبدو لى الحالة السودانية أكثر تعقيداً من مجرد أزمة سلطة أو فشل إداري. فالسودان، منذ الاستقلال، لم يعيش استقرار وطني حقيقي بالمعنى العميق للدولة الحديثة، بل عاش سلسلة متواصلة من الحروب والانقلابات والانقسامات والهويات المتصارعة والمشاريع الوطنية غير المكتملة. ولهذا فإن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح ليس فقط لماذا انهارت الدولة؟

بل لماذا عجزت النخب السودانية، على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية والسياسية، عن إنتاج مشروع وطني قادر على إدارة التنوع وبناء دولة مستقرة؟

إن قراءة التاريخ السوداني الحديث تكشف أن كثير من النخب تعاملت مع الدولة بوصفها غنيمة للسيطرة، لا بوصفها إطار جامع لإدارة الاختلاف. كما أن الصراع السياسي في السودان كثير ما جرى داخل منطق الإقصاء والغلبة، لا داخل منطق التفاوض الوطني طويل المدى. ولهذا لم تتحول الأزمات السابقة إلى لحظات مراجعة حقيقية، بل جرى الالتفاف عليها عبر التسويات المؤقتة أو الخطابات العاطفية أو إعادة إنتاج البنية القديمة نفسها.

لقد كشفت الحرب الأخيرة أيضاً أن كثير من المفاهيم التي ظلت تُقدّم بوصفها حقائق مستقرة مثل الشعب المتسامح والوحدة الوطنية الطبيعية والهوية الجامعة كانت في جزء كبير منها سرديات هشّة لم تُختبر أمام العنف الحقيقي. فبمجرد انهيار الدولة المركزية، ظهرت الانقسامات الجهوية والإثنية والطبقية بصورة حادة، وبرز حجم التصدعات العميقة داخل المجتمع

السوداني. وهذا يعني أن الأزمة السودانية ليست أزمة مؤسسات فقط، بل أزمة وعي تاريخي أيضاً

تأتي أهمية هذه الورقة، بوصفها محاولة للتفكير في السودان لا من زاوية الحدث الأنّي فقط، بل من زاوية السؤال الحضاري الأوسع هل يمكن للسودان أن يتعلم من أمه؟

أم أن الكارثة ستُعاد إنتاجها مجدداً بصيغ مختلفة؟ و

هل يستطيع المجتمع السوداني تحويل هذه الحرب إلى لحظة مراجعة جذرية، أم أن النخب ستتجح مرة أخرى في تدوير الأزمة داخل البنية القديمة نفسها؟

إن هذه الورقة لا تدّعي امتلاك إجابات نهائية، بقدر ما تحاول الاقتراب من أسئلة تبدو مؤلمة لكنها ضرورية. فالأمم لا تنهار فقط بسبب الحروب، بل تنهار أيضاً عندما تفقد قدرتها على النقد الذاتي، وعندما تتحول الذاكرة إلى أداة للإنكار بدل الفهم، وحين يصبح العنف جزءاً طبيعياً من السياسة والمجتمع.

ولهذا سنتناول الورقة عدد من المحاور التي تحاول تفسير موقع السودان بين إمكان التعلم وإمكان التكرار. يبدأ ذلك بمحور الوعي بالهشاشة باعتباره الشرط الأول لأي مراجعة حقيقية، لأن المجتمعات التي تعيش داخل أو هام القوة الأخلاقية أو التاريخية تعجز غالباً عن رؤية أسباب انهيارها. ثم تنتقل الورقة إلى محور النخب وإعادة إنتاج الأزمة لفهم كيف ساهمت البنية السياسية والثقافية للنخب السودانية في تدوير الفشل بدل تجاوزه. بعد ذلك يأتي محور العدالة والذاكرة الوطنية بوصفه سؤالاً جوهرياً

حول كيفية التعامل مع العنف التاريخي دون السقوط في الانتقام أو النسيان. وأخيراً تحاول الورقة استشراف مستقبل السودان لا بوصفه تنبؤاً رومانسي، بل بوصفه سؤال مفتوح حول الشروط الضرورية لبناء دولة قابلة للحياة بعد هذا الخراب الهائل.

إن أكبر خطر يمكن أن تواجهه الشعوب بعد الكوارث ليس حجم الدمار المادي وحده، بل احتمال الاعتیاد على الانهيار نفسه. فعندما يصبح العنف أمر متكرر وتتحول الدولة إلى كيان هش، وتفقد النخب قدرتها على إنتاج مشروع وطني، يصبح المجتمع مهدد بالدخول في ما يمكن تسميته التطبيع مع الكارثة أي التعايش مع الانهيار بوصفه قدر دائم .

ولذلك فإن السؤال الحقيقي الذي تحاول هذه الورقة الاقتراب منه ليس فقط كيف نوقف الحرب؟

ولكن كيف نمنع السودان من التحول إلى مجتمع يعيد إنتاج حرابه إلى ما لا نهاية إلى درجة الفناء ؟

لأن الفرق بين الأمم التي نهضت بعد الكوارث والأمم التي ظلت غارقة فيها لم يكن في حجم الألم، بل في القدرة على تحويل ذلك الألم إلى معرفة، والمعرفة إلى مراجعة، والمراجعة إلى مشروع وطني جديد.

الوعي بالهشاشة

حين تكتشف الأمم أن الصورة التي بنتها عن نفسها لم تكن حقيقية بالكامل

من أخطر اللحظات التي يمكن أن تمر بها الأمم ليست لحظة الحرب نفسها، بل اللحظة التي تكتشف فيها أن كثير من التصورات التي بنت بها فهمها لذاتها كانت أوهام واطير أكثر منها حقائق. فالمجتمعات، مثل الأفراد، تميل غالباً إلى إنتاج صور مثالية عن نفسها اسطورة تمنحها شعور بالتماسك الأخلاقي والتفوق الرمزي والاستقرار النفسي. غير أن الكوارث الكبرى بالخصوص الحروب الأهلية والانهيارات العنيفة تقوم بتحطيم هذه الصور دفعة واحدة، وتكشف البنية العميقة للهشاشة الكامنة داخل الدولة والمجتمع والوعي الجمعي.

ومن هنا يصبح الوعي بالهشاشة أحد أهم الشروط الأولية لأي مشروع نهوض حقيقي بعد الحروب. فالأمم لا تبدأ عملية الإصلاح عندما تنتصر عسكرياً فقط، بل عندما تعترف بأن البنية التي كانت تقوم عليها الدولة لم تكن مستقرة كما كانت تتصور. ولهذا فإن الإدراك الصادق للهشاشة لا يمثل حالة تشاؤمية، بل يمثل بداية النضج السياسي والتاريخي للمجتمعات

قد تناول عدد كبير من الباحثين هذه الفكرة في سياق تحليل انهيار الدول الحديثة. يرى عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك أن المجتمعات الحديثة كثير ما تعيش داخل ما أسماه وهم السيطرة، أي الاعتقاد بأن المؤسسات القائمة قادرة دائماً على احتواء الأزمات، إلى أن تأتي الكوارث الكبرى لتكشف حدود تلك القدرة. أما المفكر اللبناني ناصيف نصار فقد أشار إلى أن المجتمعات التي ترفض الاعتراف بهشاشتها تصبح أكثر عرضة للانهيار، لأن الإنكار يمنعها من بناء آليات حقيقية للمراجعة

والإصلاح

نذهب في نفس الاتجاه حيث تؤكد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول الهشة لا تُعرّف فقط بضعف الاقتصاد أو المؤسسة العسكرية، بل أيضاً بضعف الثقة الاجتماعية، وغياب العقد الوطني الجامع، وعجز النخب عن إدارة التنوع والصراع بصورة سلمية. وتشير الدراسات المتعلقة بالدول الخارجة من النزاعات إلى أن أخطر ما يهدد المجتمعات بعد الحروب ليس الدمار المادي وحده، بل استمرار الإنكار الجماعي لأسباب الانهيار

ولعل التجربة الأوروبية بعد الحربين العالميتين تقدم مثال عميق على أهمية الوعي بالهشاشة. فقد كانت أوروبا، قبل الحرب العالمية الأولى، تنظر إلى نفسها بوصفها قمة الحضارة الإنسانية الحديثة مركز العقلانية والعلم والتقدم. غير أن الحربين العالميتين كشفتنا أن المجتمعات الأوروبية، رغم تقدمها العلمي والفلسفي، كانت قادرة أيضاً على إنتاج أكثر أشكال العنف دماراً. ومن هنا بدأ التحول الفكري العميق داخل أوروبا، حيث ظهرت مراجعات فلسفية وسياسية أعادت التفكير في الحداثة الغربية نفسها.

تناولت الفيلسوفة حنة أرنت هذه المسألة بصورة حادة في تحليلاتها لصعود الأنظمة الشمولية، موضحة أن المجتمعات لا تنهار فجأة، بل عندما تفقد قدرتها على إدراك هشاشتها الداخلية. ولهذا فإن الوعي بالهشاشة عند أرنت ليس مجرد إدراك لضعف الدولة، بل إدراك لإمكانية سقوط الإنسان نفسه في العنف حين

تنهار الضوابط الأخلاقية والمؤسسة القائمة عليها .

ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن التحول الحقيقي مرتبطاً فقط بإعادة الإعمار الاقتصادي، بل بإدراك عميق لحجم الانهيار الأخلاقي والسياسي الذي قاد المجتمع إلى الفاشية. لقد اكتشف الألمان أن الدولة الحديثة، إذا فقدت الضوابط الديمقراطية والنقد الذاتي، يمكن أن تتحول إلى أداة إبادة جماعية. ومن هنا نشأ نوع من الوعي التاريخي بالخطر أي إدراك أن الاستقرار ليس معطى دائم ، وأن الديمقراطية نفسها قابلة للانهيار إذا لم تُحمى بالمؤسسات والثقافة النقدية.

وفي رواندا، جاءت الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ لتكشف هشاشة الهوية الوطنية بصورة مأساوية. فالدولة التي بدت ظاهرياً مستقرة انهارت خلال أسابيع إلى واحدة من أبشع موجات العنف الجماعي في العصر الحديث. غير أن التحول اللاحق في رواندا بدأ من الاعتراف بأن الكارثة لم تكن مجرد انفجار عابر للكرهية، بل نتيجة تراكم طويل من الخطابات الإثنية والفسل السياسي وضعف المؤسسات. ومن هنا أصبح الاعتراف بالهشاشة شرط لإعادة بناء الدولة.

في الصين، فقد تشكل الوعي بالهشاشة عبر ما يُعرف في الأدبيات الصينية بقرن الإهانة، وهي المرحلة التي شهدت فيها البلاد حروب الأفيون والتدخلات الأجنبية والانقسامات الداخلية. لقد أدركت النخب الصينية أن ضعف الدولة وتفككها الداخلي جعل الصين عرضة للهيمنة الخارجية، ولذلك ارتبط مشروع النهضة الصينية بإعادة بناء الدولة المركزية القوية وتجاوز

حالة الانهيار التاريخي

تشير دراسات البنك الدولي إلى أن المجتمعات التي تنجح في تجاوز الحروب هي تلك التي تمتلك القدرة على تحويل الصدمة إلى مراجعة مؤسسية، لا إلى مجرد خطاب عاطفي. فالهشاشة لا تصبح خطر قاتل إلا عندما تتحول إلى أمر منكر أو غير قابل للنقاش داخل المجال العام.

وعند إسقاط هذه الفكرة على الحالة السودانية، تظهر الأزمة بصورة أكثر تعقيداً كالعادة دائماً فالسودان، لعقود طويلة، عاش داخل سرديات قومية واجتماعية صورت المجتمع السوداني باعتباره مجتمع متسامح بطبيعته، ومتجانس أخلاقياً وقادر دائماً على تجاوز الأزمات عبر الحكمة الشعبية أو النسيج الاجتماعي..... الخ غير أن الحرب الأخيرة كشفت هشاشة هذه الصورة بصورة عنيفة

لقد أظهرت الحرب أن التعايش السوداني لم يكن مستند على عقد وطني راسخ أو مؤسسات مستقرة، بل كان في كثير من الأحيان قائم على توازنات هشة قابلة للانهيار عند أول صدمة كبرى. كما كشفت أن الدولة السودانية نفسها ظلت، منذ الاستقلال، تعاني من هشاشة بنيوية في إدارة التنوع الإثني والجهوي والسياسي، وأن كثير من الأزمات المؤجلة لم تُحل جذرياً، بل جرى تأجيلها أو احتواؤها مؤقتاً

ولعل الأخطر من ذلك أن الحرب أظهرت هشاشة النخب السودانية ذاتها. فقد بدا واضح للجميع أن جزء كبير من النخبة

السياسية والفكرية لم يكن يمتلك تصور متماسك للدولة الوطنية، بقدر ما كان يدير صراعات السلطة داخل بنية هشّة من الأساس، ولهذا لم تتحول التحولات التاريخية الكبرى في السودان من الاستقلال إلى الثورات الشعبية والانقلابات والحروب إلى مشروع وطني تراكمي قادر على بناء دولة مستقرة.

كشفت الحرب هشاشة مفهوم المواطنة نفسه إذ عادت الانقسامات القبلية والجهوية والإثنية إلى الواجهة بسرعة كبيرة بمجرد انهيار سلطة الدولة المركزية. وهذا يشير إلى أن الهوية الوطنية السودانية بقيت، في جزء كبير منها، مشروع غير مكتمل، وأن الدولة على مر تاريخها لم تنجح في بناء شعور وطني يتجاوز الولاءات الأولية بصورة حقيقية.

ومن خلال هذا السرد يصبح الوعي بالهشاشة ضرورة تاريخية لا يمكن تجاوزها عبر الخطابات العاطفية أو الوطنية المجردة. فالمجتمعات التي ترفض الاعتراف بعمق أزماتها تبقى عاجزة عن إصلاحها. ولهذا فإن الخطوة الأولى نحو بناء السودان بعد الحرب لا تتمثل في استعادة الشعارات القديمة، بل في الاعتراف الصريح بأن الدولة السودانية الحديثة دخلت في أزمة بنيوية عميقة تتعلق بطبيعة السلطة والهوية والعقد الاجتماعي..

عموماً فإن الوعي بالهشاشة لا يعني تبني خطاب عدمي أو فقدان الأمل، بل يعني التحرر من أو هام الكمال التاريخي والأخلاقي. فالأهم التي نهضت بعد الكوارث لم تنهض لأنها كانت أقوى من غيرها، بل لأنها امتلكت الشجاعة الكافية للنظر

إلى هشاشتها بوضوح، وتحويل هذا الإدراك إلى نقطة بداية لبناء مختلف

ولهذا فإن السؤال الجوهرى في الحالة السودانية لم يعد هل توجد أزمة؟

بل هل يمتلك السودانيون الشجاعة الفكرية والسياسية للاعتراف بحجمها الحقيقي؟

لأن المجتمعات تبدأ التعافي عندما تتوقف عن الهروب من مرآة الانهيار، وتبدأ في رؤية نفسها كما هي، لا كما ترغب أن تكون.

النخب وإعادة إنتاج الأزمة

عندما كنت اقراء تاريخ السودان الحديث ومحاولة تحليل واستقراء الاحداث دائماً ما يتبادر لي تساؤل كيف تحولت تلك النخب من أداة لبناء الدولة إلى جزء من بنية الانهيار؟

إلى ان وصلت الى حقيقة أن الوعي بالهشاشة يمثل الخطوة الأولى في فهم الأزمة السودانية، فالسؤال الذي يفرض نفسه مباشرة هو لماذا عجزت الدولة السودانية، رغم كل التحولات والحروب والثورات، عن تحويل لحظات الانهيار إلى مشروع وطني جديد؟

لماذا ظل السودان، منذ الاستقلال، ينتقل من أزمة إلى أخرى دون أن ينجح في تأسيس عقد سياسي واجتماعي مستقر؟

وهنا يصبح من الصعب فهم الأزمة السودانية دون التوقف عند دور النخب السياسية والثقافية والعسكرية والدينية، ليس فقط بوصفها فاعل داخل الأزمة، بل بوصفها في كثير من الأحيان أحد أهم منتجبيها التاريخيين.

فالانهيار الطويل الذي عاشه السودان لا يمكن تفسيره عبر العوامل الاقتصادية أو التدخلات الخارجية وحدها، رغم أهميتها، بل يرتبط أيضاً بطبيعة النخبة التي أدارت الدولة الحديثة منذ لحظة الاستقلال. ذلك أن الدولة، في التجارب التاريخية المختلفة، لا تنهض فقط بوجود الموارد أو الشعارات الوطنية، وإنما بوجود نخب قادرة على إنتاج مشروع جامع يتجاوز الولاءات الضيقة والانقسامات الأولية. وحين تفشل النخب في ذلك، تتحول الدولة تدريجياً إلى ساحة مفتوحة للصراع، ويصبح المجتمع نفسه أسير لدورات متكررة من الانهيار.

وقد تناول عالم الاجتماع الإيطالي أنطونيو غرامشي ذكرته سابقاً، مفهوم النخبة من زاوية قدرتها على إنتاج الهيمنة الثقافية، أي قدرتها على بناء تصور مشترك للدولة والمجتمع يمنح النظام السياسي قدر من الشرعية والاستقرار. بينما يرى عالم الاجتماع الأمريكي سي رايت أن النخب قد تتحول، في المجتمعات الهشة، إلى شبكات مغلقة لإعادة توزيع السلطة والمصالح، بدل أن تكون أداة لإدارة الدولة بصورة عقلانية، وهذا بالضبط ما يحدث في السودان.

نعم نتفق تماماً مع أن كثير من الدول ما بعد الاستعمار ورثت حدود سياسية ومؤسسات هشة دون أن تنتج نخبها في

بناء أمة سياسية بالمعنى الحديث. ولذلك ظلت السلطة تُدار دائماً عبر التوازنات الإثنية والجهوية والعسكرية و الشُّليات الحزبية ، لا عبر مشروع وطني جامع، انظر لحكومة الفترة الانتقالية .

تؤكد تقارير البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا أن أحد أبرز أسباب هشاشة الدول الإفريقية يتمثل في ضعف المؤسسات السياسية وارتباط السلطة بشبكات الزبانية والمحاصصة والانتماءات الأولية، مما يجعل الدولة عاجزة عن التحول إلى مؤسسة قومية محايدة

تبدو هذه الإشكالية أكثر وضوح وتعقيد. فمنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، لم تستطع النخب السودانية إنتاج تصور مستقر للدولة الوطنية، بل ظلت تتعامل مع الدولة باعتبارها مجال للصراع على السلطة أكثر من كونها إطار لبناء مشروع جماعي طويل المدى. ولهذا تعاقبت على السودان الحكومات المدنية والانقلابات العسكرية والثورات الشعبية دون أن تتجح أي مرحلة في تفكيك جذور الأزمة البنوية.

لقد دخل السودان إلى الاستقلال دون اتفاق حقيقي حول طبيعة الدولة وهويتها وعلاقتها بالتنوع الإثني والثقافي والديني داخله. فبدل أن تتعامل النخب مع هذا التنوع باعتباره أساس لبناء عقد وطني جديد، جرى اختزاله داخل سرديات مركزية ضيقة، وهو ما ساهم منذ وقت مبكر في إنتاج الشعور بالتهميش لدى أطراف واسعة من البلاد

لنتفق ان الأزمة السودانية لم تكن فقط أزمة حكم، بل أزمة نخبة أيضا فقد عجزت القوى السياسية، بمختلف اتجاهاتها، عن الانتقال من منطلق السيطرة على الدولة إلى منطلق بناء الدولة ولهذا بقي الصراع السياسي السوداني يدور حول من يحكم، لا حول كيفية تأسيس نظام حكم مستقر وعادل

ويلاحظ دكتور منصور خالد في كتاباته حول الأزمة السودانية أن جزء كبير من فشل الدولة يعود إلى ما سماه إيمان الفشل داخل النخبة السياسية، أي العجز المستمر عن التعلم من الأخطاء التاريخية وإعادة إنتاج الأزمة بالذهنية نفسها. كما يشير إلى أن النخب السودانية دائماً ما انشغلت بالصراعات الأيديولوجية والشخصية على حساب بناء المؤسسات.

وقد ظهرت هذه الأزمة بصورة أوضح بعد الثورات الشعبية المتكررة في السودان. فرغم أن الشارع السوداني أظهر، في أكثر من محطة تاريخية، قدرة كبيرة على الحراك السياسي وإسقاط الأنظمة، فإن النخب دائماً ما فشلت في تحويل اللحظة الثورية إلى مشروع مؤسسي مستدام. فالخذلان يكون منها تحديداً ، لهذا أصبحت الثورات في السودان تُنتج فراغ سياسي سرعان ما يُعاد ملؤه عبر الانقلابات أو الصراعات المسلحة أو التسويات الهشة ولنا في تسوية الوثيقة الدستورية مثال واضح ..

وهذا يقودنا بدورة الى جزء كبير من الأزمة يرتبط بطبيعة العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية. فمنذ الاستقلال، لم تُحسم هذه النقطة بصورة واضحة مسألة العلاقة بين الجيش والسياسة، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تتحول بصورة متكررة إلى

لاعب سياسي مباشر، لا مجرد مؤسسة وطنية مهنية. وفي المقابل، فشلت القوى المدنية أيضاً في بناء مؤسسات حزبية قوية قادرة على إدارة الانتقال الديمقراطي بصورة مستقرة

تشير بعض الدراسات التي تهتم بالسلام الدولي إلى أن الدول التي تتكرر فيها الانقلابات والحروب الأهلية تعاني غالباً من نخب غير قادرة على إنتاج قواعد مستقرة للتنافس السياسي، بحيث يصبح العنف جزء من آلية تداول السلطة نفسها

وفي السودان، ساهمت النخب الأيديولوجية كذلك في تعميق الأزمة عبر تحويل الدولة إلى ساحة للصراع حول (الهوية). فقد جرى توظيف الدين والعروبة والإثنية والجهوية بصورة سياسية حادة، مما جعل الهوية الوطنية نفسها محل تنازع دائم بدل أن تكون إطار جامع فلم تعد الدولة مجرد مؤسسة إدارية، بل تحولت إلى أداة لفرض تصور ثقافي وسياسي معين على بقية المجتمع

والاعجب من ذلك أن كثير من النخب والأحزاب السياسية السودانية تعاملت مع الحروب الأهلية بوصفها أزمات أطراف، لا بوصفها تعبير عن خلل عميق في بنية الدولة الوطنية نفسها. ولهذا لم تتحول اتفاقيات السلام المتعددة إلى مراجعة جذرية لطبيعة النظام السياسي، بل كانت حلول جزئية أو مؤقتة سرعان ما انهارت مع الوقت منذ مؤتمر المائدة المستديرة الى اتفاقية اديس ابابا حتى اتفاقية نيفاشا ادت الى فصل السودان وإنتاج مزيد من الازمات ان كان في السودان الشمالي او الجنوبي وليس لدي اي تعليق على الاتفاقيات التي كانت في حقة الإنقاذ مع

الفصائل العسكرية الجنوبية المنشقة عن جيش تحرير السودان
او الدافورية فأمرها واضح للقارئ .

كشفت الحرب الأخيرة حجم الإفلاس البنيوي للنخب السودانية
بصورة غير مسبوقة. فمع انهيار مؤسسات الدولة واتساع
دائرة العنف والنزوح، بدا واضح بما لا يدع مجال للشك ان
القوى السياسية لم تكن تمتلك مشروع حقيقي لإدارة الدولة بعد
الانهيار، بل ظلت أسيرة الخطابات القديمة والتحالفات المؤقتة
والانقسامات التقليدية، بل ان الامر لدي يكاد يكون منذ تنحي
البشير عن السلطة وتدافع القوي المدنية الى العسكرية بدون
رؤية واضحة لكليهما

ومن هنا فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس فقط لماذا
فشلت النخب السودانية؟

انما هل تستطيع هذه النخب أصلاً إنتاج مراجعة حقيقية
لذاتها...؟

لأن التجارب الدولية تشير إلى أن الأمم لا تنهض فقط بتغيير
الأنظمة، بل بتغيير طريقة تفكير النخب نفسها. فألمانيا بعد
الحرب لم تنهض لأنها غيرت السلطة فقط، بل لأنها خاضت
مراجعة فكرية وأخلاقية عميقة للنخب التي قادت البلاد إلى
الكارثة. وكذلك فعلت دول أخرى أدركت أن إعادة إنتاج الذهنية
القديمة يعني إعادة إنتاج الانهيار نفسه

دائماً ما تبدو لي الأزمة السودانية مرتبطة بما يمكن تسميته
دائرة إعادة إنتاج الفشل

، حيث تُعاد صياغة التحالفات والخطابات والأدوات السياسية نفسها بعد كل أزمة دون معالجة الجذور البنوية للمشكلة. ولهذا فإن أي مشروع حقيقي لمستقبل السودان لا يمكن أن ينجح دون إعادة تعريف دور النخبة نفسها من نخبة تسعى إلى احتكار الدولة إلى نخبة تسعى إلى تأسيسها

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه الأمم ليس وجود نخب فاشلة فقط، بل وجود نخب عاجزة عن إدراك فشلها التاريخي. لأن المجتمعات تبدأ طريق التعافي عندما تتحول النخب من جزء من الأزمة إلى جزء من عملية المراجعة والبناء. أما حين تظل النخب أسيرة أو هامها القديمة وصراعاتها الصغيرة، فإن الكارثة لا تنتهي، بل تعيد إنتاج نفسها بصورة أكثر عنفاً وتعقيداً

العدالة والذاكرة الوطنية

كنت لا اريد ان ابدا هذه الفقرة بسؤال يعيدني الي تحليل قد يطول ويخرجني مما اريد طرحه، ولكن سؤال يلح على باستمرار كيف استطاعت كثير من الشعوب مواجهه آلام ماضيها دون أن تصبح أسيرة له؟ فحين تخرج المجتمعات من الحروب ، لا تكون المشكلة الأساسية في حجم الدمار المادي فقط، بل في الكيفية التي سنتعامل بها تلك المجتمعات مع الذاكرة الثقيلة للعنف والقتل والانقسام. فالحروب لا تنتهي فعلياً بمجرد توقف إطلاق النار وتبقى آثارها ممتدة داخل الوعي الجمعي، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي صورة الدولة، وفي شعور الضحايا بالعدالة أو الإقصاء. ولهذا فإن السؤال المركزي بعد كل كارثة تاريخية يصبح كيف يمكن بناء سلام مستدام داخل مجتمع يحمل

ذاكرة مثقلة بالخوف والكرهية والخذلان؟

ومن هنا تبرز العلاقة العميقة بين العدالة والذاكرة الوطنية. فالعدالة الانتقالية ليست مجرد إجراءات قانونية لمعاقبة الجناة، كما أن الذاكرة الوطنية ليست مجرد أرشيف للماضي أو احتفال رمزي بالضحايا، بل هما عملية سياسية وأخلاقية تهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة، وتحويل الألم الجماعي من وقود للانتقام إلى أساس للتعلم ومنع التكرار

تناولت بعض الدراسات السياسية والاجتماعية هذه الإشكالية وخلاصة ما تم التوصل إليه هي إن المجتمعات الخارجة من العنف تواجه دائماً معضلة مزدوجة هي ...

كيف نتذكر دون أن تُدمر بالذاكرة...؟

وكيف تنسى دون أن تكرر الجريمة...؟

فالإفراط في النسيان قد يؤدي إلى الإفلات من العقاب وإعادة إنتاج العنف، بينما قد يؤدي تحويل الذاكرة إلى أداة للكرهية الدائمة إلى تعطيل أي إمكانية لبناء مجتمع جديد

ولهذا فإن الدول التي نجحت ولو بشكل نسبي في تجاوز حروبها الأهلية أو أنظمتها القمعية لم تفعل ذلك عبر محو الماضي، بل عبر إدارة الذاكرة بصورة تسمح بالاعتراف بالحقيقة دون تحويل المجتمع إلى ساحة مفتوحة للثأر.

تشير تقارير المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أن المجتمعات التي تتجاهل الانتهاكات الكبرى أو تؤجل مواجهتها تظل أكثر

عرضة للعودة إلى العنف، لأن الجروح غير المعترف بها تتحول مع الوقت إلى غضب تاريخي متراكم والنهاية تكون بركان ينفجر في الجميع .

في الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن بناء الدولة الجديدة ممكن دون مواجهة الذاكرة النازية بصورة مباشرة. فقد أدركت ألمانيا أن محاولة دفن الماضي أو التقليل من حجم الجرائم ستؤدي إلى بقاء الفاشية كامنة داخل المجتمع. ولهذا جاءت محاكمات نورمبرغ كإعلان عالمي بأن الجرائم الجماعية لا يمكن تجاوزها بالصمت السياسي أو التسويات المؤقتة كما قلت سابقاً

غير أن الأهم من المحاكمات كان بناء ثقافة الاعتراف فقد تحولت الذاكرة في ألمانيا إلى جزء من التربية المدنية والتعليم والثقافة العامة. وأصبحت المتاحف والنصب التذكارية ومعسكرات الاعتقال السابقة فضاءات لإنتاج الوعي التاريخي، لا مجرد أماكن للحزن الرمزي. لقد أدرك الألمان أن حماية المستقبل تبدأ بالاعتراف الصريح بما حدث في الماضي

ويرى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن الديمقراطية الألمانية الحديثة تأسست على مواجهة الذاكرة لا الهروب منها، لأن المجتمعات التي تنكر جرائمها تفقد قدرتها الأخلاقية على بناء نظام سياسي مستقر. ومن هنا أصبحت الذاكرة جزء من شرعية الدولة الجديدة نفسها.

جنوب إفريقيا جاءت لجنة الحقيقة والمصالحة بعد نهاية

نظام الفصل العنصري بوصفها محاولة لبناء عقد أخلاقي جديد داخل مجتمع كان مهدد بالانفجار. فبدل من الاقتصار على العقاب، جرى التركيز على كشف الحقيقة علنا أمام المجتمع، ومنح الضحايا مساحة للاعتراف بمعاناتهم، وإجبار الجناة على الاعتراف بما ارتكبوه.

وقد لعب ديزموند توتو* من خلال رئاسته للجنة الحقيقة والمصالحة كما ذكرنا سابقا دور محوري في تحويل العدالة من منطق انتقامي إلى مشروع للمصالحة الوطنية. لم يكن الهدف إنكار الجرائم أو تبريرها، بل منع المجتمع من التحول إلى سجن دائم للكراهية المتبادلة. وهنا تصبح الحقيقة نفسها أداة لبناء السلام (ارجو من القارئ مراجعه شخصية ديزموند توتو)

رواندا، بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، واجهت الدولة تحدي أكثر تعقيد بسبب ضخامة الجرائم وعدد المشاركين فيها. ولذلك جرى اللجوء إلى محاكم الغاتشا* المحلية، التي حاولت الجمع بين المحاسبة والمصالحة المجتمعية. ورغم الانتقادات المتعلقة بطبيعة تلك المحاكم وحدود استقلاليتها، فإن التجربة الرواندية أظهرت أهمية الاعتراف الجماعي بالمأساة في إعادة بناء الدولة.

وتشير تقارير هيومن رايتس ووتش إلى أن العدالة الانتقالية تصبح أكثر فعالية عندما ترتبط بإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية والتعليمية، لأن الاقتصار على محاكمة الأفراد دون تغيير البنية التي أنتجت العنف يجعل احتمالات التكرار قائمة.

ترتبط الذاكرة الوطنية ارتباطاً مباشراً بالتعليم والإعلام والثقافة العامة. فالدولة لا تبني ذاكرتها فقط عبر المحاكم، بل عبر الطريقة التي تُروى بها الحروب داخل الكتب المدرسية، والأفلام، والخطاب السياسي، والمجال العام. ولهذا فإن كثير من الدول الخارجة من النزاعات ركزت على إعادة كتابة السردية الوطنية بصورة أكثر شمولاً وعدالة.

في السودان وكما ذكرت سابقاً فإن الإزمة تظهر بشكل تعقيد وخطورة فالحروب متعددة في السودان والأزمات مترابطة منذ تكوينه لذلك هنالك عدد كبير من الملفات التي لا يمكن اغلاقها بسهولة ، فالتاريخ الطويل للسودان من الحروب الاهلية والانقلابات العسكرية ، والعنف السياسي والإثني والجهوي والامر العجيب والأكثر غرابه ان هذه الاحداث رغم كثافتها، لم تتحول إلى مشروع وطني حقيقي للعدالة أو بناء الذاكرة

لقد ظلت كثير من الجرائم والانتهاكات تُدفن داخل التسويات السياسية المؤقتة، أو تُستخدم بصورة انتقائية في الصراع بين القوى المختلفة، دون بناء عملية وطنية شاملة لكشف الحقيقة والاعتراف بالضحايا. وما تجربة مجزرة القيادة العامة والتي افضت الى الوثيقة الدستورية ببعيد ، ولهذا تراكمت الذاكرة السودانية بوصفها ذاكرة مجروحة ومجزأة لكل جماعة روايتها الخاصة عن الظلم والحرب والخيانة، بينما غابت سردية وطنية جامعة تعترف بمعاناة الجميع

فالحرب في الجنوب، ومجازر دارفور، والعنف السياسي في المركز، والانقلابات العسكرية، والقمع ضد المتظاهرين،

والانتهاكات التي صاحبت الحرب الأخيرة كلها تحولت إلى طبقات متراكمة من الألم غير المعالج. ومع غياب العدالة والمحاسبة، ترسخت داخل الوعي السوداني فكرة خطيرة مفادها أن العنف السياسي يمكن أن يمر دون عقاب انتقامي لهذا كانت الانتهاكات في الحرب الحالية أكثر فجورا ولا يستحي فاعليها من توثيقها .

كما أن الدولة السودانية، في مراحل كثيرة، تعاملت مع الذاكرة بصورة انتقائية إذ جرى تمجيد بعض الأحداث وإخفاء أخرى، والاعتراف ببعض الضحايا وتجاهل آخرين. وهذا ما جعل الذاكرة الوطنية نفسها ساحة للصراع بدل أن تكون مساحة مشتركة للفهم والمراجعة

تشير دراسات منظمة العفو الدولية ومجموعة الأزمات الدولية إلى أن استمرار الإفلات من العقاب في السودان ساهم بصورة مباشرة في إعادة إنتاج العنف، لأن غياب العدالة شجع الفاعلين السياسيين والعسكريين على استخدام القوة بوصفها أداة طبيعية للصراع

والغريب أن الحرب الأخيرة كشفت هشاشة الذاكرة الوطنية السودانية نفسها. فمع اتساع دائرة الكراهية والانقسامات الجهوية والإثنية، بدا واضح أن المجتمع السوداني لم ينجح في بناء سردية مشتركة حول الدولة والوطن والمواطنة. ولهذا فإن الخوف الحقيقي لا يكمن فقط في استمرار الحرب، بل في احتمال انتقال السودان إلى مرحلة تفكك الذاكرة الوطنية أي فقدان الحد الأدنى من التصور المشترك للتاريخ والمستقبل وهذا بالضبط ما نشاهده الان .

لذلك فإن أي مشروع حقيقي لإعادة بناء السودان لا يمكن أن يقوم على التسويات السياسية وحدها كما ذكرت سابقاً، بل يحتاج

إلى عملية أعمق تشمل كشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا، وإصلاح المؤسسات، وإعادة كتابة الذاكرة الوطنية بصورة أكثر عدالة وشمولاً. لأن المجتمعات التي لا تواجه تاريخها بصدق تبقى معرضة لتكرار مأساه بصورة دائمة.

العدالة، في النهاية، ليست مجرد عقوبة قانونية، بل محاولة لإعادة بناء الثقة الأخلاقية داخل المجتمع. أما الذاكرة الوطنية، فهي ليست مجرد استدعاء للماضي، بل سؤال يتعلق بنوع المستقبل الذي تريد الأمة بناءه لنفسها. ولهذا فإن السودان، إذا أراد الخروج من دائرة الانهيار المتكرر، يحتاج إلى شجاعة تاريخية للاعتراف بما حدث، لا بوصفه سلسلة أخطاء معزولة، بل بوصفه نتيجة لمسار طويل من الفشل في إدارة الدولة والهوية والعنف

مستقبل السودان بعد الحرب

ربما لا توجد نهاية حقيقية للكتابة عن السودان، لأن المأساة السودانية نفسها لم تصل بعد إلى نهايتها الكاملة، ولأن الأسئلة التي ولّدتها الحرب لا تزال مفتوحة على قلق التاريخ والمستقبل معاً. ومع ذلك، فإن اختيار هذا المحور ليكون ختام هذه الأوراق البحثية لم يأتي بوصفه خاتمة نهائية بقدر ما جاء محاولة للعودة إلى السؤال الأكثر جوهرية ماذا يبقى من الأوطان بعد الحروب؟ وما الذي تحتاجه المجتمعات كي لا يتحول الألم إلى قدر دائم يعيد إنتاج نفسه جيلاً بعد جيل؟

لقد حاولت في هذه الأوراق، على قلة خبرتي وعبر محاورها المختلفة، الاقتراب من العلاقة المعقدة بين العنف

والهوية، وبين انهيار الدولة وتحولات الوعي، وبين الألم وإمكان التعلم التاريخي. كما سعت إلى ذكر تجارب شعوب أخرى استطاعت، رغم الكوارث الكبرى، أن تعيد بناء ذاتها عبر العدالة والذاكرة والتعليم وإعادة تعريف الإنسان والدولة. غير أن التجربة السودانية تظل أكثر تعقيداً والمأ، ليس فقط بسبب حجم الدمار الراهن، بل لأن الحرب كشفت هشاشة تراكمت لعقود طويلة داخل بنية المجتمع والنخبة والدولة، لا ادعي انني كاتب ولكن هي محاولات قارئ حاول ان يرتب بعض أفكاره المستمدة من تحليل وقراءة مجتمعات اخري .

فالحديث عن مستقبل السودان بعد الحرب لا ينبغي أن يُختزل في لغة الإعمار التقني أو التسويات السياسية وحدها، لأن الأزمة السودانية تجاوزت منذ وقت طويل حدود الصراع العسكري المباشر. لقد أصبحت أزمة معنى، وأزمة ثقة، وأزمة إنسان أنهك طويلاً داخل دوائر القهر، والانقسام، والهامش، والعنف. ولهذا فإن أي محاولة للتفكير في المستقبل تظل ناقصة ما لم تبدأ من السؤال الإنساني نفسه كيف يمكن استعادة الإنسان السوداني بوصفه القيمة المركزية لأي مشروع وطني قادم؟

إن التنمية ليست مجرد أرقام للنمو الاقتصادي، ولا مجرد مشاريع بنية تحتية، بل قدرة مجتمع كامل على استعادة طاقته الأخلاقية والنفسية والمعرفية. فالدول لا تنهض فقط حين تبنى مؤسساتها، بل حين تستعيد إيمان مواطنيها بإمكان الحياة المشتركة، وبجدوى العمل، وبمعنى الانتماء إلى وطن لا يتحول كل مرة إلى ساحة خراب جديدة

ولهذا يأتي هذا المحور الأخير بوصفه محاولة للتفكير في السودان من زاوية مختلفة ليس فقط كيف يخرج من الحرب، بل كيف يخرج من حالة الهدر التاريخي الطويل التي استنزفت الإنسان قبل أن تستنزف الدولة. لأن السؤال الحقيقي الذي سيحدد مستقبل السودان ليس كم سيُعاد بناءه من مدن وطرق، بل كم سيُعاد إنقاذه من البشر الذين أكلتهم الحرب والخوف والانقسام وفقدان المعنى.

بعد كل الحروب تميل المجتمعات إلى طرح سؤالين متلازمين

كيف نعيد بناء ما تهدّم؟

وكيف نمنع الانهيار القادم؟

غير أن التجارب التاريخية تكشف أن إعادة الإعمار لا تبدأ فعلياً من الأسمنت والطرق والجسور، بل من الإنسان نفسه. فالدول قد تستعيد مبانيها خلال سنوات قليلة، لكنها قد تحتاج إلى عقود طويلة لاستعادة الإنسان القادر على إنتاج المعنى، والثقة، والعمل والانتماء. ومن هنا فإن مستقبل السودان بعد الحرب لا يمكن اختزاله في اتفاق سياسي أو خطة اقتصادية أو إعادة تشغيل مؤسسات الدولة فقط، بل يرتبط أولاً بسؤال أكثر عمقاً

أي إنسان سيخرج من هذه الحرب؟

وأي مجتمع يمكن أن يُبنى فوق هذا الخراب النفسي والاجتماعي والتاريخي؟

لقد حاولت في هذه الأوراق منذ بدايتها، أن اربط بين الألم والوعي، وبين التعلم من الكوارث، وبناء الذاكرة، والعدالة، والتعليم. غير أن جميع هذه المحاور تلتقي في نقطة مركزية واحدة لا توجد دولة مستقرة دون إنسان يمتلك القدرة النفسية والمعرفية والأخلاقية على حمل مشروعها.

فالحروب لا تدمر الاقتصاد وحده، بل تدمر الطاقة الإنسانية الكامنة داخل المجتمع أي القدرة على المبادرة، والثقة، والإبداع، والعمل الجماعي، والإحساس بالمستقبل.

لذلك يجب ان نفهم العبارة الجوهرية التي تقول لا توجد مشاريع تنموية بدون طاقة، ولا توجد طاقة بدون إنسان

فالاقتصاد في جوهره، ليس مجرد أرقام وموازنات واستثمارات، بل هو تعبير عن الطاقة الإنسانية المنظمة داخل المجتمع. وكل مشروع تنموي حقيقي يبدأ من الاعتراف بالإنسان بوصفه المصدر الأساسي للقيمة والإنتاج والمعرفة. ولهذا فإن المجتمعات التي تتعرض للهدر الطويل عبر الاستبداد، والحروب، والفقر، والإذلال، والعنف لا تفقد مواردها المادية فقط، بل تفقد أيضا قدرتها الداخلية على الفعل التاريخي

يقدم لنا دكتور مصطفى حجازي واحدة من أهم المقاربات النفسية والاجتماعية لفهم أزمة المجتمعات التي تشابه المجتمع السوداني لحد ما ، من خلال مفهومي الإنسان المقهور

والإنسان المهودر ففي كتابه الإنسان المهودر ، يرى

حجازي أن أخطر أشكال التخلف لا يتمثل فقط في الفقر المادي، بل في هدر الإنسان نفسه أي تدمير قدرته على المبادرة والإبداع والشعور بالكرامة والفاعلية التاريخية

ويشير دكتور مصطفى حجازي إلى أن المجتمعات التي يعيش أفرادها تحت القهر الطويل والاستبداد والعنف تدخل تدريجياً في حالة من العجز ، حيث يفقد الإنسان ثقته بقدرته على التأثير في الواقع، ويتحول إلى كائن خائف أو منسحب أو غاضب بصورة غير منتجة. كما يوضح أن الاستبداد لا يكفي بقمع الحريات السياسية، بل يقوم بهدر الطاقات النفسية والعقلية والاجتماعية للأفراد، وهو ما يجعل أي حديث عن التنمية مجرد خطاب فارغ إذا لم يُستعد الإنسان أولاً

وفي كتاب سيكولوجية الإنسان المقهور يحلل حجازي كيف تنتج المجتمعات المقهورة أنماط من السلوك يقوم على الخوف، والشك، والانكفاء، وإعادة إنتاج العنف داخل العلاقات الاجتماعية نفسها. فالقهر الطويل لا يصنع فقط أنظمة استبدادية، بل يصنع أيضاً إنسان مأزوم في علاقته بذاته وبالآخرين وبالذولة. ولهذا فإن إعادة بناء الدول بعد الحروب لا يمكن أن تتم عبر الحلول التقنية وحدها، لأن المشكلة في جوهرها إنسانية ونفسية وثقافية أيضاً

وفي الحالة السودانية، تبدو الأزمة أكثر من مجرد انهيار اقتصادي أو فشل سياسي. فالسودان، خلال عقود طويلة، عاش حالة ممتدة من الهدر الإنساني هدر عبر الحروب، والنزوح، والاستقطاب، وانهيار التعليم، والاستبداد، والعنف

الرمزي، والمادي. ومع الحرب الأخيرة، دخل هذا الهدر مرحلة أكثر قسوة، حيث لم يعد الأمر متعلق فقط بتدمير المدن والبنية التحتية، بل بتآكل الإحساس الجماعي بالأمان والمعنى والمستقبل.

لقد أنتجت الحرب ملايين النازحين، وأجيال خارج التعليم، وانهيار واسع في الطبقة الوسطى ان لم يكن تلاشيها، وتفكك في الروابط الاجتماعية، وانتشار للخوف والعمية والإنهاك النفسي. وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى أن الدول الخارجة من النزاعات الطويلة تعاني في الغالب من تراجع خطير في رأس المال البشري أي في الصحة والتعليم والمهارات والثقة الاجتماعية، وهو ما يجعل إعادة البناء أكثر تعقيد من مجرد توفير التمويل أو إعادة الإعمار المادي.

إن مستقبل السودان لا يرتبط فقط بوقف الحرب، بل بقدرته على استعادة الإنسان السوداني نفسه من حالة الهدر الطويل. لأن المجتمعات المنهكة نفسياً والمقسمة اجتماعياً لا تستطيع إنتاج تنمية مستقرة، حتى لو امتلكت الموارد الطبيعية. وقد أثبتت تجارب عديدة من رواندا إلى كوريا الجنوبية وألمانيا بعد الحرب أن النهضة الحقيقية تبدأ حين تتحول الدولة إلى مشروع لاستعادة الإنسان، لا مجرد جهاز لإدارة السلطة

ولهذا فإن السؤال التنموي في السودان يجب أن يُعاد تعريفه بصورة مختلفة. فالتنمية ليست مجرد استخراج الذهب أو زيادة الصادرات أو بناء الطرق، بل بناء إنسان قادر على

التفكير والعمل والمشاركة والثقة بالمستقبل. ومن دون ذلك، تتحول الموارد نفسها إلى مصدر جديد للصراع والفساد والانقسام

كما أن أي مشروع تنموي سوداني بعد الحرب سيكون محكوماً عليه بالفشل إذا لم يعالج جذور التفاوت والهامشية التاريخية بين المركز والأطراف. لأن التنمية التي تُنتج الإقصاء تعيد إنتاج الحرب بصورة أخرى. ولهذا فإن إعادة بناء السودان تحتاج إلى مشروع وطني يعترف بالتنوع، ويوزع الموارد بصورة أكثر عدالة، ويعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة لا الامتيازات التاريخية.

ولا بد أن يصبح التعليم كما ناقشت الأوراق السابقة ليس مجرد قطاع خدمي، بل أداة مركزية لاستعادة الإنسان المهودور. وكذلك العدالة الانتقالية ليست مجرد محاكمات، بل محاولة لإعادة بناء الثقة الأخلاقية داخل المجتمع. أما الذاكرة الوطنية، فهي ليست استدعاءً للماضي فقط، بل حماية للمستقبل من تكرار الكارثة.

الخوف الحقيقي في هذه الحرب ليس فقط استمرار الدمار، بل تحول المجتمع إلى مجتمع مُنهك فاقد للإيمان بإمكانية التغيير. لأن الأمم لا تنهار حين تخسر معركة فقط، بل حين تفقد طاقتها الداخلية على الحلم، والعمل، والنقد، والبناء.

ولهذا أقول إن مستقبل السودان لن يُحسم فقط في

المفاوضات السياسية أو الاتفاقات العسكرية، بل في الإجابة عن سؤال أكثر عمقاً هل يستطيع السودانيون استعادة الإنسان الذي أهدر طويلاً داخل دوائر الخوف والحرب والاستبداد والانقسام؟

لأن التنمية، في النهاية، ليست بناء الأشياء فقط، بل بناء الإنسان القادر على منح تلك الأشياء معنى واستمراراً

مراجع الورقة البحثية الخامسة

كتاب زراعة الجوع في السودان — Tayseer Mohamed Ali

The Open Veins of Latin America — Eduardo Galeano

The End of History and the Last Man

سيكولوجية الانسان المقهور

سيكولوجية الانسان المهودر

الخاتمة

في ختام هذه الأوراق أجد أن الحرب في السودان لم تكن بالنسبة لي مجرد حدث سياسي أو عسكري عابر، بل لحظة تاريخية كشفت هشاشة الدولة، وعرّت كثير من الأوهام التي ظل المجتمع يعيش داخلها لعقود طويلة. فمن انهيار المركز وصعود الولاءات الضيقة، إلى تحولات الخوف والنجاة وانفجار أسئلة الهوية والعنف، بدا لي أن الأزمة السودانية أعمق بكثير من مجرد صراع على السلطة، وأن جذورها تمتد إلى طبيعة الدولة نفسها، وإلى عجز النخب عن إنتاج مشروع وطني قادر على إدارة التنوع وبناء الاستقرار.

لقد حاولت، عبر هذه الأوراق، أن أقرب من العلاقة المعقدة بين الألم والوعي، وبين العنف وتحولات المجتمع، وأن أقرأ التجربة السودانية في ضوء تجارب شعوب أخرى استطاعت أن تحول كوارثها إلى لحظات مراجعة وإعادة بناء. لكنني خرجت بقناعة أساسية مفادها أن الحروب لا تصنع الوعي تلقائياً، وأن الألم وحده لا يكفي لبناء الأمم ما لم يتحول إلى معرفة، وعدالة، وذاكرة، وتعليم، ومشروع إنساني جديد.

كما أدركت أن أخطر ما يمكن أن يحدث للسودان ليس فقط استمرار الحرب، بل أن يتحول الانهيار نفسه إلى حالة مألوفة، وأن يفقد الناس إيمانهم بإمكانية التغيير. ولهذا فإن السؤال الذي ظل يرافقني طوال هذه الكتابة لم يكن فقط كيف يمكن أن

تتوقف الحرب؟ بل كيف يمكن للسودانيين أن يمنعوا أنفسهم من تكرارها مرة أخرى؟

إنني لا أزعم أن هذه الأوراق امتلكت إجابات نهائية فهي محاولات على قدرتي المحدودة ، وبرغم ذلك اري انها محاولة صادقة للفهم، ولطرح الأسئلة التي أراها ضرورية أمام هذا الخراب الكبير. وأعتقد أن السودان يقف اليوم أمام مفترق تاريخي حقيقي فإما أن تتحول هذه الحرب إلى لحظة مراجعة عميقة تعيد تعريف معنى الوطن والدولة والإنسان أو أن تبقى البلاد أسيرة دائرة طويلة من العنف والانهيار وإعادة إنتاج المأساة

فالتاريخ، في النهاية، لا يرحم الأمم التي ترفض التعلم من آلامها، لأن الشعوب التي لا تواجه أخطاءها بصدق، في الغالب ما تجد نفسها مضطرة إلى عيش الكارثة ذاتها مرة أخرى، ولكن بصورة أكثر قسوة الى ان تفني او تتلاشي تماماً .

فالأمم لا تنهض لأنها نسيت ماضيها، بل لأنها امتلكت القدرة على مواجهته دون أن تسمح له بابتلاع مستقبلها

اكرم إبراهيم البكري –

فرانكفورت – مدريد

مايو ٢٠٢٦

ملاحق لبعض المصطلحات :-

الهوتو والتوتسي

هما المجموعتان العرقيتان الرئيسيتان المرتبطتان تاريخيًا برواندا وبوروندي في منطقة إفريقيا الوسطى. ورغم أنهما يشتركان في اللغة والثقافة والدين في كثير من الجوانب، فإن السياسات الاستعمارية، خاصة خلال الحكم البلجيكي لرواندا، عمقت الانقسامات الاجتماعية بينهما. فقد حظيت أقلية التوتسي بامتيازات في الإدارة والتعليم، بينما عانت أغلبية الهوتو من التهميش السياسي والاجتماعي.

بعد الاستقلال، تصاعدت التوترات بين المجموعتين، حتى وصلت إلى الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، والتي تُعد من أكثر الأحداث دموية في القرن العشرين. وخلال تلك الإبادة، قادت ميليشيات متطرفة من الهوتو عمليات قتل جماعي راح ضحيتها نحو ٨٠٠ ألف شخص، معظمهم من التوتسي، إضافة إلى هوتو معتدلين عارضوا العنف.

سعت رواندا إلى تجاوز الانقسامات العرقية من خلال سياسات المصالحة الوطنية ومنع الخطاب العرقي في الحياة السياسية. وتبقى تجربة الهوتو والتوتسي مثالاً مهماً في دراسة آثار الاستعمار، والهوية العرقية، واستغلال السياسة للاختلافات الاجتماعية

قرن الذلة

فهو مصطلح يستخدم في الصين للإشارة إلى الفترة الممتدة تقريباً من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، حين تعرضت الصين لسلسلة من الهزائم العسكرية والتدخلات الأجنبية من قبل قوى غربية واليابان. بدأت هذه المرحلة مع حروب الأفيون التي فرضت خلالها بريطانيا امتيازات تجارية وسياسية على الصين، ثم تواصلت عبر احتلالات أجنبية ومعاهدات غير متكافئة أدت إلى فقدان أجزاء من السيادة الصينية وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة.

يمثل هذا المصطلح في الوعي الصيني رمز لفترة الضعف والانقسام الوطني، ولذلك تستحضره الدولة الصينية الحديثة كثيراً في خطابها السياسي والثقافي للتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية واستعادة المكانة الدولية للصين بعد عقود من التراجع والتدخل الخارجي.

محاكمات نورمبرغ

هي سلسلة من المحاكمات الدولية التي أُقيمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمحاكمة قادة النظام النازي في ألمانيا على الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. انعقدت المحاكمات في مدينة نورمبرغ بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ بمشاركة الحلفاء المنتصرين، وشكّلت أول تجربة قضائية دولية واسعة لمحاسبة قادة دولة على جرائم ارتكبت بحق شعوب ومدنيين.

أصبحت هذه المحاكمات نقطة تحول في القانون الدولي، لأنها أرست مبدأ أن القادة السياسيين والعسكريين يمكن أن يُحاسبوا شخصياً على الجرائم الكبرى حتى أثناء الحروب، كما ساهمت في تطوير مفاهيم العدالة الدولية وحقوق الإنسان والمحاكم الجنائية الدولية لاحقاً

مدرسة فرانكفورت

هي تيار فكري وفلسفي نشأ في ألمانيا خلال القرن العشرين حول معهد البحوث الاجتماعية بمدينة فرانكفورت. اهتم مفكروها بتحليل المجتمع الحديث ونقد الرأسمالية والثقافة الجماهيرية والسلطة السياسية، مع محاولة فهم أسباب فشل المجتمعات الحديثة في تحقيق الحرية والعدالة رغم التقدم العلمي والاقتصادي.

اعتمدت المدرسة على المزج بين الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والسياسة، وتأثرت بأفكار كارل ماركس ولكنها تجاوزت التفسير الاقتصادي التقليدي، مركزة على دور الإعلام والثقافة والتعليم في تشكيل وعي الإنسان والسيطرة عليه. وقد تركت أفكار مدرسة فرانكفورت تأثير واسع في الدراسات النقدية والفكر السياسي والثقافي المعاصر.

النازية

هي أيديولوجيا سياسية متطرفة ظهرت في ألمانيا خلال القرن العشرين، وقادها أدولف هتلر عبر الحزب النازي. قامت هذه الأيديولوجيا على القومية المتشددة، وتمجيد الدولة والقوة

العسكرية، والإيمان بتفوق ما اعتبرته «العرق الآري» على بقية الشعوب، إضافة إلى العداء لليهود والمعارضين السياسيين والأقليات.

وصل النازيون إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣، وأقاموا نظامًا ديكتاتوريًا اعتمد على القمع والدعاية والسيطرة الكاملة على المجتمع. وخلال حكمهم اندلعت الحرب العالمية الثانية، كما ارتكب النظام النازي جرائم واسعة شملت الإبادة الجماعية بحق ملايين اليهود وغيرهم فيما عُرف بالمرققة. وانتهى الحكم النازي بسقوط ألمانيا عام ١٩٤٥ بعد هزيمتها في الحرب، لتصبح النازية لاحقًا رمزًا عالميًا للتطرف والعنصرية والاستبداد

محاكم الغاتشا:-

هي محاكم شعبية محلية أُنشئت في رواندا عقب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، بهدف معالجة الكم الهائل من القضايا الجنائية الناتجة عن الجرائم الجماعية، بعد انهيار النظام القضائي الرسمي. استندت هذه المحاكم إلى تقليد اجتماعي قديم يقوم على عقد جلسات مفتوحة في القرى لحل النزاعات داخل المجتمع، وتم إعادة توظيفه في إطار قانوني-دولتي للنظر في قضايا القتل والمشاركة في أعمال العنف

اعتمدت الغاتشا على مشاركة أفراد المجتمع المحلي كقضاة غير متخصصين، وعلى الاعتراف العلني بالجرائم والشهادات الجماعية، مع التركيز على تخفيف العقوبات مقابل الإقرار بالذنب والمساهمة في كشف الحقيقة. وقد نظرت هذه المحاكم

في ملايين القضايا خلال فترة قصيرة نسبياً، ما جعلها واحدة من أبرز تجارب العدالة الانتقالية في العالم.

ورغم دورها في تسريع إجراءات العدالة والمساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، فقد أثارت جدلاً واسعاً في الأدبيات القانونية والحقوقية بسبب محدودية الضمانات الإجرائية، واحتمال تأثير الضغوط الاجتماعية والسياسية على مسار التقاضي.

Desmond Tutu

ولد ديزموند توتو في العام ١٩٣١ بجنوب أفريقيا وعاش في ظل نظام الفصل العنصري الذي قام على التمييز بين العرقي بين البيض والسود. بدأ حياته معلّم قبل أن يتجه إلى العمل الديني، ليصبح لاحقاً أحد أبرز الأصوات الأخلاقية في مواجهة نظام الأبارتهايد.

تميّز توتو بخطابه الإنساني الداعي إلى العدالة والمساواة، واعتمد أسلوب المقاومة السلمية بدل من الدعوات الانتقامية، مؤمن بأن المجتمعات الخارجة من العنف لا يمكن أن تُبنى بالكرهية وحدها. وقد لعب دور مهم في الدفاع عن حقوق السود في جنوب أفريقيا، حتى أصبح رمز عالمي للنضال الأخلاقي ضد العنصرية.

تقدير لدوره في مقاومة التمييز العنصري والدفاع عن حقوق الإنسان. وبعد سقوط نظام الابارتهايد ترأس لجنة الحقيقة والمصالحة وهي اللجنة التي سعت إلى كشف الانتهاكات والجرائم التي حدثت خلال سنوات الحكم العنصري، بهدف

تحقيق المصالحة الوطنية ومنع تكرار العنف

اشتهر توتو بعبارته لا مستقبل بدون مغفرة إذ كان يرى أن الاعتراف بالحقيقة والعدالة الأخلاقية يمثلان أساس بناء المجتمعات بعد الحروب والانقسامات. وقد أصبحت تجربته في العدالة الانتقالية نموذج عالمي يُستشهد به عند الحديث عن المصالحة الوطنية وإعادة بناء الوعي الجمعي بعد النزاعات. توفي ديزموند توتو عام ٢٠٢١، لكنه ظل رمز عالمي للسلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

العدالة الانتقالية

هي مجموعة من الآليات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تُستخدم في الدول الخارجة من الحروب أو النزاعات أو الأنظمة الاستبدادية، بهدف معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام. وتشمل هذه الآليات المحاكمات، ولجان الحقيقة، وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي، وحفظ الذاكرة الجماعية، حتى لا تتكرر الانتهاكات مرة أخرى.

لا تقتصر العدالة الانتقالية على معاقبة الجناة فقط، بل تسعى أيضًا إلى الاعتراف بمعاناة الضحايا وإعادة الثقة بين المجتمع والدولة، لذلك تُعد جزء أساسي من عمليات إعادة بناء المجتمعات بعد الصراعات. وقد طبقت تجارب مختلفة للعدالة الانتقالية في دول مثل جنوب أفريقيا ورواندا وألمانيا بعد فترات من العنف والانقسامات السياسية والعرقية

ملحق الشخصيات الفكرية

فرانز فانون

طبيب نفسي ومفكر من أصول كاريبية، ارتبط اسمه بتحليل آثار الاستعمار على الإنسان المستعمر من الناحية النفسية والبنوية. ركز في أعماله على العلاقة بين العنف الاستعماري وتشكل الوعي السياسي لدى الشعوب الخاضعة، واعتبر أن التحرر لا يكتمل إلا بإعادة بناء الإنسان اجتماعياً ونفسياً بعد الاستعمار.

بيير بورديو

عالم اجتماع اهتم بدراسة آليات إعادة إنتاج السلطة داخل المجتمع عبر الثقافة والتعليم والمؤسسات الرمزية. طور مفهوم الهيمنة غير المباشرة التي تمارسها النخب عبر تكريس الفوارق الاجتماعية بصورة تبدو طبيعية، مما يجعل اللامساواة تستمر عبر الأجيال دون عنف مباشر ظاهر.

مارثا مينو

باحثة متخصصة في قضايا العدالة القانونية بعد النزاعات، ركزت على إشكالات المحاسبة والمصالحة في المجتمعات الخارجة من الحروب. تناولت في دراساتها التوازن بين العدالة

الفردية وضرورات الاستقرار الاجتماعي، خاصة في سياقات الانتهاكات الواسعة.

نوربرت إلياس

عالم اجتماع اهتم بدراسة تشكّل الدولة الحديثة وتطور أنماط الضبط الاجتماعي والسلوك الفردي عبر الزمن. ركز على كيفية تحول العنف من ممارسة مباشرة إلى أشكال مؤسسية من الاحتكار والتنظيم داخل الدولة.

بندكت أندرسون

قدّم تصورًا مؤثرًا حول نشوء القومية بوصفها بناءً تخيليًا تشترك فيه الجماعات عبر اللغة والمؤسسات الثقافية. أوضح أن الأمم ليست كيانات طبيعية ثابتة، بل هي نتاج عمليات تاريخية مرتبطة بالطباعة والتعليم وتوحيد الخطاب العام.

حنة أرندت

فيلسوفة سياسية تناولت طبيعة السلطة والحرية والشر في النظم الحديثة. اشتهرت بتحليلها لظاهرة الشر البيروقراطي، حيث يمكن للأنظمة الإدارية أن تنتج أفعالاً مدمرة دون وجود دافع شخصي مباشر لدى الأفراد المنفذين.

زيغمونت باومان

عالم اجتماع ركّز على تحليل التحولات الاجتماعية في العصر الحديث المتأخر، خاصة هشاشة الروابط الاجتماعية

وتفكك اليقينيات. تناول كيف تؤدي الحداثة المتسارعة إلى إنتاج أنماط من القلق وعدم الاستقرار في الهوية والعلاقات الإنسانية.

مصطفى حجازي

طبيب نفسي ومفكر عربي تناول في أعماله تحليل البنية النفسية للإنسان في المجتمعات العربية، مع تركيز خاص على آثار الاستبداد والتأخر التنموي على تشكّل الشخصية الفردية والجماعية. اهتم بدراسة العلاقة بين السلطة والقهر الاجتماعي، وكيف تنعكس هذه العلاقة على إنتاج أنماط من الوعي المشوّه أو المنكسر. وتُعد كتاباته من المساهمات المهمة في ربط التحليل النفسي بالسياقات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مع محاولة فهم آليات إعادة إنتاج الضعف داخل البنى الثقافية والاجتماعية.

الفهرست

15 الورقة البحثية الاولى.
15 الدولة الهشة وسقوط المركز.
15 مفهوم الدولة الهشة.
20 انهيار الثقة بالمؤسسات.
24 تحويل الخرطوم من مركز للدولة الى فضاء للفوضى.
37 الحرب بوصفها كشافاً لهشاشة الدولة.
43 الورقة البحثية الثانية.
43 الحرب وتحولات الوعي الاجتماعي.
46 انهيار الأحلام الفردية.
50 الخوف كمنظومة حياة.
53 اقتصاد الحرب وتبدل الأخلاق.
58 التضامن الأهلي وسط الانهيار.
63 الورقة البحثية الثالثة.
63 العنف والهوية وانهيار صورة المجتمع المثالي.
66 صناعة العدو الداخلي.
70 الإثنية والسياسة.
74 وهم الشعب المتسامح.
80 التعايش والعدالة الاجتماعية.
87 الورقة البحثية الرابعة.
87 كيف بنت الشعوب نفسها بعد الحروب؟
89 بعد الحرب الأهلية.
92 الألم كمنتج للوعي.
98 لماذا تتعلم بعض الشعوب سريعاً؟
103 العدالة الانتقالية وبناء الذاكرة.
109 التعليم وإعادة إنتاج الدولة.
115 الورقة البحثية الخامسة.
115 السودان بين التعلم من الألم وتكرار الكارثة.

119الوعي بالهشاشة
125النخب وإعادة إنتاج الأزمة
131العدالة والذاكرة الوطنية
137مستقبل السودان بعد الحرب
145الخاتمة
147ملحق لبعض المصطلحات
153ملحق لبعض الشخصيات الفكرية

الحروب لا تغيّر الخرائط فقط، بل تغيّر البشر أيضًا.
وبعض الشعوب لا تصل إلى الوعي إلا بعد أن ترى بأعينها
نتائج الكراهية والانتقام والعنف.
والسودان اليوم يقف أمام مفترق تاريخي؛ فإما أن تتحول
هذه الحرب إلى لحظة مراجعة عميقة تعيد تعريف معنى
الوطن والدولة والإنسان، أو أن تبقى البلاد أسيرة دائرة
طويلة من التكرار والانهيار.
فالتاريخ يعلمنا أن الأمم التي لا تتعلم من الألم،
غالبًا ما تعيد إنتاجه بصورة أكثر قسوة.

أكرم إبراهيم البكري

مواليد أم درمان
خريج جامعة السودان
كلية الطب البيطري والإنتاج الحيواني
لديه عدد من المؤلفات

